المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

## قسم الدراسات الإقليمية

# التجمعات الاقتصادية و التكامل الافريقي

# دراسة تقويمية

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات افريقية


إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

عبد الناصر سلامي أ. جبابلية عبد الحفيظ


أعضاء لجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|
| د.فليسي نرجس | رئيسا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| أ.جبابلية عبد الحفيظ | مشرفا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| أ.تاحي طارق | عضوا مناقشا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |

*السنة الجامعية: 2017/2016*

**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**قسم الدراسات الإقليمية**

# التجمعات الاقتصادية و التكامل الإفريقي

## دراسة تقويمية

**مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**

**تخصص: دراسات افريقية**

**إعـداد الطالـب:**

**عبد الناصر سلامي أ.**

**إشراف الأستاذ:**

**جبابلية عبد الحفيظ**

***السنة الجامعية: 2017/2016***

# إهداء

إلى أرواح سكنت الثرى.....

إلى كل أفراد عائلتي.....

إلى كل من دعمني في مشواري .....

إلى جميع أساتذتي .....

إلى جميع أحبائي .....

إلى كل أصدقائي.....

أهدي عملي هذا

عبد الناصر سلامي .

# شكر وعرفان

في البداية أحمد الله الذي وفقني لإتمام عملي هذا

بعدها اتوجه بعظيم شكري و تقديري

للأستاذ المشرفعبد الحفيظ جبابلية

على الدعم الذي قدمه لي من خلال مجهوداته المبذولة في توجيهي وإرشادي

و نصحي لإنجاز هذا العمل المتواضع

الشكر الجزيل لكل أساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم سياسية

الشكر الجزيل لكل زملائي في الدفعة السابعة خاصة زملائي في تخصص

دراساتإفريقية الذين كان لهم الأثر البارز في نجاح عملي .

**ملخص الدراسة :**

تعالج هذه الدراسة مسألة التجمعات الاقتصادية والتكامل الإفريقي وهي دراسة تقييمية لمختلف المبادرات التكاملية داخل القارة، سواء كانت من طرف الإتحاد الإفريقي الذي يعتبر الهيئة الرسمية التي تضم جميع الدول الإفريقية أو التجمعات الاقتصادية الثمانية المعتمدة من طرف هذا اللإتحاد والتي تمتلك برامج وأهداف تكاملية ، تقوم على خلفية أهداف الألفية للتنمية.

وجدت القارة الإفريقية نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في بيئة تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب هشاشة أغلب دولها و تعرضها لمختلف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى جانب النزاعات والحروب الأهلية التي لا تملك أي تحصين اتجاهها ، بالإضافة إلى مورثها الاستعماري الكبير الذي بات يتحكم في صناعة حاضرها ومستقبلها .

وقد عملت القارة الإفريقية على تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل مسيرتها التكاملية، من خلال تبني مجموعة من الخطط والبرامج الإستراتجية والمتمثلة في خطة عمل لاغوس سنة 1980 واتفاقية أبوجا عام 1991 و آلية التنسيق الإقليمي لإفريقيا منذ نشأتها عام 1999 والشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية سنة 2001 والتي تم تمديدها في أجندة القارة لعام 2063 حيث تجسدت في العديد من الجهود التكاملية في القارة سواء كانت داخلية أو خارجية على خلفية أهداف الألفية للتنمية.

وبناءا على حتمية التكامل الاقتصادي في القارة قامت التجمعات الاقتصادية والإتحاد الإفريقي بوساطات إقليمية و دولية من خلال البرامج التنموية للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول المانحة من أجل النهوض بالدول الفقيرة والهشة على المستوى القاري ، ويبقى نجاح التكامل الاقتصادي في إفريقيا مرهونا بمدى تطبيق مختلف البرامج والاتفاقات التكاملية على أرض الواقع وكذا إنعكاس نتائجها الإيجابية على واقع التنمية للدول والشعوب الإفريقية .

Cette recherchea abordé la question des groupements économiques et l'intégration de l'Afrique , c’est une étude d'évaluation des différentes initiatives complémentaires à l'intérieur du continent africain , que ce soit par l'Union africaine qu’est une organisme officiel, qui contient tous les pays africains ainsi que les huit groupements économiques adoptés par cette organisation qui détient les programmes et les objectifs de complémentarité, en fonction du contexte les objectifs de développement du millénaire.

Après la fin de la guerre froide le continent africain s’ait trouvé dans un environnement caractérisé par la non stabilité économique et sociale, ainsi que la fragilité de la plupart de leurs pays et de leur exposition à diverses crises sociales et économiques sur les niveaux internes et externes, ainsi que les guerres civiles et les conflits qui n'ont pas de direction de vaccination, en plus de les grands ex payscoloniales , qui contrôlent le présent et l'avenir industriel de ses pays.

Le continent Africain , a connu plusieurs obstacles et défis au tour de son parcours complémentarité , en adoptant un ensemble de plans et de programmes, stratégiques notamment le plan d'action de Lagos en 1980 et la convention d'Abuja en 1991 et le Bureau régional de coordination en Afrique mécanisme depuis sa création en 1999 et le Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique en 2001, il a été étendu à l'ordre du jour du continent en 2063 comme incarnée dans de nombreux efforts complémentaires sur le continent, que ce soit arrière-plan interne ou externe sur les objectifs de développement du millénaire.

Basé sur le caractère inévitable de l'intégration économique sur le continent, les communautés économiques et les programmes de l'Union africaine à travers l’intermédiation régionale et internationale par le développement des Nations Unies et le Fonds monétaire international et la Banque mondiale et les pays donateurs afin de promouvoir les États pauvres et fragiles au niveau continental, le succès reste à l'intégration économique en Afrique dépendent de l'étendue des différents logiciels d'application et des accords complémentaires sur le terrain, ainsi que le reflet des résultats positifs sur la réalité du développement des pays africains et des peuples

**ملخص الدراسة :**

تعالج هذه الدراسة مسألة التجمعات الاقتصادية والتكامل الإفريقي وهي دراسة تقييمية لمختلف المبادرات التكاملية داخل القارة، سواء كانت من طرف الإتحاد الإفريقي الذي يعتبر الهيئة الرسمية التي تضم جميع الدول الإفريقية أو التجمعات الاقتصادية الثمانية المعتمدة من طرف هذا اللإتحاد والتي تمتلك برامج وأهداف تكاملية ، تقوم على خلفية أهداف الألفية للتنمية.

وجدت القارة الإفريقية نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في بيئة تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب هشاشة أغلب دولهاو تعرضها لمختلف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى جانب النزاعات والحروب الأهلية التي لا تملك أي تحصين اتجاهها ، بالإضافة إلى مورثها الاستعماري الكبير الذي بات يتحكم في صناعة حاضرها ومستقبلها .

وقد عملت القارة الإفريقية على تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل مسيرتها التكاملية، من خلال تبني مجموعة من الخطط والبرامج الإستراتجية والمتمثلة في خطة عمل لاغوس سنة 1980 واتفاقية أبوجا عام 1991 و آلية التنسيق الإقليمي لإفريقيا منذ نشأتها عام 1999 والشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية سنة 2001 والتي تم تمديدها في أجندة القارة لعام 2063 حيث تجسدت في العديد من الجهود التكاملية في القارة سواء كانت داخلية أو خارجية على خلفية أهداف الألفية للتنمية.

وبناءا على حتميةالتكامل الاقتصادي في القارة قامت التجمعات الاقتصادية والإتحاد الإفريقي بوساطات إقليمية و دولية من خلال البرامج التنموية للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول المانحة من أجل النهوض بالدول الفقيرة والهشة على المستوى القاري ، ويبقى نجاح التكامل الاقتصادي في إفريقيا مرهونا بمدى تطبيق مختلف البرامج والاتفاقات التكاملية على أرض الواقع وكذا إنعكاس نتائجها الإيجابية على واقع التنمية للدول والشعوب الإفريقية .

**مقدمة:**

الإطار النظري والمفاهيمي

**الفصل الأول :ماهية التجمعات الاقتصادية الإفريقية**

**المبحث الأول:التجمع الاقتصادي في شمال إفريقيا**

المطلب الأول :تجمع دول الساحل والصحراءCEN-SAD

المطلب الثاني :اتحاد المغرب العربيUMA

**المبحث الثاني :التجمعات الاقتصادية في شرق و جنوب القارة**

المطلب الأول: السوق المشتركة للشرق وجنوب القارة الكوميساCOMESA

المطلب الثاني : جماعة شرق إفريقياEAC

المطلب الثالث :جماعة تنمية الجنوب الإفريقيS A D C

المطلب الرابع :هيئة التعاون والتكامل الإقليمي إيجادIGAD

**المبحث الثالث :التجمعات الاقتصادية في وسط وغرب القارة**

المطلب الأول :الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا إيكاسECCAS

المطلب الثاني :الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإكواسECWAS

**الفصل الثاني:الجهود التنموية لتحقيق التكامل الإفريقي**

**المبحث الأول:الجهود التنموية الإفريقية**

المطلب الأول:خطة عمل لاغوس واتفاقية أبوجا

المطلب الثاني:بنك التنمية الإفريقي

المطلب الثالث:الشراكة الجديدة من أجل التنمية (النيباد)

**المبحث الثاني:الجهود التنموية الخارجية**

المطلب الأول:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD ) واللجنة الإقتصادية لإفريقيا

المطلب الثاني:الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية

**الفصل الثالث : تحديات التكامل الإفريقي وسبل تجاوزها**

**المبحث الأول تحديات التكامل الإفريقي**

المطلب الأول: هشاشة الدولة الإفريقية

المطلب الثاني: السياسات التنافس الدولي على القارة الإفريقية (الإتحادالأروبي–الصين و الو م أ)

**المبحث الثاني :سبل تحقيق مراحل الاندماج والتكامل الإفريقي**

المطلب الأول:تقييم النظراء

المطلب الثاني: الإلتزام والتنسيق والمتابعة لخطوات أبوجا

الخاتمة:

عاشت القارة الإفريقية فترات طويلة من الإستعمار في ظل الهيمنة الغربية، ما جعلها القارة الأكثر فقرا ومعاناة في العالم على جميع الأصعدة، فالدول الإستعمارية الغربية عمدت إلى تقسيم الحدود والتفرقة بين الشعوب الإفريقية واستنزاف ثرواتها وجعلها تابعة لها، حتى بعد حصولها على الإستقلال، وخلال الحرب الباردة والصراع بين القوى الكبرى من الجبهة الشرقية والجبهة الغربية تعرضت إفريقيا لتجاذب كبير بينهما، حيث كانت ومازالت مصدر كبير للأطماع خاصة بعد الهيمنة الغربية وسقوط المعسكر الشرقي، فتعتبر القارة الإفريقية مصدر كبير للثروات الطبيعية والمواد الخام إلى جانب سهولة استغلالها كسوق استهلاكي كبير .

بعد موجة الحركات التحررية للقارة وإدراك الدول الإفريقية لطبيعة الوضع العالمي في مجال التكتلات والتجمعات الإقليمية، تبلورت فكرة التكتل والإتحاد في كيانات تكاملية تحقق المصالح الإفريقية، وتقطع العلاقة مع الإستعمار وتقلد التكتلات الناجحة في العالم، على غرار إتحاد نافتا والإتحاد الأروبي، حيث توجهت الدول الإفريقية إلى إنشاء إتحاد مشترك يجمع دول القارة ويحقق مصالح الشعوب في الوحدة والتكامل على جميع الأصعدة، وقد تضافرت جهود عدة في إنشاء ما يسمى منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت تحمل أمال وغايات نبيلة أساسها هو تحقيق الوحدة بين الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة .

شهدت القارة الإفريقية ميلاد العديد من التجمعات والكيانات داخل مختلف الأقاليم كرغبة في التغلب على وضعها الهش والخروج من دائرة التخلف والتبعية الأجنبية، وتجنب الصراعات والحروب الداخلية، التي أصبحت ميزة خاصة بالدول الإفريقية منذ زمن طويل، فأغلب سكانها يعيشون تحت خط الفقر بمعدل واحد دولار في اليوم، بالإضافة إلى ارتباط أغلب اقتصادياتها بالمعونات والمساعدات الأجنبية التي تكرس التبعية الغربية .

بسبب الاقتصاديات الهشة والغير محصنة فالدول الإفريقية تعاني من تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وخاصة السلع الريعية التي تقوم عليها ميزانياتها، بحيث زادت الفجوة بين البلدان الإفريقية والعالم المتقدم في مختلف المجالات والأصعدة، فهي تحديات تفرض على الأفارقة وجوب

التفكير في كيان إقتصادي وسياسي يعمل على تهيئة الظروف المناسبة، لإنجاح العمليات التكاملية على المستوى الإقليمي والدولي، بإعتبار أنها ضرورة حتمية تفرضها العولمة والهيمنة الغربية .

في ظل العوامل الجغرافية والثقافية والظروف الإجتماعية التي تتشابه في جميع مناطق القارة الإفريقية، توجد نقاط قوة في يد الدول الإفريقية على تجسيد فكرة التكامل فيما بينها الذي يضمن لها مكانة دولية وإقليمية ، إذ لم تعد الدول المنفردة قادرة على فرض تواجدها وتحقيق مصالحها إلا من خلال الانضمام إلى تكتل إقليمي أو دولي، وهذا ما دفع بالدول الإفريقية إلى تشكيل وإنشاء مجموعة من التجمعات الإقليمية وقد وصلت إلى ثمانية تجمعات إقتصادية رئيسية معتمدة من طرف الإتحاد الإفريقي وهي : الكوميسا COMESA. السادك SADC. الإكواس ECOWAS. السين صاد CEN-SAD . الإيكاس ECCAS. الإيجاد IGAD. إتحاد المغرب العربي UMA. تجمع شرق إفريقيا EAC.

والتكامل الإقتصادي كان هدفاً من طرف جميع الدول الإفريقية منذ استقلالها لدرجة نجد، أن غالبية الدول تنتمي لأكثر من تجمع إقتصادي داخل القارة ما يبرز مدى إدراك الدول الإفريقية لواقعها المرير والرغبة الكبيرة في تغيير هذا الواقع .

**أهمية الدراسة :**

**الأهمية العلمية :** يعد مفهوم التكامل الإقتصادي من بين المواضيع الأكثر إستقطابا للبحث حيث أصبح النمو الإقتصادي والتنمية مجال إهتمام الباحثين وصناع القرار على السواء، فالبيئة الدولية والإقليمية في الوقت الحالي تعد مجالا خصبا لقيام مختلف التكتلات، وخاصة في جانبها الإقتصادي وفي كثير من الأحيان تعتبر التكتلات والتجمعات الإقتصادية إحدى الوسائل الضامنة لتحقيق أهداف ومصالح الدول التي لا يمكن لها تحقيق غاياتها الإقتصادية.

**الأهمية العملية :**يمكن لهذه الدراسة أن تقدم بعض الإضاءات بشأن المستجدات الإفريقية والدولية حول ظاهرة التكامل الإقتصادي، وهو ما يحتم على القارة إعادة ترتيب أولوياتها وإدراك ما

يحوم حولها من خطط، ولربما يقلص ذلك من بعض التحديات المقبلة عليها في المدى المتوسط والبعيد .

**الهدف من المذكرة** :إثراء المكتبات وتزويد القارئ بمعلومات ومعطيات حديثة، بالإضافة إلى تنوير الباحثين وصناع القرار.

**أسباب اختيار الموضوع :**

يرجع سبب اختيار الموضوع لحقيقة العلاقات الدولية وخاصة في جانبها الاقتصادي، التي تقوم على التكتلات والتجمعات للوصول إلى المصالح المباشرة وغير المباشرة بين الدول، والقارة الإفريقية أحوج ما تكون إلى هذه التجمعات في ظل ما تملكه من مقومات للنجاح والتقدم .

**أسباب علمية** :ويتعلق بدراسة القارة الإفريقية كونها القارة التي أنتمي إليها جغرافيا ويركز الموضوع على التكامل الاقتصادي في إفريقيا الذي يوافق مجال تخصصي الدراسي والأكاديمي .

**أسباب عملية**:إبراز حقيقة الجهود المبذولة في مسألة النهوض بالقارة على مختلف الأصعدة وخاصة في جانبها الاقتصادي.

فلقد انتهجت الدول الإفريقية مجموعة من البرامج والسياسات التكاملية بعد نيل إستقلا لها، بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لمعيشة أفرادها، مستعينة في ذلك بمختلف الجهود الإقليمية المسطرة من طرف الإتحاد الإفريقي والجهود الدولية غير أن المعطيات الراهنة تكشف على التزايد المستمر للدول الفقيرة في القارة،كما أن الدراسات والتقارير الحالية لا تنبأ بمستقبل مريح لقارة إفريقيا مماهو عليه الآن .

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

**هل تمكن الأفارقة من تحقيق الأهداف التكاملية المرجوة من قبل التجمعات الاقتصادية و الإتحاد الإفريقي ؟**

وعليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تكمن الأهداف التنموية للتجمعات الاقتصادية الإفريقية؟
2. ما هي الآليات والأهداف التكاملية للاتحاد الإفريقي ؟
3. فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه التكامل الإفريقي وما هي سبل تجاوزها ؟

ومنه نطرح الفرضيات التالية :

1-تقوم التجمعات الاقتصادية في إفريقيا على خلفية أهداف الألفية للتنمية

2-يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تطبيق اتفاقية أبوجا من أجل التكامل الإفريقي

3-كلما عملت التجمعات الاقتصادية على احترام رزنامة اتفاقية **أبوجا**، كلما تحققت مراحل الاندماج والتكامل.

**مجالات الدراسة :**

**المجال المكاني** :يتمثل الإطار المكاني للدراسة بالتطرق لكل التجمعات الإقتصادية المعتمدة من طرف الإتحاد الإفريقي في القارة، حيث تتم دراسة هذه الظاهرة على كامل الإقليم القاري فالتكامل لا يقتصر على جزئ من القارة دون الأجزاء الأخرى، وبالتالي فالدراسة تمس جميع الدول الإفريقية التي تنتمي إلى هذه التجمعات .

**المجال الزماني** :تمتد فترة الدراسة التي تم خلالها معالجة هذا الموضوع والوصول إلى دراسة تقييمية لحالة التكامل الإفريقي منذ توقيع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية **1963**

**الإطار المنهجي**:إن دراستنا لموضوع التكامل في إفريقيا يفرض علينا عدم الاكتفاء بمنهج واحد وكان علينا العمل والاستناد إلى عدة مناهج حتى نتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة .

**المنهج التاريخي** :يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات والعمليات الحاضرة وذلك لأنه كثيرا ما يصعب فهم الحاضر دون إسقاط حقائق وظواهر تاريخية على الظاهرة محل الدراسة والإستفادة من تجارب الماضي، وذلك

بالرجوع إلى الوثائق التاريخية والمعاهدات،فمن خلال المنهج التاريخي يمكننا رصد كل المراحل التي مرت بها التجمعات الإفريقية وكذا الطبيعة التكاملية بين التجمعات الاقتصادية .

**المنهج المقارن** : حيث يستخدم في هذه الدراسة للمقارنة بين مدى تقدم التجمعات الإقتصادية في التكامل الإفريقي .

**منهج تحليل المضمون** :يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد إستعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف الإتفاقات والمعاهدات المبرمة مثل معاهدة لاغوس وإتفاقية أبوجا والنيباد، حيث أن نتائج تحليل المضمون قابلة للتعميم .

**الدراسات السابقة** :يمكن القول بأن هذا الموضوع قد درس من طرف الكثير من الباحثين وخاصة الباحثين الاقتصاديين الذين يهدفون إلى التركيز على التكامل الإقليمي .

**-**عبد الوهاب رميدي ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي فبالدول النامية**، حيث قام الباحث بعرض أهم التجارب للتكامل خاصة في الدول النامية وقد حاول المقارنة بين هذه التجارب وتكاملها فيما بينها والمشاكل التي عرقلة قيامها وهذه الدراسة تتشابه مع موضوع البحث في جزئية منها فقد تطرق الباحث في الفصل الرابع إلى تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وركز على تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)

–عصموني خليفة ،**التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة **الدكتوراه**،قام الباحث بدراسة الموضوع عن طريق التطرق في الباب الأول إلى حقيقة التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية على جميع المستويات،كما تطرق في الباب الثاني إلى متطلبات تحقيق الاندماج بين المنظمات الفرعية للوصول إلى الوحدة الإفريقية وتناول كذلك في بحثه معالم التجربة الأوربية ومنهج التوحيد الأوربي ثم رجع في الأخير إلى إبراز متطلبات تفعيل عملية التكامل في إفريقيا إلى أن خلص لتوصيات مهمة من أجل النهوض بعملية التكامل في إفريقيا والمتطلبات القاعدية من أجل التكامل الإفريقي .

**الإطار النظري والمفاهيمي :**

**-** سنحاول بلورة هذه المقاربة المنهجية في إطار الإتجاه النظري الذي يركز على مفهوم التكامل الاقتصادي كدافع أساسي وهدف مباشر للسلوك السياسي ومن خلال هذه المقاربة سنحاول تفسير سعي الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال إلى التكامل الإقليمي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

**-مفهوم النظرية الوظيفية الجديدة :**من أبرز روادها هو **أرنست هاس** تتمحور حول أن درجة التكامل بين الأطراف تكون عالية وبالتالي إمكانية تحقيق مكاسب وفوائد ضخمة للأطراف المعنية ونظرا **لأهمية** النتائج المترتبة عن عملية التكامل والتي يصعب تحقيقها بشكل فردي فالمبدأ الذي تقوم عليه النظرية هي أن المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الاقتصادي لتنتشر فيما بعد وتشمل بقية الحقول الأخرى ما يعني أن التكامل السياسي يلي التكامل الاقتصادي .[1]

**-نظرية التبعية :**وقد اشتهرت في أمريكا اللاتينية وبين الكتاب الماركسيين حيث يعد الاقتراب بالتبعية ثمرة الاتجاه المعرفي الجديد في العلوم ويقوم بربط الحقول المعرفية المختلفة كالربط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد والنظر للظاهرة السياسية من خلال البعد الإقتصادي والاقتراب بالتبعية يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية بمعنى أن سلوك الدولة في العلم الثالث يأتي انعكاسا للعوامل الدولية وتجسيدا لرغبة الرأسمالية العالمية ومنه لم يعد مبدأ سيادة الدول قادرا على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية .[2]

**-**إذا فكلتا النظريتين تركز على موضوع التكامل وكلتا النظريتين تعطي أولوية للجانب الاقتصادي في الوصول للمصالح المشتركة غير أن نظرية التبعية تركز على دور العوامل الخارجية ومدى تأثير الرأسمالية العالمية في عملية التكامل.

---

[1] جندلي عبد الناصر ،***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** (القبة القديمة:دار الخلدونية،ط. 1،2007)،ص،ص.247،246.

[2]محمد شلبي،***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الإقترابات الأدوات*** ،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،97.ص ص،191.190

**تعريف التكامل** :يعرف أحد رواد نظرية التكامل **E.HAAS** التكامل على أنه : مسار أو عمليةً **process**" بمقتضاها تقوم مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية بتوجيه نشاطاتها الاقتصادية وولائها السياسي إلى مركز واحد أوسع واشمل فالتكامل يهدف إلى تكوين آلة اتخاذ القرار فوق الدولة القومية فالتكامل عبارة عن عملية انصهار السلطات والشرعيات المنفصلة التي تأخذ طابعا جغرافيا مختلفا في إطار وحدة أكثر شمولا وأتساعا أي وحدة عليا وسياسة واحدة ومنه التكامل هو عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف معين ولا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته والتكامل من بين الاهتمامات الرئيسية التقليدية في العلوم الاجتماعية.[3]

**تعريف التكامل عند فريدز ماخلوبfritz machlup** :

وينصرف **ماكلوب** إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، أي أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل السلع والإنتاج وتبادلها بالدرجة الأولى على أساس الكفاءة دون تميز أو تحيز للمكان الجغرافي الذي نشأة فيه هذه السلعة.[4]

على الرغم من اختلافات وجهات النضر تجاه مفهوم التكامل، إلا أن معظم الباحثين اتفقوا على الملامح العامة لهذه الظاهرة فالكثير منهم أهتم بكيفيات التفاعل بين مختلف الأنماط السياسية في عملية التكامل .

**-تعريف إجرائي للتكامل :**

التكامل الاقتصادي هو عملية إقتصادية و سياسية واجتماعية مستمرة وإرادية من قبل دولتين أو أكثر باتجاه إقامة علاقة إندماجية متكافئة تحقق عوائد مشتركة ومتساوية لكل دولة عن طريق إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الأعضاء المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل إقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية .

[3] حسين بوقاره،"التكامل في العلاقات الدولية"،***سلسلة الدراسات الدولية*** ،ع.3(2008)،ص ص.10.11

[4] عياد محمد سمير ،***التكامل الدولي***(الجزائر:دار الأمة،ط.2013،2013)،ص.16

**خطة الدراسة :**

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث نتناول في الفصل الأول، بعد الإطار المفاهيمي للتكامل الإقتصادي ، أبرز التجمعات الإفريقية الرائدة في مجال التكامل الإقليمي والمعتمدة من طرف الإتحاد الإفريقي وفق المبادئ والأهداف الخاصة بكل تجمع ، وذلك في ثلاث مباحث ، نتطرق في المبحث الأول للتجمعات الإقتصادية في شمال القارة ، أما في المبحث الثاني نتناول التجمعات الإقتصادية في شرق وجنوب القارة ، على أن نأخذ في المبحث الثالث التجمعات الإقتصادية في وسط وغرب القارة .

وفي **الفصل الثاني:** تناولت الدراسة الجهود التنموية لتحقيق التكامل الإفريقي وذلك من خلال تسليط الضوء على الجهود التنموية الإفريقية، على الصعيد الداخلي والمتمثلة في خطة عمل لاغوس وإتفاقية أبوجا والنيباد ، إلى جانب أعمال بنك التنمية الإفريقي، وعلى الصعيد الخارجي ممثلة في البرامج الإنمائية للأمم المتحدة وعلى رأسها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا،بالإضافة لسياسات الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية إتجاه القارة .

أما في**الفصل الثالث** فسنخصصه للكشف على التحديات التي تواجه التكامل الإفريقي، سواء كانت مرتبطة بمدى هشاشة الدولة الإفريقية في حد ذاتها أو بالتنافس الدولي على قارة إفريقيا،بالإضافة إلى سبل تجاوز هذه التحديات وتحقيق مراحل الإندماج والتكامل الإفريقي .

# الفصل الأول:

## التجمعات الإقتصادية الإفريقية

**تمهيد:**

يشهد التكامل الاقتصادي الإفريقي في السنوات الأخيرة عدة تطورات وتغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي، كما أن هذه التطورات مرتبطة إرتباطا وثيقا بما يجري داخل القارة من تحولات إقتصادية شهدتها أغلب الدول والتي شهدت عدة أزمات منذ القرن الماضي كاندلاع الحروب الأهلية ذات الطابع العرقي والإثني إلى جانب الصراعات الحدودية بين الدول ، وهذا ما جعلها من أفقر القارات في العالم رغم كل ما تزخر به من موارد طبيعية وطاقات بشريه ، بالإضافة لانتشار الجماعات الإرهابية التي أزمت الوضع الأمني في القارة، كما أن تداعيات الحراك السياسي الذي عرفته العديد من الدول الإفريقية التي تمثلت في التصفيات السياسية والصراعات على السلطة ، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية التي باتت ميزة خاصة في الوصول للحكم في إفريقيا ، ما يؤثر سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقارة.

ستتناول الدراسة في هذا الفصل أهم التجمعات الإقليمية المعتمدة من طرف الإتحاد الإفريقي في القارة ، حسب المبادئ الخاصة بكل تجمع وواقعها التنموي في المنطقة ، بتناول مختلف الخطط والبرامج المبذولة من أجل تغيير هذا الواقع وتحقيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا ، سواء كانت برامج داخلية أوخطط تنموية دولية ، حسب الآليات المنصوص عليها من طرف الإتحاد الإفريقي التي تلتزم بتطبيق خطة عمل لاغوس واتفاقية أبوجا والنيباد.

## المبحث الأول: التجمعات الاقتصادية في شمال إفريقيا

لقد جاء الإهتمام بموضوع التكامل الإقتصادي في الدول الشمالية للقارة الإفريقية و خاصة العربية منها، بعد حصولها على الإستقلال مباشرة ، حيث تسعى لتكوين إتحادات إقتصادية خاصة بها، وقد تجسدت في المبادرة الليبية بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، وكذلك إعلان قادة الدول المغاربية عن معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي .

### المطلب الأول: تجمع دول الساحل والصحراء cen_sad

قام عدد من الدول العربية الإفريقية بتدشين منظمات عربية إفريقية، تعيد إلى الذاكرة تشكيل منظمة الدار البيضاء في بداية الستينات،و منظمة إقليم الساحل والصحراء من التجمعات العربية الإفريقية التي برزت في السنوات الأخيرة.

**نشأة تجمع دول الساحل والصحراء:**(س. ص)

تعتبر من أحدث المنظمات الفرعية في القارة الإفريقية وتتداخل مع تجمعات إفريقية أخرى مثل: الإكواس، الكوميسا، الإيكاس،السادك وتشغل مساحة تقدر بحوالي 40% من مساحة القارة، فإقليم الساحل والصحراء يغطي معظم النصف الشمالي من قارة إفريقيا، كما يشكل عدد سكانه قرابة نصف سكان القارة ويصل عدد أعضائه إلى 25 دولة بعد انضمام كل من **غينيا** و **جزر القمر** سنة 2007 موزعين بين الشمال والغرب وشرق ووسط القارة ،إذا فهو يعد من أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وقد جاءت مبادرة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء من طرف العقيد **معمر القذافي** الرئيس السابق لدولة ليبيا ، حيث وجه الدعوة لرؤساء أربع دول داخلية ليس لها سواحل بحرية ،وتمثلت في كل من **تشاد** ،**النيجر**،**مالي وبوركينافاسو**، واتفقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني ،وأن يكون الانضمام إلى التجمع مفتوحا أمام كل من نيجيريا،الجزائر ، المغرب، تونس ، موريتانيا ، مصر، السودان وأريتيريا وقد تم ذالك خلال الفترة من **10 الى13/أوت/1997** بطرابلس، وخلال الفترة من 04الى06 افريل سنة 1998،تم الاتفاق على إنشاء التجمع لدول الساحل والصحراء والذي أعتبر نقلة نوعية نحو تجاوز الفراغ التنظيمي الإفريقي في شمال القارة الإفريقية ، بالمقارنة مع فاعلية اتحاد المغرب العربي التي مازالت تعرف حالة الركود .[1]

**أهم مبادئ تجمع دول الساحل والصحراء:**

- تقديم الدول الأعضاء المساعدات لبعضها البعض في حالة السلم والحرب وتسوية النزاعات والصراعات بين الأعضاء بطرق سليمة ، إلى جانب عدم السماح بقيام أي نشاط معارض ضد دولة عضو في التجمع.
- إقامة فضاء إقتصادي وسياسي عن مخطط تنموي متكامل في مختلف المجالات ، بتسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال داخل التجمع بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة.[1]
- موائمة وتنسيق برنامج وسياسة خاصة بتحرير التجارة مع البرامج والسياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في التجمع .

تم الاعتراف بهذا التجمع كمجموعة إقتصادية إقليمية في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية السادس والثلاثين في **لومي** عام 2000،وقد قامت مجموعة من الدول الإفريقية بتأسيس تجمع دول الساحل والصحراء ممثلة في **بوركينافاسو، تشاد، ليبيا، مالي، النيجر والسودان ، وقد** إنظمت كل من **جمهورية إفريقيا الوسطى ،وإيرتيريا ،جيبوتي وغامبيا والسنغال** إلى المعاهدة،بعدها دخلت كل من **البنيين،ساحل العاج ، مصر، غانا، غنيا بيساو، ليبيريا، المغرب، نيجريا، سيراليون، الصومال، توغو، وتونس.** إلى هذا التكتل وأصبح عدد أعضائه 23 دولة بعد سنتين من تاريخ إنشائه ، فهو يضم في عضويته دول ينتمون إلى مجموعات إقتصادية أخرى ، ما يمثل أكبر تحدي له في موائمة وتنسيق برامجه وسياساته التنموية مع باقي التجمعات الإقتصادية التي تنتمي لها دول أعضائه .[2]

---

[1] عصموني خليفة،***التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية*** ،رسالة ما جستير غير منشورة(جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015/2014)،ص.144

[1] عصموني خليفة ،***مرجع سابق*** ، ص.146

[2] سفيان كورومة وآخرون ، ***نحو سوق إفريقية مشتركة للمنتجات الزراعية***(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:دائرة السياسات التجارية شعبة التجارة والأسواق ، ط. 2، 2008)، ص.79.

الشكل 1:**خريطة جغرافية لتجمع دول الساحل والصحراء**

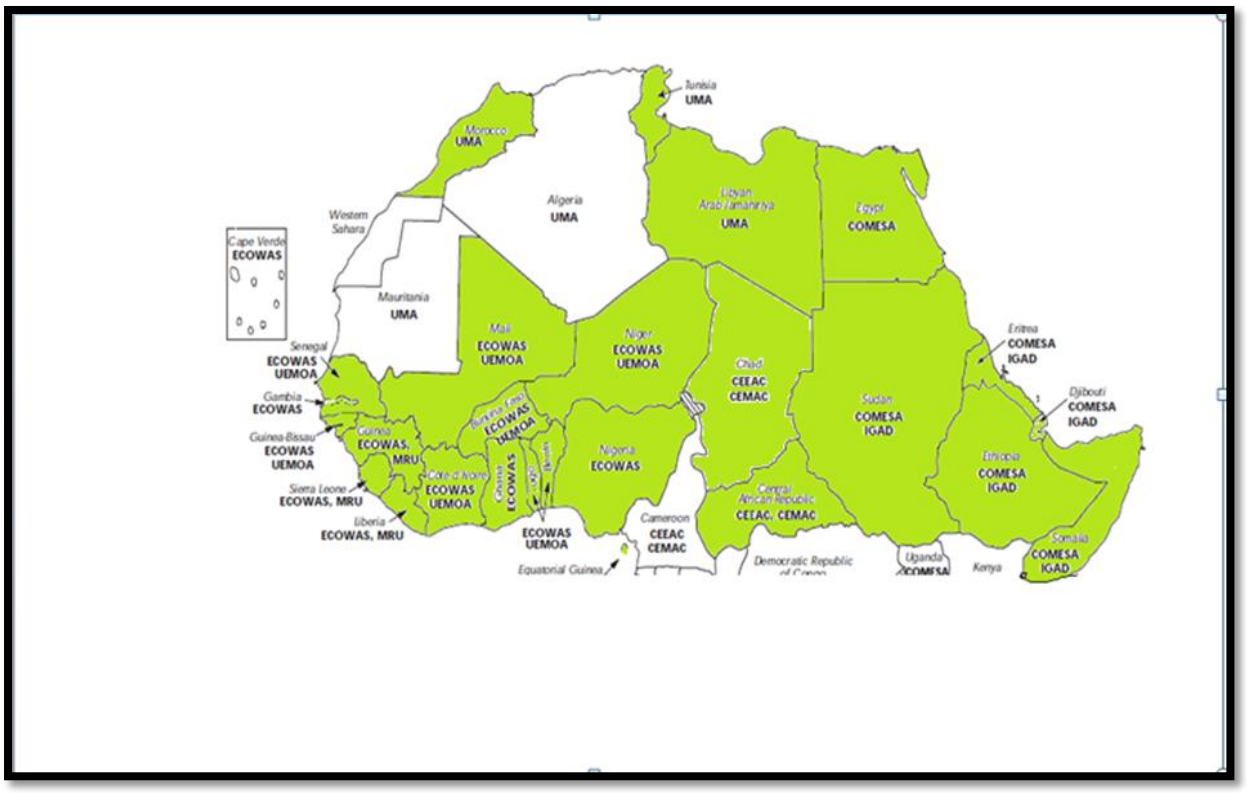


**المصدر:**

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**
*par* Wenceslas Sacré-Coeur MONZALA
Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009
dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

(بتصرف الباحث)

من خلال هذه الخريطة نلاحظ أن تجمع دول الساحل والصحراء يشغل مساحة جد معتبرة في شمال القارة كما يضم قرابة نصف سكان القارة

**المطلب الثاني:تجمع الإتحاد المغربي:UMA**

تعتبر فكرة إقامة الإتحاد المغربي خطوة أولى لتدعيم أواصر العلاقات بين دول يجمع بينها تاريخ ولغة وعادات وتقاليد مشتركة ، ويتكون الإتحاد المغربي من 5 دول عربية تتمثل في كل ( المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا وليبيا) ، وقد تقاسم سكان المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية والتنوع في الثروات والقدرات الاقتصادية ، فهناك البترول في الجزائر وليبيا والفسفاط في المغرب والسياحة في تونس،حيث أصبحت الوحدة المغاربية ضرورة لصناعة المستقبل المشترك في المنطقة وإقامة التكامل بين عناصرها وأعضائها.[1]

نشأة الإتحاد المغاربي:

أعلن القادة الخمسة للدول الأعضاء في 1989/02/17 عن وثيقة إنشاء إتحاد المغرب العربي، حيث شملت الوثيقة الأسس التي يقوم عليها الإتحاد وتتمثل في "**وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير**" كما نصت الوثيقة على أن هذا الإتحاد يهدف إلى " **تعزيز استقلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها**"

حيث يتواجد في منطقة تصل مساحتها إلى نحو **5.380591 كلم²** وأهم دولتان في هدا الإتحاد من حيث الموقع وعدد السكان هما الجزائر والمغرب ولاشك في أن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي قديمة ومتجذرة في ضمير شعوب المنطقة.[2]

ووعيا وإدراكا من طرف قادة دول المغرب العربي، بما سيترتب على هذا الاندماج من أثأر تتيح لإتحاد المغرب العربي أن يكون منطلقا نحو اتحاد أوسع، يشتمل دولا عربية أخرى وأفريقية، ويكسبه وزنا نوعيا على المستوى العالمي واتفق القادة على إبرام مجموعة من المواد والإحكام التأسيسية للمعاهدة تحقق الأهداف المرجوة من الاتحاد حيث تنص المادة 19 على أن " تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو،"

وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه **ستة** أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة، التي حررت بمدينة مراكش من طرف القادة الخمسة للدول العربية الأعضاء

[1] الإمارات العربية المتحدة،إتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية،***مركز زايد للتنسيق والتابعة*** ،يونيو2001،ص .12.

[2] توفيق المدني ***إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل*** (دمشق: أتحاد الكتاب العرب ،2006) ص . 20.

- عن المملكة المغربية: الحسن الثاني
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد
- عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بنعلي
- عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية:معاوية ولد سيدي أحمد الطايع
- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :معمر القذافي

وقد أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة وكونت هياكل الاتحاد ممثلة في: الأمانة العامة، اللجان الوزارية المتخصصة،لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية،لجنة الموارد البشرية، الهيئة القضائية ، كما حدد مقر كل هيكل من هياكل الإتحاد .

- ❖ مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية( الرباط).
- ❖ مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ❖ مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.[1]

وحسب المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد المغاربي فإن مجلس الرئاسة ينعقد **مرة** واحدة كل سنة في الدورات العادية،بالإضافة للدورات غير العادية إذا اقتضت الحاجة لذالك،وقد مر الإتحاد المغاربي خلال حقبة التسعينات في كل عملية تعاون اقتصادي عربي تداخل في كل من الجوانب السياسية والأمنية في القضايا الاقتصادية ,ومن أبرزها الملف الإسلامي بالجزائر ومشكلة الصحراء الغربية والمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر إضافة إلى تباين المواقف بين قضية **لوكربي** وتداعيات المواقف في قضية إحتلال العراق و في قضية الكويت والموقف في إقامة العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

فنخلص إلى أن التكامل الاقتصادي المغاربي يحتاج إلى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الاعتبار الشروط الموضوعية لإنجاحه ومؤسسات إدارية فاعلة ورجال يؤمنون بأهميته كمستقبل للمنطقة التي لا تعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أوحتى الإمكانيات المادية، ولكن منطقة الإتحاد المغاربي تعاني من تشتت هذه الموارد وسوء إستخدامها وتناقض سياسات الإستفادة منها، فبتسوية ملف الصحراء الغربية يمكن أن يعوض ما فات من تأخير في عملية بناء التكامل الاقتصادي المغاربي وهي أهم قضية تعرقل مسار الاتحاد.[2]

[1] مراكش،إتحاد المغرب العربي،***معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي***،1989 ،المادة **التاسعة عشر**
[2] قطر ،المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، ***رؤية عربية للقمة الاقتصادية*** ، نوفمبر 2007 ، ص.4.

الشكل رقم2 :خريطة جغرافية لدول الاتحاد المغربي

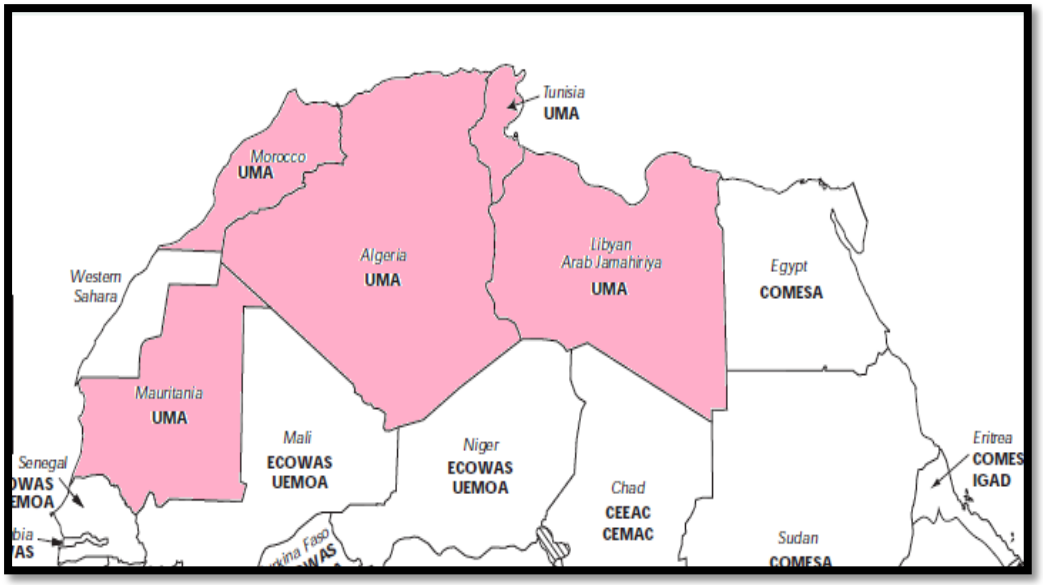


المصدر:

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**

*par* Wenceslas Sacré-Coeur MONZALA

Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009

dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

(بتصرف الباحث)

تبرز هذه الخريطة الدول الخمسة المؤسسة للإتحاد، حيث لم يتمكنوا من ضم أي عضو جديد منذ تأسيسه

**جدول:يمثل الدول الأعضاء للتجمع الاقتصادي في شمال إفريقيا**

| اسم التجمع | عدد الدول الأعضاء | سنة إنشاء التجمع | الدول داخل التجمع |
|---|---|---|---|
| تجمع السين– صاد | 25دولة | 1989م | غينيا، بنين،بوركينافاسو ،إفريقيا الوسطى،ساحل العاج ،جيبوتي،مصر ،إريثيريا،غامبيا،غانا، ، ليبيا ،غينيا بيساو ليبيريا،مالي،المغرب،النيجر ،نيجيريا،سنغال،سيراليون، الصومال،السودان،توغو ،تونس،جمهورية تشاد،جزر القمر |
| اتحاد المغرب العربي UMA | 5 دول | 1989م | الجزائر،ليبيا ،موريتانيا ،تونس ،المغرب |

من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من البيانات.

- CEN_SAD: يشهد التكامل الإقليمي تقدما بطيئا ويبقى التفعيل داخل التجمع رهين التغيرات السياسية في الشمال الإفريقي .
- UMA:يعرف حالة من الركود منذ إنشائه غير أنه في عام 2014 شكل وزراء التجارة في الإتحاد لجنة للتعجيل بشأن المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة في القارة.

## المبحث الثاني:التجمعات الاقتصادية في الشرق وجنوب القارة .

يعتبر الهدف الأساسي من إنشاء التكتلات الإقتصادية، هو الإستفادة من الحجم الكبير للأسواق ومختلف الموارد الطبيعية والبشرية، وتضم منطقة الشرق والجنوب الإفريقي أربع تجمعات إقتصادية وهي تتداخل فيما بينها عن طرق الدول التي تنتمي لأكثر من تجمع إقليمي .

### المطلب الأول:السوق المشتركة للشرق وجنوب القارة الكوميساCOMESA

تعد هذه المنظمة أحدث منظمة إقليمية نوعية رغم أن بدايتها تعود إلى منتصف الستينات، فهي تسعى لبناء تكتل اقتصادي إفريقي وإيجاد منطقة تجارة حرة من ناحية كما تعد من أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية حيث تظم 20 دولة، فهي تتسم بالتجاور الجغرافي بين الدول الأعضاء وتشابه ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1]

كما أنها تغطي رقعة جغرافية واسعة حوالي 41%من مساحة القارة الإفريقية كما تظم نصف سكان القارة تقريبا.[2]

**نشأة منظمة الكوميسا:**

إتخذت دول الشرق و الجنوب الأفريقي مبادرة بتكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها،وبالتحديد عندما دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أكتوبر 1965 إلى عقد إجتماع وزاري للدول المستقلة في الشرق والجنوب الإفريقي ، للنظر في مقترحات تهدف إلى إنشاء ألية لتشجيع التكامل الاقتصادي الفرعي، وقد أوصى الاجتماع الذي عقد في لوساكا عاصمة زامبيا بإنشاء جماعة إقتصادية لدول الشرق و الجنوب الإفريقي،حيث شهد أول إجتماع للمجلس الوزاري المؤقت الذي عقد في **أديس أبابا** في ماي 1996بتوقيع الاتفاقية الرسمية للمنظمة، وتم التوقيع على الاتفاقية المؤسسة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي المعروفة باسم **الكوميسا** في كمبالا بأوغندا في 05/نوفمبر/1993 وقد دخلت حيز التنفيذ في 08/ديسمبر/1994، حيث تنص الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي وحتى تصل إلى **الصفر**،حيث وقعت **تسعة** دول بالفعل على هذه الاتفاقية وهي: **جيبوتي،مصر، كينيا مدغشقر مالاوي ، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي.**

---

[1] خليل حسن،***المنظمات الإقليمية والقارية*** " منظمة الكوميسا "، (بيروت: منشورات الحلبي ،ط2 ، 2011 ) ، ص. 169.

[2] عمر مصطفى محمد،***التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية*** (القاهرة : مؤسسة طيبة ، ط.1 ،2014 )، ص . 232.

**أهداف المنظمة ومبادئها:**

لقد حددت الاتفاقية المنشئة للكوميسا عددا من الأهداف تمت صياغتها قصد خلق ظروف ملا ئمة لتسيير و تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء وتتمثل في:

- ✓ لسعي نحو تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.
- ✓ تشجيع التنمية المشتركة في كافة المجالات للنشاط الاقتصادي
- ✓ التعاون في إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذالك التشجيع المشترك للبحث والتعامل مع العلم والتكنولوجيا الدافعة لعملية التنمية.
- ✓ التعاون وتشجيع الأمن والسلام والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة
- ✓ تقوية العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.
- ✓ الإسهام في تحقيق أهداف الجمعية الاقتصادية والتأكد من عدم تخليها عن أهداف منظمة الوحدة الإفريقية.

كما تضمنت المنظمة مجموعة من المبادئ والأسس المحددة لعملها تتمثل في :

- إقامة منطقة تجارة حرة وكل ما يتضمن ذلك من تحرير كافة القيود الجمركية وغير الجمركية
- إقامة إتحاد جمركي بوضع جدول مشترك للتعريفات الجمركية على واردات الدول الأعضاء .
- تحرير حركات رؤوس الأموال ووضع قوانين مشتركة للاستثمار وإقامة اتحاد نقدي للكوميسا
- تحرير حركة الأفراد ووضع الترتيبات المشتركة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للعنف والاعتداء بين الدول الأعضاء .
- المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية .
- احترام أحكام القوانين وضرورة تطبيقها سواء على المستوى الداخلي في كل دولة او فيما يتعلق بالعلاقات البينية بين الدول الأعضاء .
- صيانة السلام الإقليمي والاستقرار مع تشجيع التعاون بين الدول المتجاورة والحفاظ على البيئة.[1]

[1] خليل حسين، ***مرجع سابق*** ،ص.174.

**المعوقات التي تواجه تجمع الكوميسا :**

هناك مجموعة من العقبات الإقتصادية والمعوقات السياسية التي مازالت تعيق طريق الكوميسا وهي:

-**المعوقات السياسية** : ويكمن نجاح تكتل الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء ومدى التزامها بالتوجه نحو التنمية، مثل مشكلة النزاعات الحدودية وميراث العداء التاريخي الذي خلفه الاستعمار، حيث نجد أكثر من 10 دول من تجمع الكوميسا تشهد حروبا أهلية داخلية مثل : **الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي**،والنزاعات الحدودية كمطالبة **أوغندا** ببعض الأراضي في كينيا، النزاع بين **ملاوي** و**تنزانيا** وبين **ملاوي** و**زامبيا** فالنزاعات تعرقل الجهود المبذولة من أجل التكامل الإقليمي .

-**العقبات الاقتصادية** :لكي تتمكن دول الكوميسا من تحقيق أهدافها يجب تجاوز مجموعة من العقبات كاعتماد دول الكوميسا على عدد محدود من الموارد في صادراتها للمواد الأولية الخام سواء كانت إستخراجية أو زراعية، والتي تصدر في صورتها الأولية بسبب ضعف جهازها الإنتاجي، في حين تتركز وارداتها على السلع الإستهلاكية، ما يجعلها تابعة إقتصاديا للدول المتقدمة، إلى جانب تأخر الدول الأعضاء بالوفاء في تسديد ديونها والتزاماتها المالية مما يؤدي إلى توقف بعض المشاريع أو التخلي عنها و تعاني معظم دول الكوميسا من مشاكل اقتصادية التي تعيق حركة التبادل التجاري كارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين وندرة الصرف الأجنبي وعدم توفر خدمات مصرفية متطورة إضافة إلى غياب قاعدة معلومات عن المعاملات التجارية والتسويقية مما يعرض القطاع الخاص للإحباط .[1]

وتعتبر بعض الدراسات أنه توجد بعض الدول في الكوميسا أكثر تقدما عن الأخرى، حيث دعت رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي السيدة: **نكوسازاناد لامينيزوما** أثناء إلقاء كلمتها في مؤتمر الكوميسا 16 لرؤساء الدول والحكومات في **كمبالا** سنة 2012، إلى التفكير في الوضع الإفريقي مقارنة لباقي العالم بعد مرور 50 سنة ، على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي، وقد دعت إلى إعداد برامج تتعلق بأمن الغذاء وتطوير خدمات الرعاية الصحية والتعليم، كما دعت إلى المساواة بين الجنسين وأشادت بالترتيب الثلاثي: للكوميسا والإياك والسادك .

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية ،***مجلة الباحث*** ،ع.10،2012،ص ص.23_32.

وفي كلمة الرئيسة السابقة: **جويس باندا** أشادت بالتقدم الذي أحرزته الكوميسا منذ إنشائها في عام 1982م وصولا إلى إنشاء منطقة التجارة حرة في عام 2000م وإطلاق الإتحاد الجمركي عام 2009م كما دعت إلى تنفيذ برنامج الكوميسا بما في ذالك الإتحاد الجمركي.[1]

وفي إطار البرنامج الزمني للتقدم نحو التكامل الاقتصادي لتجمع الكوميسا فيمكن القول أن البرنامج يتضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة بين 2004–2028 كما يلي :

–إنشاء اتحاد جمركي بحلول 2004 بأعداد تعريفة جمركية موحدة تطبق على واردات الدول غير الأعضاء وتتراوح بين 5%، 10% ،30% .

– إنشاء اتحاد نقدي بحلول عام 2025 يتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بحلول عام 2028 بهدف إنشاء السوق الإفريقية المشتركة التي تظم كل دول القارة . [2]تهدف اللجنة إلى توسيع وتعميق التعاون فيما بين الدول الشريكة وغيرها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق منفعة شاملة ومتكاملة تصب في مصلحة شعوب المنطقة.

[1]أوغندا،السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي،***مؤتمر قمة الكوميسا16لرؤساءالدول والحكومات***،نوفمبر2012،ص.4.

[2]عبد الوهاب رميدي ، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية***،أطروحة(دكتورا) غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007/2006)،ص.221.

**الشكل رقم 3:خريطة جغرافية لدول الكوميسا**

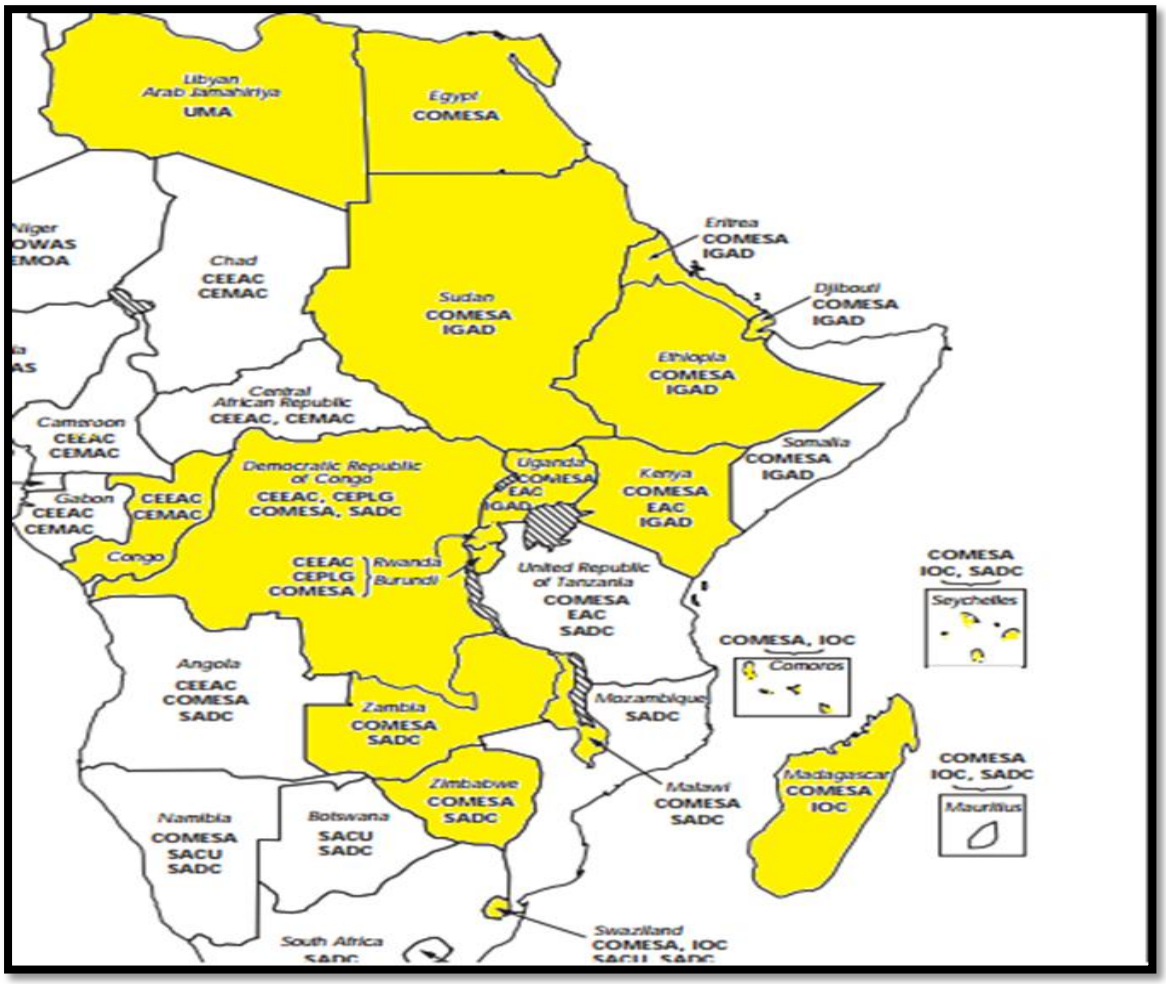


**المصدر:**

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**
*par* Wenceslas Sacré-Cœur MONZALA
Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009
dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

(بتصرف الباحث)

من خلال هذه الخريطة نلاحظ أن تجمع الكوميسا يغطي رقعة جغرافية واسعة في إفريقيا وهذا ما جعلها تظم نصف سكان القارة تقريبا .

## المطلب الثاني :جماعة شرق إفريقيا EAC

هي منظمة حكومية دولية إقليمية دولية تتألف من ستة دول هي: **بورندي، كينيا،رواندا ،جنوب السودان ،تانزانيا،أوغندا** ومقرها في **أروشا** عاصمة تنزانيا .

وتظم المنطقة 150 مليون مواطن منهم 22% من سكان الحضر و تبلغ مساحة دول الجماعة 1,82 مليون كلم$^2$ و الناتج المحلي الإجمالي 146 مليار دولار حسب إحصائيات عام 2016.[1]

فجماعة شرق إفريقيا هي منظمة حكومية إقليمية تم إنشائها في 30/نوفمبر/1999، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000، من قبل الدول الشريكة الثلاث : **كينيا ، أوغندا وتنزانيا** وانضمت جمهورية رواندا وجمهورية **بورندي** إلى معاهدة الجماعة عام 2007 وأصبحتا أعضاء.

فعملية التكامل الإقليمي بين أعضاء الجماعة في الوقت الراهن تتضح في قبول عضوية كل من رواندا وبورندي،إضافة للمفاوضات الجارية حاليا في السوق المشتركة لشرق إفريقيا، فضلا عن المشاورات الهادفة للتعجيل بعملية اتحاد شرق إفريقا، والتقسيم المشجع الذي أحرزه الإتحاد الجمركي،كلها أمور تؤكد على مستوى التصميم لقيادة دول شرق إفريقيا والموطنين في عملية البناء السياسية والاقتصادية لشرق القارة،ويعمل حاليا أكثر من400 شخص في مختلف الهيئات والمؤسسات للدول الشريكة، التي تسعى إليها **الاياك** لضمان أعلى مستوى الكفاءة التقنية والمهنية، حيث لا يجوز لجميع الأشخاص العاملين ممارسة أي شكل من أشكال التميز، كما يحق لهم الحصول على معاملة متساوية وعادلة، بصرف النظر عن الميل السياسي أو الجنس أو لون البشرة أو الدين أو الثقافة أو التعليم أو حتى المستوى التعليمي والمركز الاجتماعي إضافة للانتماء العرقي والجنسية.[2]

**الإطار المؤسسي للمجموعة :**

وفقا **للمادة التاسعة** من معاهدة الإتحاد الجمركي لمجموعة شرق إفريقيا فالإطار المؤسسي للتجمع يتكون من السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية .

[1]United republic of Tanzania,estAfricancommunity, ***overview of eac***,(2000-2017) Dans:http://www.eac.int/about/overview,vu le 17/09/2017

ويتألف الجهاز التنفيذي من رؤساء الدول والحكومات وتكمن مهامه في :

-تحقيق الرخاء والتنافسية الآمنة سياسيا في منطقة شرق إفريقيا .

-التكامل من أجل تحسين نوعية الحياة عن طريق توسيع وتعميق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

-تعزيز التجارة والاستثمار من خلال زيادة القدرة التنافسية بالمنتجات ذات القيمة النظافة.

والهدف العام لمجموعة شرق إفريقيا على النحو المنصوص عليه في المادة **الخامسة** من المعاهدة على وضع سياسات و برامج ترمي إلى: توسيع وتعميق التعاون بين الدول الشريكة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والبحوث والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون القانونية والقضائية

بالإضافة إلى إنشاء لجان دائمة في برلمانات الدول الشريكة مسؤولة عن شؤون المجموعة تعمل على إنشاء وتعزيز الرقابة التشريعية والوظائف التمثيلية تعطي صورة جيدة ومميزة للشركاء داخل المجموعة،كما نصت **المادة الخامسة** من المعاهدة على أن يتكفل المجتمع الدولي ب:

-تحقيق نمو مستدام وتنمية الدول الشريكة عن طريق تعزيز وتوطيد التعاون في ميادين يتفق عليها.

-تعزيز إستخدام قاعدة الموارد الطبيعية في المنطقة وتحسين الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

-توطيد الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية الطويلة الأمد ويعتبر شعار مجموعة شرق إفريقيا هوً **شعبا واحد ومصير واحد.**"

ومصرف التنمية لشرق إفريقيا يعمل بموجب معاهدة تعديل وإعادة إصدار ميثاق لشرق إفريقيا في عام 1980 وتشمل عملية إقراض المشروعات التجارية وتمويل الهياكل الأساسية الإقليمية لدعم حرية حركة البضائع والوصول إلى السوق المشتركة

الهدف الإنمائي رقم -8- ويتمثل في :

- ✓ تحسين التشريعات والقوانين الإقليمية
- ✓ إنشاء إطار منسق لأعضاء المجلس على الصعيد الوطني
- ✓ إنشاء آلية فعالة مختصة في عمليات الاتصال والإبلاغ بين المجالس الوطنية
- ✓ إنشاء لجان دائمة في برلمانات الدول الشريكة تهتم بشؤون المجموعة وتعمل على إنشاء

وتعزيز الرقابة التشريعية والوظائف التمثيلية وبذلك تعطي صورة جيدة ومميزة للشركاء داخل المجموعة [1].

**الشكل رقم: 4 خريطة جغرافية لجماعة شرق إفريقياEAC**

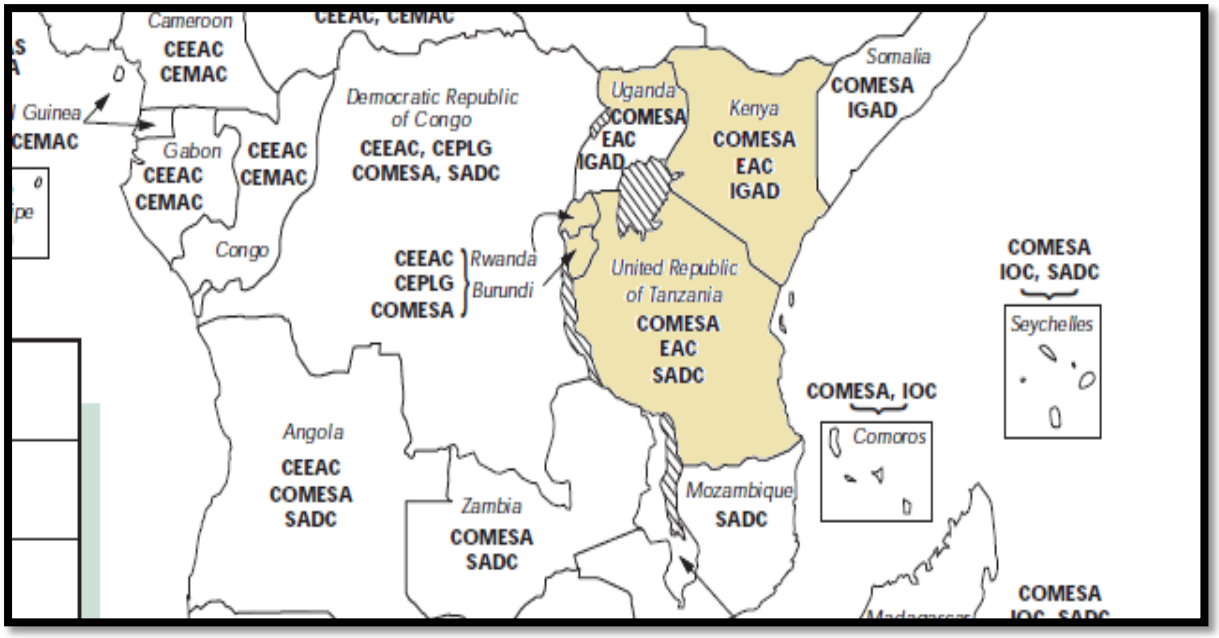


**المصدر:**

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**
*par* Wenceslas Sacré-Coeur MONZALA
Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009
dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017*(بتصرف الباحث)*

توضح هذه الخريطة الدول المؤسسة للتجمع وتتمل في كل من كينيا، أوغندا، تنزانيا بالإضافة للدول المنضمة حديثا هما كل من رواندا وبور ندي وأخرها جنوب السودان.

[1]Este African community, EAC ***development strategy(2011l12-2015l16)deepening and acceleatingintegration***, avgust2011.P.P.13.14_52_70.

**المطلب الثالث: جماعة تنمية الجنوب الإفريقي SADC**

لقد ارتبط تكوين منظمة السادك بفترة حكم النظام السياسي العنصري في جنوب إفريقيا، حيث كانت المحاولة من قادته لتحسين علاقات النظام العنصري بالدول الإفريقية المجاورة وتقليل الانتقادات من المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة إضافة إلى تنامي حركات التحرر الإفريقية في معظم الدول الإفريقية واستقلالها من المستعمر الأوروبي، كما يمكن أن يعزى الإندماج والتعاون السياسي والإقتصادي والإجتماعي على المستوى الإقليمي لدول الجنوب الإفريقي، إلى نادي **مولونغوشي** في الفترة بين 1970م و1974م فهو نقطة إنطلاق ونشأة دول خط المواجهة( **فلس**) وكان عدد أفراده في البداية 04 دول، ممثلون في جمهورية تانزانيا المتحدة،أوغندا،الزاير، زامبيا ويهدف (فلس ) إلى تحرير الجنوب الإفريقي،كإمتداد لموجة الستينات في الكفاح من أجل الإستقلال السياسي في المنطقة وقد إنظمت كلا من بوتسوانا وموزامبيق وأنغولا وزيمبابوي وناميبيا بعد حصولهم على الإستقلال مباشرة، حيث دول خط المواجهة الأربعة دورا كبيرا مع نيجيريا في تحرير دول الجنوب الإفريقي وقد أصبح يشار إليه بإسم( **دول خط المواجهة + نيجيريا**).[1]

**النشأة والتأسيس:**

تأسست الجماعة التنموية للجنوب الإفريقي في عام 1980، بهدف تجميع دول المواجهة العشر ضد النظام العنصري في دولة جنوب إفريقيا، وفي سنة 1992، تحول من SADCCإلىSADC، تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي وكان الهدف حينها هو تقليل الاعتماد على جنوب إفريقيا،إضافة لتحقيق التنمية في المنطقة ككل وقد إنظمت مدغشقر إلى التجمع سنة2005،[2]حيث تسيطر جنوب إفريقيا على جماعة السادك خاصة وأنها تمثل 31%من سكان التجمع كما تحظى بما يعادل 78%من الناتج القومي الإجمالي ،إلى جانب امتلاكها للموانئ التي تعتمد عليها دول المجموعة في نقل صادراتها نحو الخارج ،بالإضافة إلى اعتماد جنوب إفريقيا على جيرانها في تصريف منتجاتها باعتبارها سوقا إقليميا واسعا ، وكان للتوسع في قبول العضوية أثره الواضح في تجاوز قاعدة الإقليمية للجنوب الإفريقي ، حيث شمل ثلاثة أقاليم هي الجنوب والشرق والوسط كماإتسعت أهداف هذا التجمع لتصل إلى التعاون في مجال التعدين والثروات المعدنية والتعليم والتدريب وتدعيم الاستقرار والأمن في منطقة

[1] Southern African développement community,sadc major achievements and challenges hand book,25 years of regionql cooperation and integration,01/10/2005,pp,8_9.

[2] محمد بوبوش،التكامل الإقتصادي الإفريقي،***قراءات إفريقية***،ع24،(أفريل 2015)،ص ص56-67

البحيراتالعظمى.[1]

**أهداف السادك :**

يسعى التجمع تحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية بين دول الأعضاء كما يلي:

- ✓ تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي .
- ✓ العمل على تعزيز القدرات التنافسية لمؤسسات التجمع الاقتصادي .
- ✓ رفع مستوى معيشة الأفرا د وتخفيف حدة الفقر في المنطقة .
- ✓ العمل على إقرار مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق تعزيز السلم والأمن .
- ✓ العمل على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية عن طريق الاستفادة القصوى للموارد الطبيعية وزيادة العمالة المنتجة .

**الهيكل التنفيذي للسادك :**

1-قمة رؤساء الدول الأعضاء للتجمع: يجتمعون مرة أو أكثر على مدار السنة .

2-مجلس الوزراء:يسهر على ضمان تحقيق السياسات العامة التي أقرتها قمة الرؤساء .

3-اللجنة الدائمة للمسؤلين:تمثل حلقة الوصل والاتصال بين الدول الأعضاء في التجمع .

4-السكرتارية التنفيذية للتجمع: مقرها جابروني عاصمة بوتسوانا .

5-السكرتير التنفيذي للتجمع:مهمته تنفيذ ومتابعة ما يتم التوصل إليه من قرارات ومهام.[2]

**مظاهر نجاح منظمة السادك :**

من أبزر مظاهر النجاحات التي حققتها منظمة السادك هي منع أو إدارة العديد من ملفات الصراع في المنطقة مثل النجاح في تسوية النزاع في **ليسوتو** عام 1998، وإعادة الرئيس المنتخب، بالإضافة إلى التوفيق بين طرفي النزاع في أنجولا والتوصل لاتفاق سلام بين الحكومة **و جبهة يونيتا** المعارضة في عام 2002، والتوصل إلى أتفاق بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية عام 2003،واللافت أن طريقة عمل السادك تسمح له بالتنسيق مع كل التجمعات الإقليمية،حيث شاركت منظمة السادك في أول قمة للتجمعات الثلاث كلا من الكوميسا ،السادك، جماعة شرق إفريقيا في كامبالا سنة 1998،و من

[1] خليل حسين،***مرجع سابق***، ص.185.

[2] Nations unies commission économique por l'Afrique SADC-communauté de développement d'Afrique- australe,dans***www.uneca-org/fr/oria/pages/sadc-communté-de-devloppement-dafrique-australe*** **vu le**( 29/04/2017)

حيث الجانب الدولي فتشهد السادك عقد قمم شبه سنوية مع الصين ، حيث يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ما يقارب نصف حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا.[1]

يتضح جليا أن تجمع السادك حقق نوع من النجاح الميداني خلال فترة قصيرة من الزمن ، في تكوين أساس قوي على المستوى السياسي والأمني، كما نجح إلى حد كبير في تحقيق التكامل الإقليمي بين دول التجمع في مجال التنمية الاقتصادية لعب دوره كتكتل اقتصادي إقليمي على الساحتين الإفريقية والعالمية، فتجمع السادك يقوم على الاعتماد على الذات والتعاون المشترك للدول الأعضاء وبالتالي الاستغلال الأمثل والكامل لكل الموارد في الإقليم.

الشكل رقم: **5 خريطة تجمع دول السادك**[2]

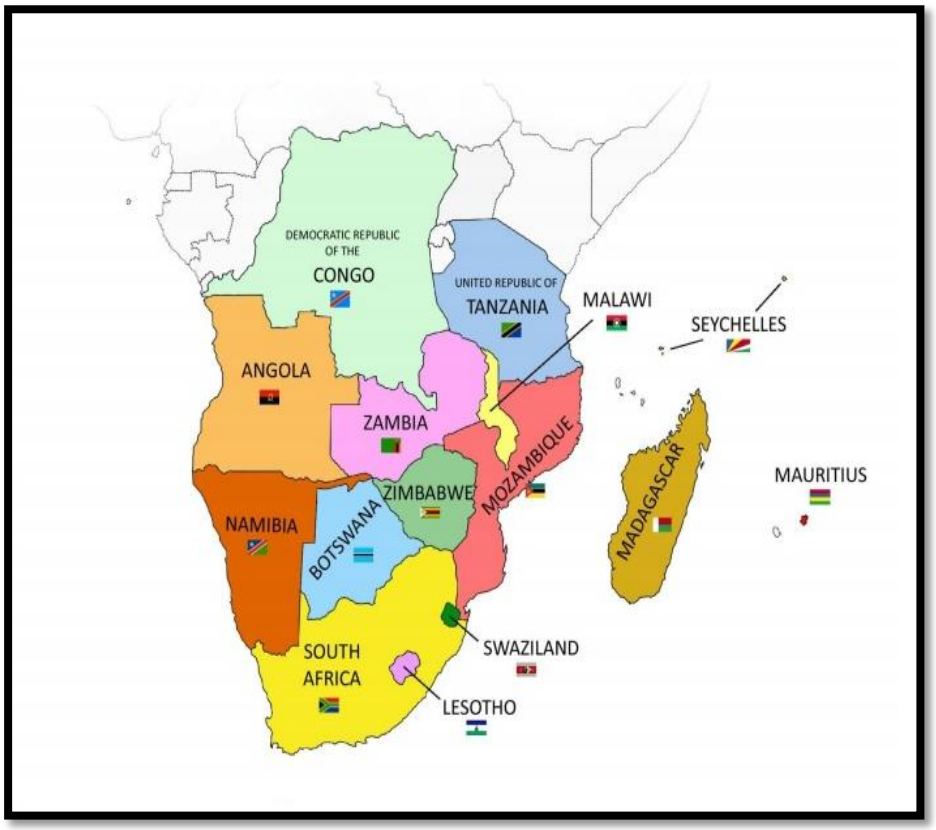


نلاحظ من خلال هذه الخريطة أن تجمع السادك يتداخل مع تجمع الكوميسا في كل من الدول التالية :زامبيا،ا زيمبابوي،ملاوي،سويزلاند، مدغشقر.

[1].دون كاتب،تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي السادك ، ***مجلة إفريقيا قارتنا*** ، ع . 8، نوفمبر 2013،ص ص.3،2، Dans, http://www.sis.gov.eg/Newvr/africa/8/8.pdf,vu le 17/09/2017

[2]: ***https://www.unodc.org/documents/southernafrica/Stories/UNODC_-_SADC_-_Regional_Programme_-_online***.pdf

**المطلب الرابع: هيئة التعاون والتكامل الإقليمي إيجادIGAD**

تعتبر منظمة **الإيجاد** من أبرز المنظمات التي تعنى بالشؤن الإفريقية وخاصة في الشرق القاري، حيث كان تأسيسها نتيجة الجفاف والتصحر التي مرت بها معظم الدول الإفريقية خلال فترة 1985-1986، فبدأت المنظمة بالاهتمام بالمسائل الاقتصادية والزراعية التي يمكن للدول الإفريقية اجتياز تلك المرحلة،وبحكم الظروف التي تعرضت لها الدول الإفريقية من حروب أهلية وصراعات اثنية والانقسامات الموروثة عن الاستعمار الأوروبي،إضافة إلى عدم قدرة الحكومات المتعددة على توفير الأمن والاستقرار لشعوبها،فتحولت من منظمة تهتم بالمسائل الاقتصادية إلى منظمة تسعى إلى حل المشكلات السياسية التي تعاني منها تلك الدول، ومن أبرزها مشكلة جنوب السودان والأزمة الصومالية.

**تأسيس منظمة الإيجاد:**

يعود تأسيس منظمة الإيجاد إلى القرار رقم: 90/35 بتاريخ 05/ديسمبر/1980 الذي أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة دول شرق إفريقيا، وبالذات دول القرن الإفريقي الستة،إثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، جيبوتي ، الصومال، بإنشاء هيئة مشتركة لمكافحة الجفاف والتصحر التي أدت إلى حدوث مجاعة شبه دائمة في كل من الصومال وإثيوبيا،وعليه تم التوقيع في عام 1986، على قيام الهيئة من قبل البلدان الموجودون في شرق القارة، تحت اسم محدد هو الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف ومختصرها بالإنجليزية: IGADD، وقد اتخذت الهيئة من العاصمة جيبوتي مقرا لها،وفي مؤتمر قمة الرؤساء والدول والحكومات الذي عقد في سبتمبر 1993 بأديس بابا، تم قبول إيريتيريا كعضو في التجمع وحضرت أول اجتماع عام 1995،وبذالك أصبح عدد أعضاء المنظمة سبعة.[1]

[1]ASSEMBLEE DES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT , ***ACCORD PORTANT CREATION DE L'AUTORITE INTERGOUVERNEMENTALE POUR LE DEVELOPPEMENT (IGAD),*** Nairobi ,mars 1996,p.2.

**أهداف منظمة الإ يجاد :**

كانت جملة الأهداف عند تأسيس منظمة الإيجاد ذات طابع اقتصادي وظيفي هي :

-تنسيق الجهود بين أعضائها لإيجاد حلول مناسبة لأزمة الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية.

-الإعداد لمشاريع تنموية ذات جدوى اقتصادية مشتركة بين أعضائها ودراسة فرص نجاحها.

-تنسيق الجهود على الصعيدين الحكومي والشعبي على تسخير الموارد المتاحة لدعم الطوارئ وتخفيف العواقب التي يخلفها الجفاف والتصحر على الاقتصاد الإقليمي بشكل عام.

وقد عملت المنظمة و بالتعاون مع الدول المانحة كمنظمة فنية بحتة لا تهتم بأي نشاط غير التخصص في البحوث الزراعية ومكافحة الجفاف والتصحر إلا أن واقع المنظمة والوضع السياسي في دول القرن الإفريقي الذي يسوده التفكك والحروب الأهلية والقبلية وعدم الاستقرار ما أدى إلى تحول مهمة الإيجاد للبحث عن حلول وتسويات سلمية لهذه الصرعات حيث أقدمت إلى إدراج بند خاص بتأمين الأمن والاستقرار السياسي لدول منطقة الشرق الإفريقي، إضافة لنشاطها في مجال الأمن الغذائي والشؤون الزراعية،فمن البداية قدتم تصميم الهيئة على التعاون والسعي نحو التكامل حيث تتكون المنظمة من الأجهزة التالية:

-رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، لجنة السفراء، الأمانة العامة، حيث تقوم الهيئة بعدة وظائف كتعين الأمين التنفيذي بناءا على توصيات الوزراء وتحديد المبادئ والبرامج الرئيسية على التعاون والموافقة على جدول مساهمات الدول الأعضاء ، كما تقوم برصد القضايا السياسية في إدارة وحل النزاعات .[1]

[1] منى حسين عبيد، "منظمة الإيجاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية"،***مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات***،ع.35،2007، ص ص.8_9.

الشكل رقم: **6 خريطة تجمع دول الإيغاد**

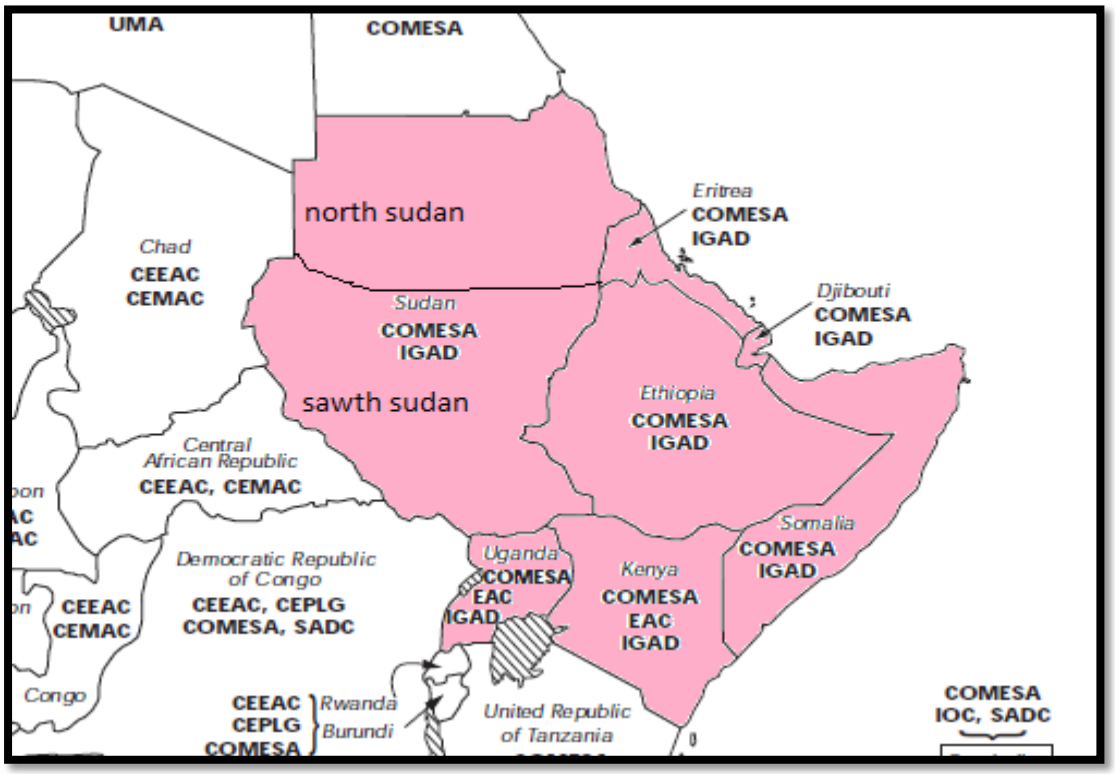


المصدر :

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**

*par* Wenceslas Sacré-Coeur MONZALA

Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009

dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

*(بتصرف الباحث)*

نلاحظ من خلال هذه الخريطة مدى حجم تداخل تجمع دول الإيجاد مع تجمع الكوميسا، ويتشارك تجمع الإيجاد مع جماعة شرق إفريقيا إياك في دولتي كينيا وأوغندا

كما نلاحظ تقسيم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية .

الجدول الثاني:[1]

| إسم التجمع | عدد الدول الأعضاء | سنة الإنشاء | الدول داخل التجمع |
|---|---|---|---|
| COMESA | 20 دولة | 1994م | بوروندي،الكونغوالديمقراطية،جيبوتي،مصر ،إريثيريا،إثيوبيا، كينيا،ليبيا،مدغشقر ،ملاوي،موريشيوس،رواندا،السودان،سويز لاند،أوغندا،السيشل،زامبيا،زيمبابوي،الكونغو الديمقراطية |
| EAC | 6 دول | 2000م | كينيا،تنزانيا ،أوغندا ،رواندا ،بوروندي،جنوب السودان |
| SADC | 15 دولة | 1980م | أنغولا،بوتسوانا،الكونغوالديمقراطية،ليزوتو ،مدغشقر ،مالاوي، جزرموريشيوس،الموزنبيق،ناميبيا،السيشل،جنوبإفريقيا،سويز لاند،تنزانيا،زامبيا،زيمبابوي |
| IGAD | 7دول | 1986م | جيبوتي،إثيوبيا،إريثيريا،كينيا،الصومال،جنوب السودان،السودان،أوغندا |

نلاحظ من خلال هذا الجدول انضمام كل من **رواندا وبورندي** في سنة 2008م إلى جماعة الشرق الإفريقي ، بالإضافة إلى عضو جديد في تجمع الكوميسا وهي الكونغو الديمقراطية في ديسمبر2015، كما انسحبت تانزانيا من الاتفاقية في سبتمبر2000م .

- EAC:وقد أعلنت الجماعة عن قبول طلب إنظمام جنوب السودان رسميا بموجب قرار رقم(2016/61) لتصبح العضورقم6 في:2016/05/23 .[2]
- SADC:أحرزت الجماعة تقدما على صعيد منطقة التجارة الحرة ، وكان من المخطط انطلاق الإتحاد الجمركي عام 2013 ولكن تم تأجيله .
- IGAD: يشهد التكامل داخل التجمع تقدما بطيئا وأخر المنظمين إلى التجمع هي دولة إيريتيريا .

[1] ***من إعداد الباحث***

[2] الخرطوم–السودان،مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتجية،***إنظمام جنوب السودان إلى تجمع دول شرق إفريقيا الفرص والأفاق***،أفريل2017

## المبحث الثالث: التجمعات الاقتصادية في وسط وغرب القارة.

بإعتبار أن التجمعات الإقتصادية هي مخرجا شبه متفق عليه من التهميش والتخلف إلى التنمية،فقد قامت مجموعة من الدول الإفريقية بإنشاء، الجماعة الإقتصادية إيكاس في وسط إفريقيا ، بالإضافة إلى تجمع الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية في غرب القارة ممثلة في تجمع الإكواس ، بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي والماليين الدول الأعضاء .

### المطلب الأول: الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا إيكاسECCAS

هي إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي .

**تأسيس الجماعة**:

أقيم هذا التكتل بعد اعتماد المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا عام 1983م بغرض توسيع نطاق الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا ، وتتكون الجماعة في الوقت الحالي من **أحد عشر** بلدا : **الكامرون**، جمهورية **إفريقيا الوسطى** ، **تشاد، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، أنغولا، بورندي، رواندا، سان تومي وبرينسيبي.**[1]

وقد بقيت المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا لعدة سنوات بعد إنشائها في حالة سكون نظرا للصعوبات المالية والصراعات الداخلية في منظمة البحيرات العظمى.

**مبادئ وأهداف التجمع:**

نصت ديباجة معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا على قناعة الدول الأعضاء بحقيقة التعاون فيما بينها، وفي الإسراع بتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وأنها تعترف بجهود التعاون على المستوى شبه الإقليمي،ينبغي أن تتكامل مع الجهود التي تبذل على مستوى أوسع حيث تنص المادة 4 على الأهداف التي تسعى إليها المجموعة الاقتصادية بما في ذالك تشجيع وتعزيز التعاون في مختلف المجالات كالنقل والاتصال والتجارة والجمارك ويتمثل أهمها في:

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية التي يكون لها تأثير مباشر على الواردات والصادرات بين دول الأعضاء.
- ✓ وضع سياسة تجارية إزاء الدول غير الأعضاء بوضع تعريفة جمركية خارجية موحدة ومداومة العمل بها .
- ✓ إقامة المشاريع بين الدول الأعضاء وإزالة العقبات التي تمنع حرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال إضافة للسلع والخدمات.

[1] محمد عاشور مهدي،مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا،***قراءات إفريقية***،ع. 6(سبتمبر2010)،ص ص.27-40

- ✓ موائمة السياسات الوطنية من أجل تعزيز أنشطة المجموعة في مختلف المجالات الصناعية والنقل والاتصال والزراعة والموارد الطبيعية إضافة إلى العملة والشؤون المالية والموارد البشرية....إلخ وبالتالي تكون هذه الأهداف متوافقة مع أهداف السوق الإفريقية المشتركة للمنتجات الزراعية وبرنامج تحرير التجارة الذي اعتمدته المجموعة يتضمن جدولا زمنيا لتحقيق أهدافها.[1]

**النماذج العملية التي وضعتها المجموعة** :

وضعت المجموعة الاقتصادية للدول الأعضاء في مجموعة إفريقيا الوسطى خريطة عمل لمدة 12سنة والتي قسمتها لثلاث مراحل وكل مرحلة في 4 سنوات تتضمن مجموعة من المهام والمبادرات الواجب إتباعها حسب الطريقة التالية:

1-إستقرارالنظام الجبائي والجمركي من تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ ووضع دراسة قبل الرفع النهائي للحواجز الجمركية فيما يتعلق بالتجارة بين دول المجموعة .

2-خلق منطقة للتبادل الحر من اجل تحقيق أهداف المجموعة.

3- التنقل من مرحلة إلى أخرى مرتبط أساسا بتحديد الأهداف الأساسية المحددة حسب الاتفاقية.

4-المدة الإجمالية لايمكن تمديدها.

**مؤسسات المجموعة :**

مجلس رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، محكمة العدل، الأمين العام، اللجنة الاستشارية، اللجان وجميع الأجهزة التقنية المتخصصة والتي تم إنشائها حسب الاتفاقية الحالية .

**اختصاصات وصلاحيات المجموعة:**

المجموعة ملزمة بتحقيق مجموعة من الأهداف وعليها في هذا الصدد أن تقوم برسم السياسة العامة والخطوط العريضة للتوجيه والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

وأخذ الاقتراحات بجدية الاتفاقات الحالية والعمل بكل المعايير من أجل الوصول لأهداف المجموعة .

- ✓ ضمان الرقابة على عمل مؤسسات المجموعة ووضع نظام داخلي يكرس نظام المجلس الوزاري .
- ✓ إثبات الهيكل التنظيمي المحاسبة.للأمانة العامة للمجموعة بتعين الأمين العام ونائب الأمين العام والمراقبين الماليين وأعوان.

[1] سفيان كرومة ، ***مرجع سابق*** ، ص .51 .

✓ ضبط ميزانية المجموعة وتحديد الاشتراكات السنوية لكل دولة عضو ولأعضاء المجلس الوزاري الحق في الاقتراحات وأخذ القرارات فيما يتعلق بمجال تخصصهم.

✓ إعلام محكمة العدل في ما يلاحظ بأن دولة عضو تخل بشرط أو مجموعة من الشروط المعمول بها في الاتفاقية الحالية وذلك عن طريق قرار أو توصية من طرف الهيئة أومجلس وزاري كما يمكن الطلب من المحكمة قرار إستشاري فيما يتعلق بجميع المسائل الإدارية .[1]

الشكل رقم: **7 خريطة جغرافية لدول وسط إفريقيا إيكاس**

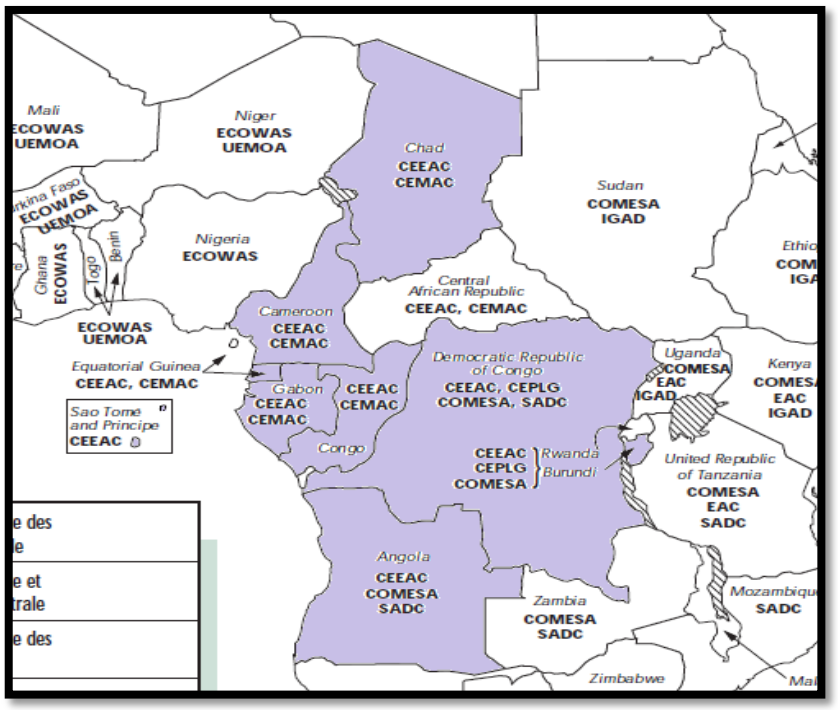


**المصدر:**

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**

*par* Wenceslas Sacré-Cœur MONZALA

Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009

[1]C .F .E.A.C_E .C.C.A.S, communauté économique des états de l'Afrique centrale ,***traite LA COMMUNAUTE ECONOMIQUE DES ETATS DE L'AFRIQUE CENTRALE,( C . E .E .A . C)***

Dans :http://www.ceeac-eccas.org/images/traites/trt_eccas.pdf,vu le 17/09/2017

dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

(بتصرف الباحث)

يتضح من خلال هذه الخريطة أن تجمع الإيكاس يتداخل مع تجمع الكوميسا في كل من بورندي والكونغو الديمقراطية كما يتداخل مع تجمع الساحل والصحراء في دولة تشاد .

**المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ECWAS**

يضم هذا التجمع دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وهو يمثل نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي، حيث عرف بتجمع نطاق الفرنك وقد تأسس في فترة الاستعمار وكان الهدف هو إيجاد كيان واحد يظم الدول الأعضاء من خلال توحيد العملة.

**نشأة المنظمة :**

تأسس هذا التجمع عام 1975 وكانت محاولة إنشائه تعود إلى منصف الستينات،عندما دعا الرئيس الغاني الراحل **نكروما** لتكوينه، وكانت فكرته قائمة على مشروع الولايات المتحدة الإفريقية ، وقد ظلت الفكرة حبيسة العديد من القيود الإقليمية والدولية، إلى أن أحياها كلا من رئيس دولة نيجيريا ورئيس دولة **التوغو** عام 1973، لتستمر المداولات نحو عامين إلى أن تم توقيع الاتفاقية في 28/ماي/1975في مدينة **لومي** بالتوغو، يظم 16 دولة الواقعة في إقليم غرب إفريقيا، و يعد أحد أكبر التجمعات الإقليمية في القارة السوداء من عدد الوحدات السياسية و عدد السكان، وفي سنة 1993م أعيد النظر في المعاهدة المؤسسة للمجموعة كي تأخذ في الاعتبار نصوص معاهدة أبوجا .[1]

**أهداف ومبادئ المجموعة :**

- ✓ إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء بدأ بتخفيض الرسوم الجمركية على لسلع المنقولة.
- ✓ حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء ة وانتهاج سياسات تعزيز سبل الدفاع المشترك.
- ✓ تشجيع التكامل ورفع المستوى الاقتصادي للدول الإفريقية الفقيرة في التجمع من خلال إقامة مشروعات تنموية مشتركة .
- ✓ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه مع الاعتراف بقواعد ومبادئ المجموعة والتقيد بها .
- ✓ الدخول في اتفاقيات تعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى وموائمة سياسات برامجها.

**الهيكل التنظيمي للمنظمة :**

[1] خليل حسن ،***مرجع سابق***،ص.182 .

1-مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : وهو السلطة الأساسية العليا ويجتمع سنويا مرة واحدة ويتولى الإدارة والمراقبة .

2-مجلس الوزراء: ويتكون من ممثلين أثنين لكل دولة كما يجتمع مرتين في السنة وهو هيئة استشارية للمراقبة.

3- الأمانة التنفيذية :ومهمتها تنفيذ القرارات التي يتخذها رؤساء الدول الذين يعينون الأمين التنفيذي ولمدة أربع سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط وينبثق عن الأمانة أربع لجان هي :اللجنة التنفيذية ، اللجنة المالية ، اللجنة الفنية و اللجنة الإعدادية التمهيدية .

**الجدول الثالث:**

| أسم التجمع | عدد الدول الأعضاء | سنة الإنشاء | الدول داخل التجمع |
|---|---|---|---|
| ECCAS | 11دول | 1983م | أنغولا،بوروندي،كاميرون،،الكونغو،الكونغوالديمقراطية،الغابون،غينيا الاستوائية،تشاد،سوتوموبرانسيب،رواندا،إفريقيا الوسطى |
| ECWAS | 15دولة | 1975م | البنين،بوركينافاسو،كوتديفوار،غامبيا،غانا،غينيا،غينيابيساو،ليبيريا،مالي،النيجر،نيجيريا، سنغال،سيراليون،التوغو، جزر الرأس الأخضر |

- ECCAS:أعلنت في2004 انطلاق منظمة التجارة الحرة لكن الوضع الهش لبعض الدول جعل الأمور أكثر تعقيدا .
- ECWAS:بإعتبار أن دول المجموعة الإقتصادية لم تخصص ميزانيات بارزة للتعليم والبحث العلمي على غرار،غانا، مالي، السنغال، فقد عرفت إنتشار واسع للأمية وغياب لليد العاملة التقنية والماهرة، ما نتج عنه ضعف النمو الإقتصادي والاعتماد على الإرادات السلعية الغير متنوعة، فأعتبرت خطة 2020 كخارطة طريق لتفعيل التكامل الإقتصادي والنقدي وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بتحسين أدارة الحكم في المنطقة .[1]

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منشورات اليونسكو، ***تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030***،2015،ص ص.29،30.

**الشكل رقم : 8 خريطة توضيحية لدول تجمع الإكواس**

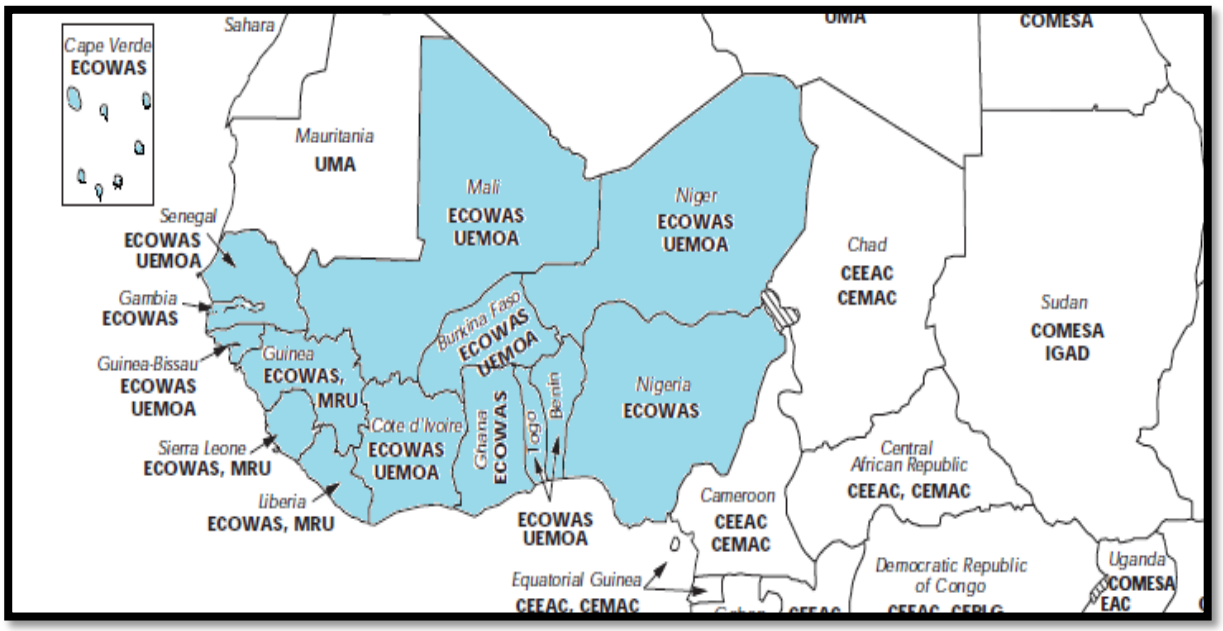


**المصدر :**

**Les initiatives d'intégration régionale en Afrique de l'Ouest: analyse du cadre institutionnel de la CEDEAO**

*par* Wenceslas Sacré-Cœur MONZALA

Université africaine de technologie et de management - Licence professionnelle en droit public 2009

dans: http://www.memoireonline.com/02/12/5386/Les-initiatives-dintegration-regionale-en-MMAfrique-de-l-Ouest-analyse-du-cadre-institutionnel-d.html,vu le 15/05/2017

(بتصرف الباحث)

وتوضح هذه الخريطة أقدم تجمع إقليمي من بين التجمعات المعتمدة من طرف الإتحاد الإفريقي .

كما أن تجمع الإيكواس يتداخل بكل أعضائه في تجمع الساحل والصحراء ما عدا في جزر الرأس الأخضر

**جدول توضيحي لأهم الإحصائيات الخاصة بالتجمعات الاقتصادية في إفريقيا:(2004- 2005 [1]**

| التجمعات الاقتصادية | المساحة الإجمالية للتجمع مليون كلم$^2$ | عدد السكان الإجمالي مليون نسمة | الناتج المحلي الإجمالي بالدولار | متوسط دخل الفرد السنوي الدولار |
|---|---|---|---|---|
| الكوميسا COMESA | | **4061** | **735599** مليون | 1811 |
| السادك SADC | | **235** | **295** | **1631** |
| الإكواس ECWASE | **5112903** | **251646263** | **342519** | **1361** |
| السين–صاد CEN_SAD | **512** | **400** | / | / |
| الإيكاس ECCAS | **6667421** | **121245958** | **175928** | **1451** |
| الإجاد IGAD | **5233604** | **187969775** | **225049** | **1197** |
| إتحاد المغرب العربيUMA | **5782140** | **84185073** | **491276** | **5836** |
| تجمع شرق إفريقيا EAC | **1763777** | **97865428** | **104239** | **1065** |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي،***التجمعات الإفريقية مقومات النجاح ومعوقات التكامل***،ديسمبر 2014،ص.183.

والتطرق لمختلف التجمعات الإقتصادية المعتمدة في القارة الإفريقية يبرز لنا الأهداف التنموية التي تصب في خانة أهداف الألفية للتنمية ولتحقيقها يجب تضافر مجموعة من الجهود وتتمثل في :

–القضاء على الفقر والجوع في القارة: إن ظاهرة الفقر في إفريقيا تكشف عن تباين كبير بين سكان القارة لذا يجب تفعيل مختلف السياسات التي تنشط النمو الاقتصادي في القارة وتفعيل الخدمات الاجتماعية والاستثمار في إفريقيا، –تحسين عملية التعليم : يقوم التعليم بدور كبيرو حاسم في مجال التنمية الإقتصادية فأي تقدم يحرز في مجال التعليم ينعكس بشكل إيجابي على جميع أهداف الألفية

[1]،موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي،***التجمعات الإفريقية مقومات النجاح ومعوقات التكامل***،ديسمبر 2014،ص.183.

-الحد من وفيات الأطفال:إن تحسين الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض المعدية يضمن صحة الأم ويكفل صحة الأجيال ويحد من ظاهرة وفيات الأطفال في إفريقيا،بالإضافة إلى تحسين الصحة النفسانية التي تكفل استدامة البيئة الإيجابية في إقامة شراكات تنموية في مستويات عالمية.[1]

[1] مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية ومؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء المالية والاقتصاد، ***تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا*** ،أبيدجان، كوت ديفوار، مارس 2013،ص.1-16.

**إستنتاجات:**

من خلال ما تناولته الدراسة لمبادئ وأهداف التجمعات الإقتصادية في قارة إفريقيا، يتضح أنها موزعة ومنتشرة عبر جميع أقطار القارة، وقد سارعت في الإنضمام إليها الدول الإفريقية منذ استقلالها، كما أن غالبية الدول انضمت لأكثر من تجمع إقليمي داخل القارة، بإعتبار أن مسألة الإنضمام للتجمعات تكون وفق مبدأ السيادة للدول، بالإضافة للعمل على تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية، في إطار المصالح المتبادلة وتغليب العمل الإيجابي القائم على حسن الجوار بين الدول، التي تسعى لترقيته وفق مبادئ وخصوصيات الشعوب الإفريقية التي عانت طويلا من الإستعمارات المتعاقبة، و التكامل بين التجمعات الإقتصادية مرتبط أساسا بالموقع الجغرافي وكذا الخصوصيات المجتمعية والإقليمية لكل تجمع إقتصادي، التي تعد من أهم العوامل في تحقيق فاعلية التكامل الإفريقي، فمن أهم محددات السلوك التكاملي الإفريقي هو المحدد الإقتصادي الذي يؤثر في الدولة داخل التجمع الإقتصادي بمدى قوتها الإقتصادية ، ويتضح من خلال الدراسة أن جميع التجمعات الإقتصادية منها ما يعزز قوة العمل التكاملي كالمحدد الجغرافي، ومنها ما يضعفه مثل ضعف الأداءات الحكومية والسياسية، وضعف الثقافة التكاملية بين دول الجوار في المنطقة وغياب اقتصاديات إنتاجية قوية قادرة على الصمود أمام تقلبات أسعار النفط و بعيدا عن المداخيل الريعية، وفي عرض للتجمعات الإقتصادية المعتمدة في إفريقيا وفي إطار سعيها نحو التكامل الإفريقي،نجد هناك نوع من الجدية في إدراج أهداف الألفية للتنمية في جدول أعمالها، وتحقيق بعض التقدم الملحوظ للأهداف التنموية المبرمجة من طرف الإتحاد الإفريقي، وبرامج الأمم المتحدة اتجاه القارة الإفريقية .

# الفصل الثاني

## الجهود التنموية لتحقيق التكامل الإفريقي

**تمهيد:**

يمكن إعتبار عملية التكامل الإفريقي ذلك التفاعل الإيجابي الذي تقوم به الدول الإفريقية ومختلف التجمعات الإقليمية المعتمدة داخل القارة،وهو نشاط وتفاعل داخلي يهدف إلى تحقيق غايات خارجية وداخلية تخدم المصالح الإفريقية، حيث أن هذا التفاعل يكون وفق مبادئ والتزامات معينة،غير أن هذه الإلتزامات مرتبطة أساسا بمعطيات ومحددات داخلية وخارجية،بالإضافة إلى أن التكامل في إفريقيا يسير وفق مبادئ التجمعات الاقتصادية المعتمدة في القارة وتوصيات الإتحاد الإفريقي بالإضافة إلى المخلفات التاريخية كالتبعية التاريخية للدول الاستعمارية والحدود الموروثة عند الاستقلال.

فالمعطيات التي تبرز لنا طبيعة العلاقات التكاملية التي تنتهجها الدول الإفريقية، والنتائج المحققة من عمليات التكامل الإفريقي تعكس طبيعة وحجم الجهود المبذولة والإمكانيات المرصودة من قبل الأفارقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للقارة،وترتبط مبادئ التكامل الإفريقي بطبيعة نشأة الدول الإفريقية وتطورها التاريخي، وكذا كيفية تعاملها ودرجة تأثرها بالفواعل الإقليمية والدولية، أما فيما يخص محددات ومجالات التكامل في إفريقيا فهي تقسم إلى مجالات داخلية وخارجية بإعتبار أنه يمكن التمييز بين محددات سياسية وإجتماعية وأخرى إقتصادية وعسكرية وغيرها من المحددات، كماأن أنواع التكامل الإفريقي وأدوات تنفيذ السياسات التكاملية تتحدد تبعا لنوع التكامل بين مختلف الدول والتجمعات الإقليمية،وأن أي سياسة تكاملية سواء كانت داخلية أو خارجية تتميز بصفات وسمات معينة تكتسبها عبر تطور مسارها التكاملي، قد ترتبط بالخصوصية الإفريقية النابعة من الداخل أو التدخلات والإملاءات الخارجية للدول الكبرى أصحاب المصالح في القارة، وهذا ما يكشف عن القاعدة والأرضية التي تبنى عليها أي سياسة تكاملية،في سبيل تحقيق الأهداف والمصالح التي تخدم الدولة وأهدافها ومكانتها في القارة الإفريقية .

## المبحث الأول:الجهود الإفريقية

بإعتبار أن تجارب التكامل في العالم الثالث والمتمثلة في التكتلات الإقتصادية، هي ظاهرة غير حديثة نسبيا حيث شهدت بداياتها منذ الحرب العالمية الثانية وبلغت ذروتها في ستينات القرن الماضي، وفي إطار البحث عن القدرات الذاتية للدول الإفريقية، برزت مجموعة من الجهود الداخلية التي تهدف إلى إرساء القواعد المنشودة للوصول إلى التكامل الإقتصادي الإفريقي .

### المطلب الأول :خطة عمل لاغوس (LAP)واتفاقية أبوجا .

- **الوثيقة الختامية لاغوس(AFL)**

بمقتضى مؤتمر برلين عامي ( 1884–1885) تم تقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية الأوربية، ولم تتمكن هذه المستعمرات من الحصول على استقلالها إلى في ستينات القرن الماضي،وقد سيطرت فكرة الوحدة الإفريقية على الخطاب السياسي للدول المستقلة حديثا حيث كانت **غانا** أول دولة إفريقية جنوب الصحراء تحصل على استقلالها عام 1957وكانت إيديولوجية الوحدة تأخذ طابعا ثوريا حيث قال :**كوامي نكروما**:***"إننا في إفريقيا وفي الجزر المحيطة بنا نشكل إفريقيا واحدة،إننا نرفض أي فكرة أو شكل من أشكال التقسيم فإفريقيا التي تمتد من طنجة أو القاهرة في الشمال وكيب تاون في الجنوب،ومن غضارف في الشرق وحتى جزر كيب فرد في الغرب هي واحدة لا تقبل التجزئة ."***[1]

فنكروما من خلال هذا المشروع الوحدوي كان يرمي إلى ثلاث مقاصد عليا :

- تبني خطة اقتصادية شاملة تساعد على استغلال الموارد الإفريقية لصالح الأفارقة أنفسهم .
- تبني إستراتجية عسكرية ودفاعية موحدة في وجه الأطماع الاستعمارية والإمبريالية .
- انتهاج سياسة خارجية ودبلوماسية موحدة بهدف الدفاع عن الاستقلال السياسي والاقتصادي للقارة .

وفي الجهود الساعية لتحقيق الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادي برز على الساحة الإفريقية اتجاهين متباينين :

[1] حمدي عبد الرحمان حسن،الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا،***دراسات إستراتجية***،ع.162(2011)،ص ص.13– 18.

- **تيار تقدمي** أطلق عليه **مجموعة الدار البيضاء** وتشكل من ،غانا،غينيا،المغرب،مالي،مصر والجزائر،ونادت هذه المجموعة بضرورة تحقيق الوحدة السياسية أولا كمقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي .
- أما التيار الثاني فهو **تيار محافظ** أطلق عليه **مجموعة منروفيا** وتألف من الدول المستقلة في تلك الفترة والناطقة بالإنجليزية والفرنسية حيث اقترحت تبني الاقتراب التدرجي في تحقيق الوحدة.

وقد خلصت المفاوضات بينهما بحل وسط والإعلان عن قيام **منظمة الوحدة الإفريقية** في 25،ماي،1963م والتي اعتبرت منبرا إفريقيا لتسوية الخلافات بالطرق السلمية بين الدول من ناحية، وقناة إتصال لتدعيم الحوار والتعاون بين الدول من ناحية أخرى، حيث كان أخر المنظمين إلى عضويتها دولة إريثيريا بعد استقلالها عام 1993،[1]وفي إطار التعاون المنصوص عليه في خطة عمل لاغوس وفي إطار التنمية الذاتية تم تعريفها بوضوح من قبل رؤساء الدول والحكومات ومنظمة الوحدة الإفريقية، فقد اعتمدت إفريقيا نموذج التنمية على أساس مبدأ الحكم الذاتي الذي تميزت به خطة عمل لاغوس، وهو التركيز الواضح على التنمية الذاتية وفرض القطيعة الاقتصادية للمصالح الخارجية، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التعاون الإقليمي الفرعي، ومن خلال الإقليمية والاعتماد على السلع المحلية وقوى الإنتاج القارية في توليد كمية كبيرة من السلع ورأس المال، في المرحلة أولى قبل تعزيز التعاون الدولي والشركات العابرة للحدود .

تتناول الاتفاقية بشكل أساسي تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك التكامل الاقتصادي في إفريقيا من أجل تعزيز الاعتماد على الذات وتقرير المصير.
- ✓ إنشاء الإطار القاري للتنمية واستخدام الموارد البشرية والمادية من أجل ضمان التنمية المستدامة ذاتيا.
- ✓ تعزيز التعاون والتنمية في كافة مجالات النشاط البشري لرفع مستوى المعيشة وإنشاء علاقات سليمة مع الدول الأعضاء لضمان التقدم والتنمية والتكامل الاقتصادي .
- ✓ تنسيق ومواءمة السياسات بين المجتمعات الاقتصادية في القارة، القائمة على التنفيذ التدريجي

[1] حمدي عبد الرحمان حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 17 –21

للاتفاقية التي نصت عليها وثيقة لاغوس.[1]

- **:اتفاقية أبوجا**

تم التوقيع على **معاهدة أبوجا** في 13جانفي1991، ودخلت حيز التنفيذي 12ماي 1994، وتنص على أن الدول الإفريقية ينبغي أن تسعى إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية وضمان على وجه الخصوص، التنسيق والمواءمة والتكامل التدريجي لأنشطتها من أجل تحقيق الجماعة الاقتصادية( CEA)، والذي كان من المقرر أن يتم التنفيذ التدرجي في الفترة الانتقالية من 34سنة مقسمة إلى **ستة** مراحل في فترات متتالية وتشتمل على الأهداف الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكامل الاقتصاديات الإفريقية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية الذاتية وتنسيق السياسات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للنهوض التدريجي بالمجتمع، فبالرغم من أن منظمة الوحدة الإفريقية حققت أبرز أهدافها في التحرر من الاستعمار إلا أن عجز المنظمة بدا واضحا في مواجهة واحتواء بعض الصراعات الإفريقية العنيفة مثل : المذابح الجماعية في رواندا عام 1994م،وانهيار دولة الصومال،والحروب بين الجارتين إثيوبيا وإريثيريا، وكانت تلك أبرز الدوافع التي أدت إلى تحويل المنظمة إلى إتحاد إفريقي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث قال أحد الدارسين وهو: **برهان غليون** إن الفكرة المحورية التي تقف وراء تشكيل الإتحاد الإفريقي هي الرغبة في الارتقاء بالنظام الإفريقي ليصبح أكثر فاعلية في التطورات الدولية، زيادة على التأثر بالنموذج الناجح للإتحاد الأوربي،وهو ما كان متوفرا لدى القادة الأفارقة وتجسد في الطرح الليبي الخاص بالولايات المتحدة الإفريقية،وعجل بالوصول إلى حل توفيقي في التحول إلى الإتحاد الإفريقي، بعد ما مر بثلاث محطات رئيسية ليصل إلى شكله الحالي ويتم الإعلان عن قيامه في مؤتمر القمة الإفريقي الاستثنائي المنعقد **بسرت** الليبية في مارس 2001، وقد دخل الإتحاد حيز التنفيذ بعد أن صادق عليه ثلثا الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أي 36 من إجمالي53 عضو في المنظمة آنذاك .

[1]Iroisièmepublication, commission de l'union africaine, ***etatdel'intégrattion en afrique***,juilet 2011.p.24.

**الأهداف والمبادئ :**

جاء الإتحاد الإفريقي بجملة من الأهداف يمكن تلخيصها في تحقيق الأمن، وما يتطلبه ذلك من تسوية سلمية للنزاعات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عموما، إلى جانب التعجيل بالتكامل القاري سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا .

كما أقر الإتحاد الإفريقي جملة من المبادئ ومن أبرزها :

- ✓ حق الإتحاد الإفريقي التدخل في أية دولة عضو تقوم بارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية .
- ✓ كذلك حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة إحلال الأمن والسلام داخل الدولة العضو .

ومنه فالقراءة الفاحصة لمبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي تفصح عن طبيعة عمله سياساته، التي تؤكد مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الإتحاد، إلى جانب رفض وإدانة التغيرات الحكومية الغير دستورية وعدم الاعتراف بها، فكل هذا يصب في خانة تحقيق التنمية والتكامل في إفريقيا .[1]فالإتحاد الإفريقي يقوم بجملة من النشاطات والأعمال على المستويين الداخلي والخارجي للقارة، وفق إتفاقية أبوجا وتلخص معظمها في الجانبين الأمني والإقتصادي، حيث حاول الإتحاد إحتواء الحروب والصراعات الداخلية لدول القارة باعتبار أنها تشكل عائقا مباشرا في وجه التنمية والتكامل الإقتصادي، كاحتوائه لأزمة دارفور في بدايتها سنة 2004 وأهتم بالأوضاع الإنسانية في أزمة السودان عن طريق إرسال مراقبين للوقوف على حيثيات الأزمة، بالإضافة إلى إدانة أعمال العنف والقتال في الكونغو الديمقراطية، ومناقشة سبل مواجهة هذه الصراعات بأدق التفاصيل، كما قام بدعم فرنسا في إتفاق سلام بساحل العاج ودعم قوات **الإيكوموناج** المبعوثة من طرف الإيكواس، وشارك الإتحاد في المؤتمر الدولي حول الأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى ودعا المجتمع الدولي لضرورة التنسيق من أجل إحلال السلام بين إثيوبيا وإيريثيريا، وقد قدمت مفوضية الإتحاد سنة 2013 توصية إلى الدول الإفريقية التي تنسق مع الإتحاد الإفريقي في عمليات السلام بإنشاء، قوة عسكرية إفريقية مشتركة ومحترفة تتميز بالاستجابة السريعة في حالة الطوارئ والأزمات، وبالنسبة للجانب الإقتصادي فقد لعب الإتحاد دورا في التنمية وإعادة الإعمار للمناطق التي شهدت

[1]المرجع نفسه ص ص21 –25.

حروبا وصراعات، تمثل في خطة **بانجول** عام2006، كما أطلق مبادرة التضامن الإفريقي في سنة 2012 لدعم الدول الخارجة من الصراع، وقد أعتبر إعلان **( سرت )** حول التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في إفريقيا، ومشروع صندوق التضامن الرقمي الإفريقي بين الدول الإفريقية وتفعيل التجارة بين الدول، إستراتجية واضحة تسعى لتحقيق التكامل الإفريقي وإعطاء مكانة للقارة على الساحة الدولية .[1]

كما يدعو الإتحاد الإفريقي إلى تسريع عملية التكامل في القارة لتمكين إفريقيا من لعب دورها في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعددة الأوجه،وليدة الجوانب السلبية للعولمة وبالمقارنة مع المجتمعات المماثلة تتميز الاقتصادية الإفريقية بحقيقة أنه يجب أن تنفذ في **6**خطوات وفقا لمعاهدة أبوجا(المادتان 6. 88 )وتستخدم على النحو التالي :

الخطوة الأولى : وأن تكتمل في عام 1999 ويتم إحداث تجمعات في مناطق جديدة .

الخطوة الثانية : وان تكتمل في عام 2007 ويتم فيها تعزيز التكامل داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتنسيق فيما بينها .

–الخطوة الثالثة : وأن تكتمل في عام 2017 ويتم إنشاء منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي داخل كل تكتل إقليمي .

الخطوة الرابعة :وأن تكتمل في عام 2019 ويتم التنسيق ومواءمة الأنظمة الجمركية وغير الجمركية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة تؤدي إلى إتحاد جمركي قاري .

الخطوة الخامسة:وأن تكتمل في عام2023 ويتم إنشاء السوق المشتركة القارية الإفريقية.

الخطوة السادسة : وأن تكتمل في عام 2028 ويتم إنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي .[2]

[1] محمد عاشور مهدي،" الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديان،"
***http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA#sthash.ClKcMHtk.dpbs***في
(2017/08/18)

[2] ***Ibid*** .25

مما سبق يمكن إبراز التقدم المحقق من طرف التجمعات الإقليمية نحو التكامل الإقليمي وفق معاهدة أبوجا حيث تمكن البعض من التقدم في حين مازال البعض الأخر يواجه صعوبات متفاوتة .

**تجمع دول الساحل والصحراء:** فقد تأثر بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة إضافة إلى تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية لكل الدول الأعضاء، ما يؤدي لعدم رغبة أكثر من نصف الأعضاء بعدم دفع مساهماتهم في التجمع ،ما يوضح إرتفاع مستوى عدم الكفاءة في المجموعة الاقتصادية .[1]

**وتجمع الإتحاد ألمغاربيEMA** لم يحرز أي تقدم يذكر ومسيرة التكامل داخل هذا التجمع لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الأعضاء .

بالنسبة **للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(كوميسا)** فقد شاركت في الاتفاق حول سوق منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تم إطلاقها في2015، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد وأكتفي فقط بالاتفاق على ترتيبات مؤقتة لتفعيل منطقة التجارة الحرة،وتجنب الازدواجية الضريبية والتحكم في منازعات الاستثمار، وتقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على التعريفة تدريجيا ، وقد تم اعتماد الدول الأعضاء في الكوميسا بطاقة صفراء لضمان العبور في منطقة الكوميسا وقد اعتمدتها حتى دول غير أعضاء في الإقليم [2]

**جماعة الشرق الإفريقي EAC** :تعد من أكثر التجمعات الاقتصادية الإقليمية تقدما في تنفيذ معاهدة أبوجا، حيث في جوان 2015 وافقت المجموعة والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(كوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(سادك) على آلية منطقة تجارة حرة ثلاثية، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب العمل الفني المتميز في موائمة السياسات المتعلقة بالتجارة والتعريفات الجمركية وهي رؤية تمتد إلى أفاق 2050 إذ تعتبر خطوات حاسمة نحو التكامل على مستوى القارة .[3]

**الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC** :ويتمثل الإطار الزمني للتنفيذ من 2005–2020 مما يبرز توجيها واضحا فيما يتعلق بسياسات وبرامج الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على المدى الطويل.

قيام بالبروتوكول بشأن التمويل والاستثمار في2006، وقد تم تأسيس منطقة التجارة الحرة حيث في 2008،

[1]United nations economic for africa,cen-sad-free movement of person,dans ***:www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons***, vu le :17/04/2017

[2]United nations economic for africa,comesa-free movement of person,dans:***www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons***,vu le:17/04/2017

[3]United nations economic commission for africa,EAC-trade and maret integration,dans:***www.uneca.org/oria/page/eac-trade-and-market-integration***,vu le:(17/04/2017)

ووقعت الجماعة اتفاقية السوق لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية ، ومشروع البروتوكول بشأن التجارة في الخدمات عام 2012 .[1]

**هيئة التعاون والتكامل الإقليمي IGAD** :قد قامت الهيئة في2010 بتعزيز التكامل الذي يقوده القطاع الخاص، بهدف الوصول إلى منطقة مشتركة في التجارة والصناعة بين الدول الأعضاء، ففي 2012 تم إقرار خطة التكامل والتعاون الاقتصادي من طرف رؤساء الدول والحكومات، وفي عام 2013 وضعت خطة متطورة لتنمية السياحة من خلال الجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، ويجرى حاليا تطبيق خطة التنمية للسياحة المستدامة .[2]

**الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS**:اعتمدت البلدان الأعضاء في الإيكاس خطة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول المجموعة والمعروفة باسم التعريفة التفضيلية الإيكاس فقد اعتمدت الرؤية الإستراتجية للجماعة في 2007 وبدأت في إنشاء إتحاد جمركي سنة 2008 و خفضت 34% من التعريفات الجمركية ، كما أنشأة الجماعة برنامج اقتصادي للفترة بين 2009–2015 لجذب الاستثمارات الخاصة .[3]

**الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا** ECOWAS : أبرمت مفاوضات بين إفريقيا العربية والإتحاد الأوربي في جوان 2014 ، وقامت الجماعة بتنفيذ برنامج للجمارك والاتصال لتبسيط حركة السلع في المنطقة منذ عام2015 .[4]

[1]United nations economic for africa,SADC-free movement of person,dans :**www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons**,vu le:17/04/2017
[2]United nations economic for africa,IGAD-free movement of person, dans:**www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons**,vu le:17/04/2017
[3]United nations economic for africa,eccas-free movement of person,dans:**www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons**,vu le:17/04/2017
[4]United nations economic for africa,ECOWAS-free movement of person,dans:**www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons**,vu le:17/04/2017

## المطلبالثاني:بنك التنمية الإفريقي

- **التأسيس:**

في 04/أوت/1963 وبعد إجتماع عدد من الدول الإفريقية في العاصمة السودانية الخرطوم أنشأ بنك التنمية الإفريقي بهدف الوصول وتحقيق التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي في القارة ، وقد بلغ عدد المساهمين فيه أكثر من 70 بلد إفريقي وأجنبي،وقدر رأسماله بأكثر من 100 مليار دولار، وتعتبر مصر من الدول المؤسسة لهذا البنك ومن أكبر الدول الإفريقية مساهمة فيه، إلى جانب الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ، اليابان .

- **الهيكل والإدارة:**

يتألف البنك من هيأة عليا تمثل مجلس المحافظين الذي يظم وزراء المالية والإقتصاد للبلدان الأعضاء إلى جانب ممثل قانوني عن البنك ومجلس للإدارة يتكون من 18 عضو ورئيس البنك الذين ينتخبون من طرف المجلس .

- **إنجازاته :**

بعد دخول البنك الإفريقي حيز النشاط والتنفيذ،أصبحت تنمية القارة الإفريقية من أهم أولوياته، حيث يسعى لإيجاد مكانة له مع البنك الدولي وبنك الإستثمار الأروبي،فهو يحمل نفس الأهداف والأعمال التي يقوم بها البنك الدولي غير أن نشاطه يقتصر على القارة الإفريقية فقط ، في ديسمبر2013م أطلق البنك برنامج عمل يحدد التوجه الإستراتيجي للفترة بين2014–2018، ووافق في أفريل2014 على إنشاء صندوق لمساعدة دول القارة في مواجهة أثار التغير المناخي.[1]

كان موضوع تقرير التنمية البشرية الخاص بإفريقيا لعام 2014، حول التكامل الإقليمي من أجل النمو الشامل، ويعترف بأن التكامل ليس غاية في حد ذاته، بل هو أداة لتعزيز النمو الإقتصادي داخل البلدان

[1] مركزالجزيرةللدراسات،موسوعةالجزيرة،***البنك الإفريقي للتنمية***،2015/06/11
Dans,http://www.aljazira.net/encyclopedia/organizqtionsandstrectures/11/06/2015/%D8%A7%D9%84/D8%B1%D9%82%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9,vu le 17/04/2017

الإفريقية وفيما بينها ، وقد أظهرت إفريقيا إرتفاعا و تحسنا في العقد الماضي، وكان متوسط النمو 5% في حين إرتفعت التجارة البينية لتصل إلى 130 مليار دولار، وهذا ما يكشف على مدى الجهود التي تهدف إلى بلورة الأعمال التكاملية،وتفعيل التجارة البينية داخل التجمعات الإقليمية في القارة، في ظل التقلبات العالمية،فالتكامل الإقليمي لا يزال داعما رئيسيا للتنمية في إفريقيا، على الرغم من أن السياق العالمي لا يعرف أي نوع من الاستقرار،فقد تم إدخال الهدف القاري لأول مرة في فترة الستينات، والتحدي هو ليس صياغة تحديات جديدة ولكن الأنجع هو تنفيذ تلك التي صيغت في الماضي القريب .[1]

**المطلب الثالث: الشراكة الجديدة من أجل التنمية (النيباد)**

جاءتقرير58/233 للجمعية العامة في 23 ديسمبر 2003 بناءا على طلب الجمعية والأمين العام بتسليط الضوء على تدابير وقرارات الشراكة، من قبل الدول والمنظمات الإفريقية، التي تعمل على تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد )،[2]وخصص منتدى تنمية إفريقيا( ADF) إجتماعه الثالث في عام 2000 لموضوع التكامل الإقليمي في إفريقيا، بسبب التهميش الذي شهدته القارة و تحول المعونة الدولية خلال تسعينات القرن 20 إلى الدول حديثة الإستقلال في أوربا وأسيا .

فجاءت المبادرة من الرئيس النيجري عن طريق برنامج " **الإنعاش الإفريقي للألفية** "(MAP) سنة 2001 وتتكون من عدة عناصر تتمثل في :

- إيجاد الشروط الأساسية للتنمية والعمل على بناء نظم ديمقراطية تحقق الأمن والإستقرار .
- الإستثمار في الشعوب عن طريق تنمية الموارد البشرية والصحة والتعليم .
- الإستثمار في الأمور الأساسية كالنقل والمياه والطاقة إضافة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- تنويع الإنتاج الإفريقي من سلع وخدمات وكذلك الزراعة والسياحة لتسهيل عملية تدفق رأس المال الخاص وتخفيف الديون .
- بناء الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ومتابعة وإدارة البرامج التي تؤدي إلى إنسياب رأس المال.

[1]African development report, africandevlopment bank group, ***regional entegrationforlnclusive grouth***,2014,pp. 4.7.

[2]Nations unies, assemble générale, nouveau partenariat pour le développent de l'Afrique :***deuxième rapport complet sur les progrès de la mise en œuvre et de l'appui internationa***lAut 2004,p.1.

أما المبادرة الثانية فكانت من طرف الرئيس السنغالي الذي إقترح مشروع**أوميغا** " (OMEGA) الذي يقوم على عدة محاور تتمثل في :

- دعم البنية الأساسية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- الإهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية إضافة إلى الصحة وقطاع الزراعة .

فقرر القادة الأفارقة دمج البرنامجين في مبادرة واحدة وتتم بمشاركة دولية مع الدول المانحة وسمية " بالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا " (نيباد) سنة 2001 ومنطلق هذه المبادرة هوتحقيق التنمية يتم عن طريق تطبيق الديمقراطية الحقيقية وفقا للمعايير العالمية التي تجتمع عناصرها على التعددية السياسية والإتحادات العمالية التي تؤدي إلى السلام والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان .[1]

**مبادئ النيباد :**

وقد سطرت في وثيقة النيباد مجموعة من المبادئ هي :

- ✓ الحكم الرشيد كعنصر أساسي في عملية التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأمن والسلم والإستمرارية السياسية .
- ✓ المشاركة الواسعة والفاعلة من طرف كل شرائح المجتمع .
- ✓ تعزيز التنمية الإفريقية لتحقيق الفوائد والموارد للشعوب .
- ✓ إقامة الشراكة بين الشعوب الإفريقية وتعزيز التعاون الإقليمي والقاري .
- ✓ تغيير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم الخارجي عن طريق شراكة جديدة .
- ✓ التأكد أن كل الشركاء مع النيباد مرتبطون بأهداف التنمية العصرية واضحة المنطلقات.

**تحديات النيباد :**

- ✓ من أبرز التحديات التي تواجه مبادرة النيباد هي الحاجة إلى التمويل والموارد المالية .
- ✓ فالمساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مشجعة ويتضح ذلك عندما وعد الرئيس بوش في المؤتمر الأمريكي الإفريقي سنة2002 وإعلانه عن تمويل النيباد،غير أن الذي حدثه هو قيام كل من الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية الكبار بمنح 5مليارات دولار للأفارقة لكي يلتزم وبالخطة، ومعنى ذلك أن

[1] فوزية خدا كرم عزيز،النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا،جامعة بغداد:***كلية العلوم السياسية***،ع.201،2012،ص.427 .

يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للإستثمارات الأوربية و الأمريكية وبأقل التكاليف الممكنة .[1]

**آلية النيباد لتحقيق التكامل :**

وتعكس هذه الألية الإفريقية الرغبة بالإعتماد على الذات في الجانب السياسي والإقتصادي وتحسين مستوى الأداء في مجالات التنمية المختلفة، وهي الركيزة الأساسية لتحقيق التكامل والتنمية الداخلية عوضا عن الرقابة المفروضة من طرف الهيأت الدولية ، ومنه عملية التقيم للأداء تكون طواعية مبنية على الحوار، ولا تفرض إجراءات تأديبية للدول العاجزة على الوصول للمستويات المتفق عليها .

كما تقوم إفريقيا بإبرام علاقات مع الدول الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف، كشركاء في العملية لتفادي المشكلات التي تثيرها نظم تقديم المعونات وتحديد عدة معايير تلتزم بها الدول المانحة والدول المتلقية ،وهكذا تسير إفريقيا في خطين متوازيين لتحقيق أهدافها .

**الخط الأول** بالإعتماد غلى النفس و**الخط الثاني** بإحداث مساعدة الأطراف الخارجية .

كما أنها توجد روابط بين النيباد والإتحاد الإفريقي ما يحتم إقامة أسس جديدة وواضحة بين المنظمتين لتحقيق الأمن والسلام .

- الإتحاد الإفريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الرئيسة عند تنفيذ الأجندة الإفريقية بشأن الأمن ومنع الصراعات .
- يعزز النيباد مساعي الإتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرات الأمن والسلام القارية والإقليمية .
- جدول أعمال الإتحاد الإفريقي النيباد للأمن والسلام واحد لا يتجزئ ويجب أن تنعكس أنشطتهما على كل من مفوضية الإتحاد الإفريقي وأمانة النيباد، ما يستدعي تطوير الآليات التي تساعد على حفظ السلام ومنع إنتشار الأسلحة، وتحسين القدرة على منع الصراع والرد على الإرهاب، إلى جانب تعبئة الموارد من أجل صندوق الإتحاد الإفريقي .

وهذا ما يتطلب إستحداث آليات فاعلة بين التجمعات الإقليمية والتنسيق بينها وبين الإتحاد الإفريقي بإعتباره يمثل المنظمة الدولية الإقليمية الرئيسية في القارة وهي نتيجة التجارب التاريخية والفكر السياسي

[1] فوزية خدا كرم عزيز، ***مرجع سابق***،ص ص.430-432

التكاملي ،[1] وتعد النيباد أول نهج للتنمية الشاملة قامت بإتباعه الحكومات الإفريقية وبتنفيذه بدعم كامل من المجتمع الدولي كما تقدم رؤية لنوع المجتمع والإقتصاد الذي تريد الحكومات بنائهما، ثم إن النيباد ليست إطارا ورؤية للتنمية فحسب بل هي برنامج للتكامل ذات مشاريع ملموسة ترمي إلى تلبية احتياجات إفريقيا في مجال التكامل والتنمية والتغلب على مختلف التحديات التي تواجهها، حيث حدد الزعماء الأفارقة في الوثيقة الإطارية للنيباد القضايا ذات الأولوية الحاسمة في تحقيق أهداف النيباد العامة في :

- ✓ تهيئة ظروف التنمية المستدامة عن طريق تحسين الحكومة الإقتصادية والسياسية وحكومة الشركات والحفاظ على السلم والأمن .
- ✓ تشجيع الإستثمار والإصلاح السياسي في المجالات ذات الأولوية مثل البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية والزراعية والبيئية .
- ✓ السعي إلى زيادة المدخلات المالية وخفض الدين الخارجي وتنويع الإنتاج والصادرات إضافة للمساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة .[2]

وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 7/57 المؤرخ في نوفمبر 2002 من جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها بالتنسيق في أنشطتها المتعلقة بإفريقيا والتوفيق بينها وبين أولويات النيباد .

كما أنشأت الأمم المتحدة أيضا آلية التنسيق الإقليمية لتوثيق التعاون وما تقدمه من دعم لبرامج النيباد والإتحاد الإفريقي وعلاوة على ذلك فقد وضعت الأمم المتحدة وبالتعاون مع الإتحاد الإفريقي برنامج للسنوات العشرة القادمة لضمان بناء قدرات الإتحاد الإفريقي والتأكد من أن ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم يحقق حاجات الحكومات الإفريقية ، كما طلب من الأونكتاد أن يزيد من الدعم المقدم إلى النيباد،حيث تم الإعلان في إتفاقية أكرا بأن الدول الأعضاء في الأونكتاد إتفقت على زيادة الدعم المقدم إلى النيباد .[3]

---

[1]Commission économique pour l'afrique,***reflets du 21éme siècle*** ,mécanisme africain d'évaluation pour les pairs (maep) pratiques exemplaires et enseignements tirésés.2011,p p.21.76.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون ،***الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا*** ،افريل 2012،ص .2.

[3]المكان نفسه

**أداء النيباد وإنجازاتها :**

تشير البيانات أن أداء إفريقيا في مجال النمو الإقتصادي كان أفضل بكثير في المرحلة التي إستحدثة فيها النيباد أي من( 2000–2009) منه في المرحلة التي سبقتها من ( 1990–1999) حيث سجلت إرتفاع معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي في إفريقيا من 2.7% في الفترة الممتدة من عام( 1990–1999) إلى 5%في الفترة الممتدة من عام (2000_2009) كما أن معدل نمو الناتج الحقيقي لدخل الفرد قد عرف تحسن واضح حيث إنتقل من **صفر** في المائة إلى 2.6% من الفترة الأولى إلى الثانية وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحسن الذي شهدته القارة من نمو في الفترة بين 2000 و2009 لم يؤدي إلى إيجاد فرص عمل أو الحد من الفقر، وهذا ما يؤكد على التحديات التي تواجه الزعماء الأفارقة لتنفيذ النيباد .[1]

كما أنه وبفضل برنامج النيباد حصل بعض التقدم في ميدان الزراعة الإفريقية فقد أصبحت البلدان الإفريقية تولي اهتماما كبيرا بقطاع الزراعة ، فعلى سبيل المثال تمكنت **ثمانية** بلدان هدف تخصيص 10% من ميزانياتها لقطاع الزراعة توافقا مع ما ينص عليه البرنامج .

كما إتخذت النيباد أيضا برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا والذي أطلق في مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي لعام 2010 في كامبالا .[2]

**تقويم اتفاقية النيباد :**

ومن بين الإنجازات المحققة للنيباد أنها أدرجت القارة الإفريقية في جدول الأعمال العالمي وجلبت الدعم الدولي للمنطقة فقد زادت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إفريقيا زيادة كبيرة منذ أن وضعت مجموعة البلدان الثمانية خطة العمل المتعلقة بإفريقيا في عام 2002 وإلتزمت بدعم عملية تنفيذ النيباد حيث إنتقلت من 21.4 مليار دولار في عام 2002 إلى47.9 مليار دولار في عام 2010 ، وزادت التدفقات المالية الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي من 13.4 مليار دولار إلى29.3 مليار دولار على مدى الفترة نفسها إلا أن تدفقات هذه المساعدات التي تقدمها اللجنة في الوقت الراهن تبقى دون المستوى الإلتزامات المعقودة إتجاه إفريقيا وهذا ما يحتم على مجموعة البلدان

[1] ***المرجع نفسه***،ص.3.

[2] المكان نفسه

**الثمانية** بالإلتزاماتها المعقودة اتجاه القارة إلى جانب إختيار بعض الزعماء الأفارقة للمشاركة في إجتماعات مجموعة العشرين ما أبقى بذلك قضية تنمية إفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي .

وجاءت التوقعات الاقتصادية لإفريقيا لعالم 2011 بتحسين البيئة البينية الإقتصادية في بلدان عدة بفضل برنامج النيباد مثل الإصلاح الضريبي والحصول على قروض وتنفيذ العقود .[1]

إلى جانب التقدم الملحوظ في مجال الإصلاح السياسي والذي تجلى في العمليات الإنتخابية التي أخذت طابع سلمي في 20 بلد سنة 2011 .

ومن إنجازات النيباد أيضا أنها أصبحت منذ إقرارها في الجمعية العامة للأمم المتحدة 8/58 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 تحضي بقبول واسع بكونها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما الدعم لجهود التنمية بواسطتها .[2]

**المبحث الثاني : الجهود الدولية للتكامل الإفريقي**

في إطار الوصول لتحقيق التكامل الإفريقي برزت مجموعة من الخطط والبرامج التي تخدم مبادئ التكامل الإقتصادي وتوفر الفرص التنموية من خلال الشراكة بين اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التي تعتبر من اللجان التابعة للأمم المتحدة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة للدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية، التي تصب في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، عن طريق بلورة التكامل الإقتصادي الإفريقي.

**المطلب الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) واللجنة الإقتصادية لإفريقيا .**

**أ /اللجنة الاقتصادية لإفريقيا uneca**

تأسست من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة PNUD في عام 1958،بإعتبارها واحدة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة وتهتم بتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وتعزيز التكامل بين بلدان المنظمة،كما تهتم بتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية إفريقيا، وقد عرفت إعادة الهيكلة في سنة 2012م بهدف تعزيز التفاهم

[1] ***المرجع نفسه***،ص.4.

[2] المكان نفسه

بشأن أثار المبادرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال، [1]حيث نضمت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا وبالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي الدورة الخامسة للجنة تجارة التعاون والتكامل في أكتوبر 2007، وقد إنصب التركيز في هذا الإجتماع على المسائل التالية:

- التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا.
- التجارة فيما بين البلدان الإفريقية.
- الهياكل الأساسية للنقل والخدمات في إفريقيا.
- التقدم المحرز في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد).

وقد خرجت اللجنة بعدة توصيات :

- ✓ ينبغي للجنة الإقتصادية لإفريقيا ومفوضية الإتحاد الإفريقي بتوفير الدعم التقني للجماعات الإقتصادية الإقليمية بمواءمة إجتماعاتها حسب ما يخدم التجارة والتكامل الإقليمي .
- ✓ ينبغي على اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بوضع سياسات تتماشى مع برامج الجماعة الإقتصادية الإقليمية وذلك بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي والمصرف للتنمية.
- ✓ يجب على الدول الأعضاء إعطاء تقارير عن تجاربها والتحديات التي تواجهها من أجل التنمية .
- ✓ يجب على الإجتماعات المقبلة أن تتخصص في مناقشة المساءل الواردة في جدول أعمال اللجنة .
- ✓ ينبغي على اللجنة الإقتصادية لإفريقيا أن تتوخى الواقعية في الأهداف والتركيز على الأعمال التي تكون البلدان مستعدة لتنفيذها في إطار التكامل القاري والدولي .
- ✓ ينبغي للجنة الإقتصادية لأفريقيا أن تقوم بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي ومصرف التنمية الإفريقي من أجل تعزيز التجارة الدولية .
- ✓ ينبغي للجنة الإقتصادية لإفريقيا أن تعمل على تعزيز التعاون فيما بين الجماعات الإقتصادية الإقليمية وتشجيع التجارة بين أعضائها بإعطاء دراسات حول مناطق التجارة الحرة الاقتصادية .

[1]Knowledge partners. United nations economic commission forAfrica(uneca),dnas:***www.greengrowth knowledge.org/organization/united-nations-economic-commission-africa-uneca,***vu le**:**(18/04/2017)

ينبغي للجنة الاقتصادية لإفريقيا أن تدعم مفوضية الإتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع منظمة التجارة الدولية وذلك من أجل إسماع صوت إفريقي موحد .[1]

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم اللجنة الاقتصادية لإفريقيا على الالتزام بعدد من البرامج والخطوات التالية :

تقيم التكامل الإقليمي في إفريقيا :

ويعتبر مشروعا بالنسبة للجنة الاقتصادية الإفريقية حيث يتم القيام بتحليل معمق للتحديات القائمة والحلول الملائمة ونشر النتائج على نطاق واسع لكي تستفيد منها الجماعات الاقتصادية الإقليمية .

❖ مرصد التكامل الإقليمي في إفريقيا :

ويتم إنشاء منبر لتوفير المعلومات الشفافة والمعارف الشاملة عن البرامج وعمليات التكامل في إفريقيا وعن مدى إلتزامات الدول الأعضاء بهذه البرامج التي ستكون أداة للضبط وحافز للدول الأعضاء للوفاء بإلتزاماتها والهدف الرئيسي من إنشاء المرصد يتمثل فبإعطاء معلومات بشأن:

- البروتوكولات والمعاهدات الرئيسية المتعلقة بالتكامل الإقليمي
- التصديق على المعاهدات والبروتوكولات
- معلومات مفصلة عن الجماعات الإقتصادية الإقليمية
- معلومات عن القطاعات كالهياكل الأساسية،التجارة....إلخ

– المساعدات التقنية المتعلقة ببناء القدرات والتعاون : ويتعلق الأمر بالمساعدات وإعطاء المعلومات في مجال الإحصاء والتجارة والتسيير وتكنولوجيات المعلومات والإتصال.

– المبادرات في مجالي الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية : يتم ذلك من خلال تقديم اللجنة الاقتصادية الإفريقية لأنشطته تنسجم مع الأهداف العامة لمبادرات الشراكة الجديدة للتنمية .[2]

مبادرة الندوة الإفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية :ومن المبادرات الهامة على الصعيد الدولي هي مبادرة الندوة الإفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية، وقد كانت أول ندوة لها في عام2006، بهدف توجيه وتطوير أعمال الإحصاءات في إفريقيا فبدءا من عام2016، تحول

[1] ***ibid.***

[2] أديس أباباء إثيوبيا، لجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا، ***تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا***،مارس2008،ص ص.7–11.

تركيز الندوة الإحصاءات الاقتصادية للفترة ما بين 2016–2020، وتسعى الندوة إلى اعتماد وتطبيق المعايير الإحصائية الدولية في مواءمة الإحصاءات الاقتصادية الإفريقية بشكل،يضمن ترشيد عمليات الإحصاءات القومية وإتاحة الإطلاع عليها عند الحاجة للإحصاءات الاقتصادية في دعم التنمية المستدامة وصنع القرارات، ويكون ذلك بالتنسيق مع عمل الإتحاد الإفريقي في إطار التنمية المستدامة الواردة في خطة عام2030 .[1]

أما الأهداف الرئيسية التي نص عليها اجتماع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، من 6إلى8 سبتمبر سنة 2000، بعد تأكيدهم والتزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده الصالحة لكل زمان ومكان، تتمثل في تلبية الحاجات الخاصة بإفريقيا في نشر الديمقراطية والنضال من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة والاندماج في صلب الاقتصاد العالمي، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

- تقديم الدعم التام للهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة في إفريقيا .
- حفظ عملية السلام في القارة بتشجيع ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز الاستقرار السياسي .
- زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية واتخاذ التدبير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا والقضاء على الفقر بما في ذلك إلغاء الديون وتحسين الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- مساعدة إفريقيا على مواجهة وبناء قدرتها على التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية(الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى .[2]

[1] تقرير الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،***تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية***،ديسمبر2016،ص.10.

[2] موسوعة الجزيرة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، في:**www.aljazeera.net/encyclopedia/events/events/2016/12/1**، (2017/04/30) .

**اللجنة الاقتصادية والآليات الإفريقية**

يشمل هذا التقرير للجنة الاقتصادية الإفريقية الأعمال التي قامت بها اللجنة منذ دورتها التاسعة والأربعون، حيث تم نشر التوصيات الواردة في التقرير داخل إفريقيا وخارجها الذي شمل كل الأعمال التي تحمل عنوان "**نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام2030 وأهداف التنمية المستدامة**" .

**إنجازات اللجنة :**

وقد تناولت اللجنة الإقتصادية مجموعة من الأعمال والأنشطة منذ دورتها التاسعة والأربعين على النحو التالي : 1) شعبة سياسات الاقتصاد الكلي، 2) شعبة التكامل الإقليمي والتجاري، 3) شعبة المبادرات الخاصة،4) المركز الإفريقي للإحصاءات، 5) شعبة تنمية القدرات، 6) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني،7) الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية، 8) الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، 9) المعهد الإفريقي للتنمية الإقتصادية والتخطيط ، 10) شعبة سياسات التنمية الإجتماعية ، 11) دعم البرامج ، 12) الخطة البرنامجية المقترحة لفترة 2017–2019 ،**13**) لوحة متابعة أداء الإدارة التنفيذية ، 14) خطة العمل السنوية لعام2016 ،**15**) سياسات التقييم وخطته ،16) سياسة نوعية التنفيذ وخطتها2014–2017،**17**) دليل ضمان الجودة ،**18**) الإدارة ،**19**) شعبة الإعلام وإدارة المعارف ،ويمكن تفسيرها في .

قامت اللجنة الإقتصادية بنشر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عن عام 2015 وذلك بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي ومصرف التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدمت اللجنة الإقتصادية الدعم التقني لكل من الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا(نيباد) في تصميم خطة عام 2063 .[1]

قامت اللجنة بدراسة شاملة بعنوان "**رأس المال الخاص ودوره المحتمل في تحقيق النمو الاقتصادي في إفريقيا**"

نظمت اللجنة دورتها التاسعة تحت شعار تعزيز التكامل الإنتاجي في سياق التحول الهيكلي في إفريقيا

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التقرير السنوي لعام2016(الملحق:18)،في :

**www .uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/com/com2016/ecosoc-report-ar-e21601046a.pdf تم الإطلاع بتاريخ،2017/05/15**

أقامت اللجنة الاقتصادية حوار لكبار الخبراء في كينا 2015 حيث استرشد المشاركون بالنتائج التي تمخض عنها حوار الخبراء المنعقد في نيجيريا 2014 .

شاركت اللجنة الاقتصادية في إطلاق شبكة المجتمع الإفريقي للإحصاءات الرسمية في اليوم الإفريقي للإحصاء الذي يحتفل به كل عام في 18 نوفمبر 2015 .

لعبة اللجنة الاقتصادية دورا كبيرا في إطار تجديد الشراكة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لخطة إفريقيا للتكامل في فترة2017–2027 .

أحرزت اللجنة الاقتصادية تقدما بارزا في تعزيز قدرة الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وهو ما يدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة .

لقد جرت المصادقة على الخطة البرنامجية لفترة 2017–2019 في الدورة التاسعة والأربعون التي عقدت في أديس أبابا يومي4و5 أفريل2016 .

وضعت اللجنة خطة عمل سنوية لعام 2016 حيث تضع خارطة طريق للتنفيذ السنوي للأنشطة وكان مؤشر الجنسانية مدرجا في خطة عملها .

تتماشى إستراتجية اللجنة الشاملة مع سياسة الأمم المتحدة في تعزيز التعليم المستمر بهدف تحقيق أقصى قدر من المهارات وخاصة مهارات الموظفين .

تعد المبادرة الإفريقية للحصول على المعلومات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المعروفة بإسم **أسكيا شباكا**، على الإنترنت خاص بالمعارف الاقتصادية والإجتماعية المتوفرة على إفريقيا .[1]

**أجندة القارة لعام 2063 :** جاءت أجندة القارة الإفريقية لعام 2063 تحت رعاية مجموعة من المؤسسات الإفريقية، والمتمثلة في كل من الإتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، تحمل رؤية مستقبلية حول الإستراتجية العالمية، من أجل الاستغلال الأمثل للموارد في القارة الإفريقية المتاحة حتى يستفاد منها جميع الأفارقة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهي تمديد منطقي وطبيعي لمبادرة النيباد والمبادرات من نفس هذا النوع مثل مخطط عمل لاغوس واتفاقية أبوجا.

ولضمان إنجاح هذه الأجندة يجب على الأفارقة تجاوز مجموعة من التحديات التي يمكن إدراجها كما يلي

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التقرير السنوي لعام2016، **مرجع سبق ذكره** ، ص.232.

- **التحدي الأول :** ويتعلق بطبيعة المكان ونقصد به حالة القارة الإفريقية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار قبل تحديد مقومات نجاح أو فشل لبرنامج التنمية والبرامج المكثفة لرئاسة الإتحاد الإفريقي .
- **التحدي الثاني :** وهو مرتبط بالسلم والأمن اللذان يعتبران تهديدا لأي مشروع للتنمية وهوما يخص القارة الإفريقية فيما تشهده من حالات النزاعات والانقلابات مثل منطقة البحيرات العظمى،القرن الإفريقي، الساحل الإفريقي وإفريقيا الوسطى .
- **التحدي الثالث:**مذكرة 2063 تستلزم معطيات وإحصائيات دقيقة موثوقة التي تتيح استقراء جيد وتحكم في المعطيات في جميع الميادين داخل القارة .
- **التحدي الرابع :**وهو مرتبط بالقدرات التمويلية للقارة فتمويل مذكرة عام 2063 يعتبر شرط هام في نجاح هذه الأخيرة، وقد تم أخذ عدد معتبر من البرامج التمويلية لإنجاح مشروع التنمية لأن أجندة 2063 تهدف إلى تنمية وتطوير القارة الإفريقية عن طريق إفريقيا نفسها بنفسها .[1]
- **التحدي الخامس:**ويرتبط بازدواجية الأهداف التي تتضمنها أجندة 2063 وتتمثل في البرامج التنموية لـ 54 دولة إفريقية في مختلف المجتمعات مع تباين مصالحها السياسية والاقتصادية لمدة **خمسين** سنة يتطلب جهاز قوي مكمل للمجتمعات الإقليمية والدول الأعضاء في مجال التخطيط الإستراتيجي، ما يلزم على الإتحاد الإفريقي تدعيم الأجهزة المؤسساتية والسهر على توضيح مهامها ومسؤوليتها على المدى المتوسط والطويل .
- **التحدي السادس :** وهو يشترط الوسائل الردعية والعقابية الملموسة التي تدفع بمختلف القائمين على إحترام مبادراتهم وعدم القيام بأعمال مغايرة قد تعيق التنفيذ الجيد لأجندة 2063 ، وهنا يبرز دور الإتحاد الإفريقي في استلهام بعض النماذج الناجحة مثل الإتحادالأروبي كنموذج الهيكل المؤسساتي ، وهذا إلى جانب الحاجة إلى تحسين نوعية التكوين والتعليم وتوفير التكنولوجيا على مستوى القارة.

ومنه فالقارة الإفريقية غنية بأهم مصادر الطاقة على المستوى العالمي والتي تجلب الكثير من الأطماع الأجنبية ، لذا وجب على الدول الإفريقية والأعضاء الاقتصاديين الإقليميين وضع إستراتجية التعاون الإقليمي كي تصبح ثروات القارة مصادر للاستقرار والتنمية الإقتصادية للشعوب الإفريقية، وهو ما يضمن لإفريقيا

[1]par ladji ouatta,agenda2063opportunité et défi pour l'Afrique,***thinkingafrica***,vol(21),(janvier2015) ,pp.2-9.

المكانة الدولية ،[1] فقد عقدت آلية التنسيق الإقليمي لإفريقيا والمعروفة بـ( MAEP) منذ إنشائها في عام 1999 وإلى غاية 2015 **ستة** إجتماعات سنوية ، وقد أصبحت تدريجيا أداة للربط والتنسيق بين ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم في إفريقيا وبين الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(نيباد)، وسيكون هدفها إعتبارا من سنة 2017 إلى غاية سنة 2027 هو إقامة شراكة جديدة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إطار برنامج جديد بعنوان **التكامل والتنمية في إفريقياً** .[2]

**ب / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :(unctad )**

تأسس الأونكتاد في عام 1964 ويعمل على إيجاد بيئة ملائمة لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في عام 1981 ويعمل به أكثر من 90 دولة عضو حول العالم،يسهم الأونكتاد في مجال الأبحاث العلمية والتعاون الفني، فهو يدير برنامج النظام الحاسوبي لإدارة الجمارك الذي يساعد الدول الأعضاء على إصلاح عمليات التخلص الجمركي ، كما يقوم الأونكتاد بعدة أنشطة يهدف من خلالها إلى تقديم دعما لإفريقيا وذلك عن طريق عدة مجالات مختلفة بين التجارة والتمويل والإستثمار في السلع الأساسية والعلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين المنظمات الإقليمية في إفريقيا، وتماشيا مع الأهداف الإنمائية للبلدان الإفريقية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ساهم الأونكتاد في التحضير للاجتماع الوزاري للإتحاد الإفريقي، في أكتوبر 2011 **بأكرا** وقد أعتبر هذا الاجتماع تأكيدا للتوصية المتعلقة بالإسراع في تشكيل منطقة التجارة الحرة بين البلدان الإفريقية،كما وفر الأونكتاد أيضا للبلدان الإفريقية بناءا على طلبها، حلقات عمل للتدريب على:ٌنظام التحاليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل" ، كما دعم الأونكتاد المفاوضات التجارية الإقليمية المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والإتحاد الأوربي، فضلا عن مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة لتقديمه الدعم والمشورة في مجال بناء قدرات البلدان الإفريقية التي في طريقها للإنظمام لمنظمة التجارة الحرة العالمية ومنها : **الجزائر،الرأس الأخضر،السيشل والسودان**، وقام بوضع الصيغة النهائية والنصوص القانونية لاتفاق الثلاثي للتجارة الحرة " بين **الكوميسا والسادك والإياك** المعقودة في **جوهانسبرغ** بجنوب إفريقيا 2011، كما قام الأونكتاد بنشر دراسات حول الميزان

[1] **Loc. .cit**

[2] OSAA, bureau du conseil spécial pour l’afrique,le mécanisme de coordination régional pour l’afrique(MCR-afrique) dans www.un.org/fr/africa/osaa/advocacy/rcm.shtml le(24/05/2017)

التجاري الذي شمل إمكانيات التجارة بين البلدان الإفريقية وحدد المنتجات الأكثر قابلية للتصدير، وذلك بجمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية للبلدان الإفريقية ولأسواقها الرئيسية للتصدير .[1]

**المطلب الثاني : الدول المانحة و المؤسسات المالية الدولية .**

**صندوق النقد الدولي:**

يعزز صندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي فرص العمل من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى مختلف البلدان، بما يساعد في تعديل ميزان المدفوعات وهو كذلك أداة في يد الدول الغربية التي تفرض به إعادة الهيكلة على اقتصاديات الدول النامية من أجل ضمان استرجاع ديونها .

تتكون إدارتي الإحصاءات في الصندوق و التنمية الدولي والمتواجدة في المملكة المتحدة على أكثر من 40 بلد إفريقي و ممثلون من الدوائر الأكاديمية والبنوك وهيئات التصنيف الإنمائي، ففي دورة **أكرا** أفريل 2012 وقفوا على التحديات التي تواجه صناع السياسات في إفريقيا، والمتمثلة في شفافية الإحصاءات وإمكانية متابعتها، ومقارنتها وكذلك نزاهة المؤسسات التي تصدر الإحصاءات ومدى استقلاليتها .

قال **باتريك نجر وجي** محافظ البنك المركزي الكيني :أنَ ***هذا المؤتمر أتاح فرصة فريدة أمام صناع القرار على مستويات عالية لتبادل الآراء والخبرات لكي نتمكن من العمل معا من أجل تقوية البيانات المستخدمة في صنع السياساتً .***

وقد تعهد المشاركون بتشجيع القرار الاقتصادي القائم على الأدلة وناقشوا الخطوات القادمة المتضمنة ما يلي :

- تشجيع إصدار بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب بما يعود بالفائدة على صناع السياسة بامتلاك السلطات الإحصاءات وإعطاء أولوية قصوى للموازنات الوطنية .
- تقديم الصندوق مساعدات للبنوك المركزية في شرق وجنوب القارة الإفريقية في شكل مجلد ا مرجعيا يتضمن نظاما إحصائيا ماليا متكاملا .

[1] هيئة الأمم المتحدة، مؤتمرا لأمم المتحدة للتجارة والتنمية،***الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما لإفريقيا***،ماي 2012،ص ص.2-13.

- تقديم الصندوق الدعم لعمل الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعات الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا .

ويتوقع من خلال هذه الجهود مساعدة صناع السياسات في إفريقيا وتحسين البيانات ومراقبة معايير التقارب بين مختلف الجماعات الاقتصادية .[1]

**البنك الدولي :**

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي انبثق عن مؤتمر **بريتون وودز** سنة 1994 إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائه مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لتشتمل على تقديم مختلف أنواع القروض لدول العالم الثالث ، وتعتبر كل من "**مؤسسة التمويل الدولية** " و "**هيئة التنمية الدولية** " مؤسسات تابعة ومتعاونة مع البنك الدولي لتحقيق أهدافه، وخاصة الإفريقية عن طريق منح القروض والمشورة الفنية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث تبرز في :

- ✓ مساعدة قطاع التعليم حيث يعتبر البنك الدولي اكبر جهة مانحة لقطاع التعليم في إفريقيا وقد بلغ حجم المنح المقدمة من طرف هيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم في سنة 2013 حوالي656 مليون دولار مقابل 368 مليون دولار سنة2008 .
- ✓ تنسيق المعونات حيث يقوم البنك بدفع وحث الشركاء الدوليين على الوفاء بوعودهم التي كانت في قمة **مونتيري** سنة 2003 والتي قدرة ب12مليار دولار في السنة .
- ✓ تدعيم الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض : منذ سنة 2001 قدم البنك الدولي وفي إطار مشرع البلدان المتعددة لمكافحة الإيدز في إفريقيا حوالي1.8 مليار دولار أمريكي وذلك في أكثر من 30 بلد كمرحلة أولى في البرنامج (2001–2009) وقد شملت نحو 200 مليون شخص حصلت أكثر من مليون امرأة على خدمات مكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل .

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016،إيجاد حلول معا في:
http :llwww.imf.org/external/arabic/pubs/ft/Ar/2016/PDF/ar-16-ara.pdf. تم الإطلاع بتاريخ(30/04/2017)

وقد بلغت ارتباطات البنك أكثر من مليار دولار أمريكي للمرحلة الثانية( 2009–2012) في إطار البرنامج المعزز لمكافحة **الملا ريا**، وقد تم التركيز على إثنين من أشد البلدان تأثيرا في إفريقيا هما الكونغو الديمقراطية ونيجيريا حيث يشكلان 30% و40% من الوفيات الناجمة عن **الملا ريا** في العالم .

كما بلغت قروض البنك الدولي لمشرعات البنية التحتية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نحو3.3 مليار دولار أمريكي سنة 2009،بالإضافة إلى الإستثمار في قطاع الطاقة بمجموع 1.4 مليار دولار أمريكي في نفس السنة المالية ،[1]لقد قدرت نسبة السكان في إفريقيا الذين يعيشون على 1.9 دولار أو أقل من ذلك للفرد في اليوم ب 42.7% عام 2012 ،وبسبب إنخفاظ أسعار السلع الأولية عالميا والأزمات التي تعرفها القارة الإفريقية فقد إنخفاظ معدل النمو في إفريقيا من 4.5% سنة2014 إلى 3% سنة 2015 ، وفي سنة 2016 وافق البنك الدولي على تمويل 109 مشروع ب 9.3 مليار دولار منها 700 مليون دولار لتمويل مشروع " **سانكوفا** " لإنتاج الغاز الموجه في توليد الطاقة الكهربائية بقدرة 1000 **ميغا واط**، كما أطلق البنك مبادرات لتعزيز التعليم في مختلف بلدان القارة ، حيث يقوم مشروع مراكز التميز الإفريقية في مجال التعليم العالي بتكلفة 140 مليون دولار، بتمويل 24 مركز جرى اختيارها على أساس تنافسي في مؤسسات التعليم العالي في شرق وجنوب القارة بغية تقوية قدراتها والتركيز على البحوث التطبيقية ونقل المعرفة في القطاعات ذات الأولوية كالزراعة والصحة والتعليم والإحصاء التطبيقي .[2]

وقد ترتبت عدة نتائج ميدانية عن عملية التكامل الإفريقي التي يمكننا حصرها في :

[1] عبيدات ياسين ، بيوض محمد العيد، ***حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة***، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، الملتقى الدولي ،(8–9) ديسمبر 2014، ص ص،(2007–2015)

[2] البنك الدولي ،التقرير السنوي لعام 2016،عرض عام عن السنة المالية في:2016،.**www.albankaldawli.org/ar/about/annual-raport/regions/afr**تاريخالإطلاع**(03/05/2017)**

- إن التكامل الإفريقي يدخل ضمن مفهوم التكامل والتكتل الدولي، فهو رد فعل لمعانات الدول الإفريقية من السيطرة الاستعمارية الغربية الطويلة في القارة، بالإضافة إلى عدم وجود رؤية أفضل لتحقيق المصالح الإفريقية خارج الإطار التكاملي .
- إن دور التجمعات الاقتصادية في عملية التكامل الإفريقي يدعم مختلف الجهود الدولية التي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية .
- قيام الدول الإفريقية بعملية الانضمام لمختلف التجمعات الاقتصادية في القارة نابع من إدراكها لحقيقة الظروف العالمية التي تفرض على كل دولة التواجد ضمن تجمع إقليمي كي تحمي مصالحها .
- التكامل الاقتصادي في إفريقيا أصطدم بالعديد من العوائق والتحديات التي كانت من مخلفات الاستعمار والهيمنة الغربية على الاقتصاديات العالمية .
- الجهود التكاملية مقترنة بمبادرات داخلية إفريقية ومجهودات خارجية دولية الذي من شأنه تعزيز التكامل الإفريقي بشرط أن تجسد هذه المبادرات على أرض الواقع .
- الإنجازات المحققة في العمليات التكاملية والحديث عن الدور الفعال للتجمعات الاقتصادية، لا يعكس معطيات البيئة الداخلية، خاصة في ظل اقتصاديات ريعية قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية .
- التكامل والاندماج الاقتصادي في إفريقيا مرتبط بمدى تجسيد واحترام التجمعات الاقتصادية لرزنامة اتفاقية أبوجا .

**إستنتاجات:**

يعتبر التكامل الإقليمي في إفريقيا دائما الهدف الرئيسي للدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال، وإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تضافرت الجهود الإفريقية مع الجهود الدولية من أجل المضي قدما في عملية التكامل وبالمثل فإن خطة عمل **لاغوس** ومعاهدة **أبوجا** ومنتدى القطاع الخاص في إفريقيا، من أبرز المبادرات التي تعزز التكامل الإفريقي إلى جانب الدول الغربية المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

فالتكامل على الصعيد الإفريقي وما حققه من طرف الجماعات الاقتصادية الإقليمية من إنجازات يتقدم بوتيرة بطيئة نسبيا، فلا يزال يعاني من عدة تحديات تحول دون تجسيد أهداف الألفية والتنمية المستدامة في القارة،وتحقيقها يعجل بعملية التكامل الإقتصادي في إفريقيا، لذا يجب على الدول الإفريقية تخصيص كل الجهود والموارد الإفريقية لتنفيذها وإدراك التجربة من التجمعات الإقتصادية الناجحة في العالم، عن طريق تكثيف الجهود الرامية لتفعيل المؤسسات المالية الدولية و الإفريقية التي تهدف إلى التغلب على مشكلة التمويل أمام تنفيذ خطط التنمية والنمو الإقتصادي .

# الفصل الثالث:

## تحديات التكامل الإفريقي وسبل تجاوزها

**تمهيد :**

رغم من الجهود الإفريقية ومحاولة الأفارقة لعب دور على المستوي القاري والعالمي، إلى أن تلك الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب، فلقد شهد التكامل الإفريقي، مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أعتبرت من العوائق المعرقلة للعملية التكاملية،والتي حالة دون وصول التجمعات الاقتصادية للعب دور على المستوى القاري،كما انعكست هذه التحديات بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية للدول الإفريقية، وهو ما فتح المجال أمام سياسات خارجية وأجنبية للمساهمة في العملية التنموية والتكاملية في القارة، ومن أبرزها الإتحاد الأوربي والصين، حيث تقوم العلاقة معهم و القارة الإفريقية على مبدأ الاستثمار المباشر وغير المباشر بالإضافة إلى تقديم المعونات التي غالبا ما تكون وفق شروط مسبقة تكرس التبعية والتدخل الأجنبي على مختلف الأصعدة في القارة، بالإضافة للخلفيات التاريخية خاصة في جانبها الاستعماري .

ستتناول الدراسة في هذا الفصل تحديات التكامل الإفريقي وانعكاساتها على دور التجمعات الاقتصادية في الوصول لهدف التكامل، كما تقف على أليات تقييم ومراقبة مدى إحترام التجمعات الاقتصادية لرزنامة اتفاقية أبوجا في القارة، إلى جانب سبل تجاوز هذه التحديات من طرف مجموع الفاعلين، الذين يقودون قاطرة التكامل في إفريقيا على رأسها الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية الإفريقية والبنك الإفريقي للتنمية .

**المبحث الأول :تحديات التكامل الإفريقي**

برزت الحاجة إلى التكامل الإفريقي بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي عملت على تأسيس الجماعات الإقتصادية في إفريقيا،إلا أن الواقع الإفريقي يفرض مجموعة من العوامل والتحديات التي يجب تجاوزها، سواء كانت عوامل داخلية متعلقة بسياسات الدول الإفريقية في مجال التكامل أو عوامل خارجية مرتبطة بالتنافس الدولي على القارة الإفريقية .

**المطلب الأول : هشاشة الدولة الإفريقية .**

رغم تعدد وجهات النظر حول عوامل الخلل والضعف التي تحول دون تحقيق مزيد من التقدم على صعيد التكامل الإقليمي والإفريقي إلى أنه يمكن التطرق للعوامل التالية :

- إشكالية تعدد التجمعات المنتمية إليها الدول الإفريقية :

لا تعترف مفوضية الإتحاد الإفريقي إلا بثمانية تكتلات فقط كركائز أساسية في التكامل الإقليمي في حين أن القارة تضم ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية،والدول الإفريقية تعتبر مسألة الانضمام لتلك التجمعات مسألة خاصة بالسيادة الوطنية ، وهذا ما ترتب عنه ارتباط غالبية الدول الإفريقية بعضوية لأكثر من تجمع إقليمي، ما يجعلها ملزمة بإتباع أكثر من سياسة وبرنامج عمل بالإضافة إلى الالتزامات المالية ، وهذا ما يؤثر سلبا على كفاءتها والقدرة على تحقيق أهداف التكامل الإقليمي .

- ظاهرة تصارع الدول الإفريقية التي تنتمي لنفس التجمع :

إن الصراعات العديدة والمستمرة داخل التجمعات الإقليمية هي أكبر عائق بالنسبة للإتحاد الإفريقي والدول الأعضاء، في تجسيد فكرة التكامل الإقليمي لما لها من أثر سلبي في تبديد كل الجهود التنموية وتتمثل في غياب العدالة والأنانية في تقسيم المكاسب الخاصة بكل تجمع إقليمي بالإضافة للصراعات الحدودية فيما بين الدول الإفريقية وانتشار الحركات الانفصالية داخلها مثل ما حدث بين السودان وجنوب السودان الذي أنتها بإنفصال الأخيرة سنة 2011 .[1]

وترجع أسباب الصراعات داخل التجمعات لعدة عوامل داخلية وهي :

[1] سامي السيد أحمد، المركز العربي للبحوث والدراسات، ***التكامل الإقليمي الإفريقي خبرة الماضي وأفاق المستقبل*** ، جوان 2015،ص ص.1-2.

**النزاعات السياسية والحروب الأهلية** :كثيرا من دول القارة عانت تجارب قاسية من ويلات الحروب والانقلابات العسكرية والصراع على السلطة حيث تعتبر القارة ساحة لوقائع مأساوية.

**الأسباب الحدودية** : وتعود للدول الاستعمارية الأوربية التي ورثت الدول المستقلة حدودا اصطناعية كانت باعثا لمختلف الخلافات .

**الأسباب القبلية** :إن الصراعات القبلية الأكثر دموية كانت بين السود والسود أنفسهم مثل الصراع بين **الهوتو والتوتسي** وحالة الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي بالإضافة للصراع العرقي في دارفور والصومال .

**الأسباب الدينية** :مثل الصراع الدامي الذي جرى في عام 2000 في كادونا بنيجيريا بين المسلمين والمسيحيين .

**الأسباب العنصرية** : وتقوم أساسا في إفريقيا بين السود والبيض كالنظام العنصري الذي ساد في جنوب إفريقيا،حيث أخذ الصراع طابعا عنصريا بسبب التنافس على المكتسبات الاقتصادية .

بالإضافة إلى أن غالبية الدول الإفريقية يتكون سكانها من فئة الشباب وهوما يزيد من التحديات على الحكومات الإفريقية في تعليم وتكوين الأجيال، وتوفير لهم مناصب الشغل التي تضمن لهم الإستقرار والتأمين ليكونوا فاعلين في مختلف الأهداف التنموية المبرمجة مستقبلا إضافة إلى مشكلة الجفاف والتصحر وعدم إستغلال المساحات الهائلة للأراضي الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الذي يقلل من التبعية الأجنبية.

- **غياب التجانس والتنسيق في البرامج التكاملية للتجمعات :**

يعود ضعف مستوى التنسيق في معظم تجارب التكامل الإفريقي إلى إزدواجية الجهود حيث تبنى الإتحاد الإفريقي دورتها التاسعة العادية و المنعقدة في **أكرا** جويلية2007 بروتوكولا تتعهد فيه جميع الأطراف بتنسيق سياساتها أنشطتها وبرامجها لتجنب إزدواجية الجهود عن طريق إتباع ما يلي :

- التنسيق والتعاون بين سياسات وبرامج التجمعات الإقليمية وتلك الخاصة بالإتحاد الإفريقي
- تبادل المعلومات والخبرات على كل المستويات في مجال الأنشطة والبرامج
- دعم كل طرف لمساعي الطرف الأخر الخاصة بالتكامل والحضور بفاعلية في اجتماعات بعضهم البعض إلى جانب تعزيز المشاريع بين الأقاليم .

- **غياب الإمكانيات الفعلية التي تضمن الوصول للأهداف المسطرة :**

يرجع الإخفاق في تحقيق الأهداف المنشودة داخل التجمعات الإقليمية في أغلب الأحيان إلى تجاوز هذه الأهداف للإمكانيات الحقيقية والفعلية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هي الأهداف المرحلية التي سعت الأمم المتحدة لتحقيقيها في عام 2015 كمعدل النمو الذي يفوق في المتوسط 7%، أو تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 50%، وإلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالمدارس الابتدائية وغيرها من الأهداف الطموحة

وأكدت **النيباد** أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب سد فجوة موارد سنوية تقدر ب 12% من الناتج المحلي، أي ما يقارب 64 مليار دولار وأن الجزء الأكبر من هذه الموارد المالية لا بد من الحصول عليه من خارج القارة ، والواقع يشير إلى أن الغايات المنشودة لم تتحقق بشكل كامل واعتبرت القارة خارج المسار في معظم أهدافها ما يعني أنه من غير المحتمل تحقيقها .[1]

- **غياب القوانين والتشريعات التي تحفظ مسار التكامل :**

تعاني التجمعات الإقليمية في إفريقيا من عدة فجوات وقصور مؤسسية ساهمة في إضعاف جهود التكامل الإفريقية مثل عدم وجود آليات لتسوية النزاعات التجارية والتي برزت أهميتها مع الحاجة إلى تعميق التكامل الإقليمي والرغبة في معرفة مدى ارتباط التجمعات الإقليمية بالإتحاد الإفريقي

- **ميزات خاصة بالدول الإفريقية :**

يمكن أن نحصر عدة عوامل في مجموعة من النقاط المختلفة :

- تردد الدول في الالتزام بالبرامج بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية.
- تفاوت الأحجام الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية مثلما هو الحال في السادك وزيادة هيمنة الطرف الأكبر في التجمع جنوب إفريقيا .
- عدم تنفيذ الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي من جانب الدول الفرادى .
- إتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة لاتخدم المصالح التنموية الوطنية

[1] سامي السيد أحمد ***مرجع سابق، ص.4.***

- عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل إلى جانب وجود قصور كبيرة في البنية التحتية في كثير من الدول الإفريقية .[1]

لتحقيق التكامل في إفريقيا في الوقت الراهن يجب على الدول الإفريقية أن تتغلب على عدة عقبات أولية، يمكن أن تكون حاسمة في المضي قدما نحو التطبيق على أرض الواقع

1 -تعدد عضوية الدول الإفريقية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة في القارة،فالعلاقات المتعددة أثرت وبشكل سلبي على التكامل في إفريقيا

2 -الجانب الأمني والسلمي في القارة الذي أصبح ضرورة ملحة في الوقت الراهن

3 -مسألة الحكم والسلطة في إفريقيا التي لم ترقى إلى مستوى تطلعات الشعوب

4 -مسالة الموارد والمصادر التمويلية لمختلف المبادرات التكاملية وخاصة منها الداخلية .

**المطلب الثاني :التنافس الدولي على القارة الإفريقية( الإتحادالأروبي والصين والو م أ)**

أصبحت عملية بناء الدولة في إفريقيا هي الهدف الأساسي من المشاركة الدولية للدول الهشة، فمن خلال ما تناولته الدراسة فقد بلغ عددها في إفريقيا جنوب الصحراء 48 بلد، حصل أغلبها على مساعدات مالية وإنمائية فالمناطق الأشد فقرا والأقل استقرارا في العالم متواجدة في غرب إفريقيا،وهناك عدة بلدان لم تقترب قط من تحقيق دولة موحدة، بسبب عدد الجماعات المسلحة على غرار كل من **كوت ديفوار** و**غامبيا** **وغينيا بيساو** و**ليبيريا** و**مالي** و**النيجر** و**نيجيريا** و**السنغال** و**سيراليون** وأخر عمليات الإبادة الجماعية وقعت في **السودان** ومنطقة **البحيرات العظمى**، كما تميزت منطقة القرن الإفريقي بالنموذج في الدولة الفاشلة وهذا ما جعل القارة الإفريقية تظم غالبية الدول الهشة في العالم،لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يكيف ممارساته المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية وفقا لظروف وخصائص البلدان الهشة التي تعد بمثابة اختبار حقيقي لالتزامات الإتحاد الأوربي في مجال المساعدات .

- **سياسة الإتحادالأروبي التنموية في البلدان الهشة**

بالنسبة لمعظم البلدان النامية تمثل قارة أروبا المورد والمصدر الرئيسي و الأساسي للإستثمارات الأجنبية وأهم مقصد للمهاجرين ، فالمساعدات الإنمائية التي يقدمها الإتحادالأروبي والدول الأعضاء لها

[1] ***المكان نفسه ص ص4 ،6.***

إمكانيات معتبرة والمحور الذي يظم الولايات المتحدة والصين الإتحادالأروبي بالغ الأهمية في النظام الدولي، بالإضافة للمنظمات الدولية الرئيسية بالنسبة للدول الهشة في إفريقيا .

إلا أن المبادرات التي تبناها الإتحادالأروبي من وجهة نظر البلدان الإفريقية الشريكة هي مبادرات تدخلية وغير محايدة سياسيا وإقتصاديا،فقد شهدت تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي تحولا بارزا وتدريجي في تقديم المساعدات من دعم المشاريع إلى دعم الميزانيات، وهو ما أنتج زيادة الانتقائية في تقديم المعونات، حيث سجلت البلدان التي تظم حكومات ضعيفة تقلبات حادة إنخفاظ في تدفقات المعونة الأوربية[1]

وتتعرض البلدان الإفريقية للأزمة بسبب امتلاكها لأنظمة مصرفية وأسواق للأسهم ضعيفة أو معدومة واعتمادها المفرط على الإقتصاد الريعي ما يوجه المستثمرين الأجانب وصناديق الثروة السيادية نحو الإستثمار في البلدان المصدرة للنفط دون غيرها .

- **سياسة الصين التنموية في إفريقيا**

أعلنت الصين نيتها في تقديم مساعدات إنمائية للدول الإفريقية من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يقوم على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فيعام 2006 كانت الصين قد أطلقت حوالي 800 مشروع للمساعدات في إفريقيا منها 137 في مجال الزراعة، و 133 في البنى التحتية ،كما أرسلت الصين 16000 عامل طبي إلى 43 بلد إفريقي ودربت 15000 شخص وألغت ديون إفريقيا المقدرة بنحو 1.2 مليار دولار، قد أنفقت 5.6 مليار دولار من المساعدات الإفريقية وبدأت في الفترة الأخيرة بتقديم المساعدات للبلدان الإفريقية في شكل منح، في الغالب هبات عينية، وقروض ميسرة وقروض بدون فوائد، حيث أن المسؤولين الصينيين يفضلون تقديم المساعدات في شكل هبات عينية لأن ذلك يقلل كثيرا من تكاليف إيصال المساعدات ويزيد من فاعليتها ، [2]وفي سنة 2011 وصلت قيمة التجارة بين الصين وقارة إفريقيا إلى حوالي 166 مليار دولار، حيث تقوم العلاقة بين الصين وقارة إفريقيا على الشراكة في إقامة البنى التحتية المتمثلة في إنشاء المدارس والمستشفيات والملاعب، ومراكز المراقبة ضد الملاريا والسكك الحديدية...إلخ، كما تعتبر الصين القارة الإفريقية مصدر إستراتيجي للمواد الخام الضرورية في صناعاتها

[1] مركز روبرت شورمان للدراسة المتقدمة،المعهد الجامعي الاروبي،***التغلب على الهشاشة في إفريقيا***، ص ص.12-16.

[2] ***المكان نفسه***، ص ص.77،83.

وسوقا ضخما ومفتوحا لتصدير مختلف منتجاتها المتنوعة، [1] فتاريخيا يمكن القول بأن الصين لاتملك أي مستعمرة سابقة في القارة الإفريقية وبالتالي الشعوب والحكومات الإفريقية لا تكن أي نوع من الحقد للدولة الصينية وهذا ما جعلها تحضا بنسبة كبيرة من الاستثمارات الإستراتجية والامتيازات داخل القارة .

- **السياسات المشتركة بين الإتحادالأروبي والمنظمات الإقليمية الإفريقية**

استطاع الإتحادالأروبي تطوير حوار وشراكة حول الأمن والسلام مع الإتحاد الإفريقي ويلعب دور المؤيد الرئيسي في تشكيل الإستراتجية الإفريقية الأوربية المشتركة القائمة على إدارة الحكم وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي ،أما في ما يتعلق بالممارسة العملية فأثرها جد محدود حتى الآن،وتعيقها عدة مشاكل ،وغالبية الجهود المبذولة جهود تنظيمية تعمل على إقامة الحوار وبناء الثقة .

أما بالنسبة للتجمعات الإقتصادية الإقليمية يمكن أن يؤدي التكامل مع المجموعة الأوربية والسوق العالمية إلى مزيد من التفاوت بين البلدان، وهو ما يشجع على نشأة وبروز نظام المحور والأضلاع على المستوى دون الإقليمي، ما ينتج عنه مزيدا من التوترات والتفاوت داخل المجموعة الإقليمية، والشعور بعدم الثقة داخل التكتل بسبب قيام الشركاء الكبار باستغلال تفوقهم ومصداقيتهم بشكل انتهازي لغرض الهيمنة في المنطقة وقد تجلى هذا الوضع في كل من التجمعين الإقليميين ( الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا **ecowas** ) والعضو المهيمن هو نيجيريا ،( الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي **SADC** ) والعضو المهيمن هي جنوب إفريقيا ، فإستمرار التفاوت الاقتصادي بين هذين البلدين والأعضاء داخل التجمعين زاد في تغذية مشاعر الغيرة والخوف من الهيمنة الإقليمية دفعت ببعض البلدان داخل التجمعين بالدخول في تجمعات إقليمية بديلة ما زاد في تعميق تحديات التكامل ونقص الثقة المتبادلة إقليميا .[2]

**العلاقات الأمريكية الإفريقية :**

بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي تغيرت معالم الإستراتجية الدولية وبرز مايسمى بعصر العولمة بكل ما يحتويه من حرية في إنتقال لرؤوس الأموال والسلع والأشخاص،أصبحت قارة إفريقيا تكتسي أهمية إقتصادية بالغة وضرورية للمصالح القومية الأمريكية .

[1]Département de l'information des nations unies,afrique renouveau partenariat chine-afrique :un bilan positif, dans **www .un.org.africarenewal files/africa-renewal.jan-2013-fr.pdf**vu le(24/05/2017)

[2] مركز روبرت شورمان للدراسات المتقدمة، ***مرجع سابق***، ص .120

دخلت القارة الإفريقية ضمن قائمة الأولويات الأمريكية من جانب أمنها القومي في مجالا لموارد الطاقوية،حيث ركزت الولايات المتحدة على خليج غينيا الذي يمتد من نيجيريا غرب القارة إلى **أنغولا** جنوبا والمتوقع أن يكون على قمة المناطق المنتجة للنفط في العالمبنسبة 40% بحلول عام 2020 ،ووفقا لهذه الرؤية بدأت الإدارة الأمريكية بتكثيف الزيارات إلى إفريقيا وقامت بإشاء اللوبي الأمريكي في القارة،المشكل من ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات القطاع الخاص، حيث مارس الضغطات على نيجيريا للخروج من منطقة الدول المصدرة للنفط OPCبهدف إعطاء الامتياز للمصالح الأمريكية في القارة وعملت على إنهاء الحروب ومنع الصراعات في مناطق إنتاج النفط، مثل الحل السياسي في أنغولا وإنهاء الصراع بين حركة **يونيتا** والحكومة في أفريل2002 وكذا التوصل لاتفاق بين الفرقاء في منطقة البحيرات العظمى .[1]

**المبحث الثاني : سبل تحقيق مراحل الاندماج والتكامل الإفريقي**

عرفت التجمعات الإقليمية في إفريقيا العديد من التدابير والقرارات الفعالة، في مجال التكامل الإقتصادي، بهدف تمكين الدول الإفريقية من الوصول إلى التنمية الشاملة، على جميع المستويات الداخلية والخارجية والتي تبدو عسيرة نوعا ما إلآ أنها ليست مستحيلة.

**المطلب الأول: تفعيل آليات المراقبة وتقييم النظراء .**

تبقى تحديات التكامل الأساسية قائمة في إفريقيا، فلا تزال التجارة بين أكبر الاقتصاديات الإفريقية تقوم على أساس الدولة الأولى بالرعاية، في حين قام صناع السياسات بتصميم أطر التكامل التي أعيق تنفيذها بسبب غياب آليات الرقابة والتقييم، ولم تكن هناك حتى وقت قريب أي وسيلة تحدد بطريقة دقيقة وموضوعية البلدان التي تحرز أكبر تقدم في تعميق التكامل الإقليمي والسياسات والمؤسسات الأكثر فعالية وفي تعزيز التكامل، حيث أطلق الإتحاد الإفريقي واللجنة الإقتصادية لإفريقيا دليل التكامل الإقليمي الذي يعرض رؤية عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد للتكامل في إفريقيا .

ويركز الدليل على خمسة أبعاد مختلفة وهي : التكامل التجاري،البنية التحتية الإقليمية،التكامل الإنتاجي،حرية إنتقال الأشخاص،التكامل المالي والاقتصاد الكلي ويجرى إستخدام 16 فئة عبر الأبعاد الخمسة في الدليل وتتمثل في .

[1] ريمة كاية،العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة(جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسيةن2011/2010 )،الفصل الأول،المبحث الثاني،المطلب الثالث، أولا،ثانيا.

- التكامل التجاري : يركز هذا البعد على حركة السلع التي تعتبر عنصرا أساسيا لنمو التجارة ويستفيد الأفراد والشركات عندما تزداد فاعلية التدفقات التجارية ،سواء في المناطق المتجاورة في إفريقيا أو بين إفريقيا وبقية العالم .
- البنية التحتية الإقليمية : يعتبر تحسين وتطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة هو الجانب الأوضح للتكامل الإقليمي، فيمكن للبلدان الصغيرة والغير ساحلية أن تحصل على الكثير من المكاسب في مجال النمو الإقتصادي، عند تطوير البنية التحتية التي تشتمل على الطرقات السريعة ورحلات الطيران بين العواصم وخدمات الاتصال للهاتف المحمول .
- التكامل الإنتاجي :يعتمد هذا البعد على الزيادة في الإنتاج والإنتاجية ما يعني تشجيع التنوع في القواعد الإقتصادية وصلابتها وإطلاق الاستثمارات والتغلب على العقبات وزيادة القدرة التنافسية .
- حرية إنتقال الأشخاص: وتفيد حرية إنتقال الأشخاص كل البلدان التي تفتح حدودها لتنقل مواطنيها، فالتنقل عبر الحدود يعطي دفعة قوية للنمو الإقتصادي وينمي المهارات والأفكار ويدعم القدرة التنافسية والابتكار .
- التكامل المالي والاقتصاد الكلي :في حالة تدفق رؤوس الأموال بحرية يتم تخصيص التمويل للقطاعات الأكثر إنتاجية ويحصل المستثمرون على عوائد أكبر، ما ينشط المؤسسات المالية على نحو أكثر فعالية وكذلك تشجع زيادة التكامل المالي على نقل المعرفة والتكنولوجيا و زيادة الابتكار وكما يبين التحليل باستثناء كينيا وجنوب إفريقيا فالوزن الاقتصادي للبلد لا يتناسب بالضرورة مع درجة التكامل الإقليمي ، فمثلا نيجيريا تسهم بنسبة37% في إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ولا تدخل ضمن البلدان التي حققت أفضل أداء في مجال التكامل الإقليمي وكذلك مصر.

وعلى العكس فبلد مثل **الكوت ديفوار** لا يسهم سوى بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي وتدخل ضمن البلدان التي حققت أفضل أداء، وهذا ما يوضح أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا شهدت العديد من التدابير الفعالة في مجال التكامل، وفقط تحتاج القارة إلى تنسيق سياساتها بين مختلف تكتلاتها الإقتصادية وتطبيق دليل التكامل الإقليمي.[1]

[1] كارلوس لوبيز ،***التقدم ببطء نحو التكامل***، التمويل والتنمية، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، مفوضية الإتحادالإفريقي،بنك التنمية الإفريقي، جوان2016، ص.19.

ويجب إدراج العملية التجارية من القطاعين العام والخاص ضمن جدول أعمال مشروعات التنمية وتحسين البيئة الأساسية التجارية التي تتميز بالمنافسة في التصدير الريعي، الذي غالبا ما يتأثر بشكل مباشر بالتقلبات المالية والأزمات العالمية ما ينعكس مباشرة على عائدات إستراد السلع الغذائية الأساسية وأزمات غذائية تؤثر بالأمن الغذائي ، كما أن إنخفاظ قيمة الدولار يقيد تدفق رؤوس الأموال فيخلف انخفاض صافي نمو إجمالي الناتج المحلي ويقلل من فرص صغار المنتجين والمجموعات المهشمة في الحركة التكاملية الإقليمية .[1]

الشكل رقم :

المصدر: كارلوس لوبيز pdf

من خلال هذا الدليل يتم الإلمام بمختلف المؤشرات على المستوى الوطني والإقليمي، فهو يقدم بيانات موثوقة تصنف البلدان والمؤسسات على مختلف الفئات والأبعاد كما يركز على التحليل المقارن داخل التجمعات الاقتصادية وفيما بينها، وما تم التطرق إليه من الجهود المبذولة من طرف التجمعات الإقتصادية التي تناولتها الدراسة في الفصل الثاني، يمكن ملاحظة أن كل جماعة إقتصادية إقليمية حققت نتيجة أعلى

[1] جنيف، مركز التجارة الدولية، ***وثيقة البرنامج الموحد 2010***، 14-15 ديسمبر 2009، ص.6.

من المتوسط في بعد واحد أو أكثر على الأقل، كما تحتل الجماعات الاقتصادية الإقليمية مراتب متقاربة مع بعضها البعض في بعدي البنى التحتية والتكامل الإنتاجي، و تحتل مراتب متفاوتة عن بعضها في بعدي حرية إنتقال الأشخاص والتكامل المالي والاقتصادي .

**المطلب الثاني: تفعيل قدرات الدول الإفريقية**

وتعتبر مبادرة مكافحة الفساد المبرمة من طرف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي سنة 2003 بهدف الوصول إلى أفضل حكم وتطور إقتصادي في إفريقيا وفق أطر إستراتجية تعتمد على جمع المعلومات والبيانات وفتح المجال نحو الحوار من أحسن المبادرات الفاعلة التي تقوم بتنظيم المناسبات الخاصة لتجسيد الأطر والبرامج في خدمة عملية مكافحة الفساد في إفريقيا .[1]

وجاءت الطبعة الرابعة للتقرير الذي يسلط الضوء على الحكم الراشد في إفريقيا لتناقش موضوع الفساد وأبعاده الدولية والإقليمية وإخراجه من المفهوم الضيق المرتبط فقط في سوء إستخدام السلطة لتحقيق المصالح الشخصية، وإغفال للقطاع الخاص والغير حكومي، وباعتبار أنهم يتشاركون في مسؤولية كبيرة في مسالة الفساد، المنتشر داخل القارة الإفريقية، فقد جاء هذا التقرير ليلزم البلدان الإفريقية وشركائهم الأجانب من حكومات وخواص بالتخلي عن إعطاء صور للفساد والتركيز على نهج واضح يتمكن من قياس درجة الفساد الذي يستند على معايير كمية ويرتكز، على دراسات شفافة وصريحة يمكن أن تستخدم المؤشرات المفيدة والأكثر تطورا في مكافحة الفساد المنتشر داخل القارة بمختلف صوره .[2]

وفي إطار يتناسب بشكل أفضل مع الإستراتجية الإفريقية لتجاوز تحديات التكامل داخل القارة قامت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بتعزيز قدرات الدول وفق إطار يتماشى مع المساهمات المقدمة بشكل منتظم للمنح الدراسية،للاستجابة على نحو إستباقي لبرامج التحول في إفريقيا وإتباع نهج متكامل بين سياسات البحوث المتقدمة ونشر المنتجات المعرفية وتعزز القدرات الإفريقية .[3]

---

[1] Nations unies commission économique pour l’afrique, lutte contre la corruption renforcement de la gouvernance en afrique,dans www.org/fr/publications/lutte-contre-la-corruption-renforcement-de-la-gouvernance-en-afrique le(25/05/2017)

[2] nations unies commission économique porl’afrique, rapport sur la gouvernance en afriqueIV,dans **www.uneca.org/fr/publications/rapport-sur-la-gouvernance-en-afrique-IVle** (25/05/2017)

[3]Nations unies,commissioneconomique pour l’afrique(2016),cadre pour les bourses dela CEA ADDIS ABABA, dans, **http://repository.uneca .org/handle/10855/23329** le(25/05/2017)

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول والحكومات للمشاركة بفاعلية والإلتزام بالوعود التي قطعت على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة الإقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان حقوق الأجيال،وذلك في المؤتمر المنعقد بالعاصمة البرازيلية **ريودي جانيرو**في الفترة ما بين 20إلى22 جوان 2012، الذي تطرق إلى موضوع الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر،وقد شاركتالدول الإفريقية بمختلف الفاعلين على المستوى القاري كلجنة الإتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقية، في شراكة مع المجتمعات المحلية الإقتصادية الإقليمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في طرح ومناقشة جميع مخاوف البلدان الإفريقية وترتيب أولوياتها لضمان تعزيز آليات المشاورة الإقليمية بالطرق، التي تنعكس بشكل كاف على تنفيذ النتائج الصادرة في مؤتمر **ريو+20** والمشاركة في مثل هذه الفعاليات يعزز سبل تجاوز مختلف التحديات التي تعيق عملية الإندماج والتكامل في إفريقيا .[1]

وقد أدرك القادة الأفارقة على نحو متزايد بحقيقة الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية الهائلة التي تتوفر عليها القارة،فالعديد من البلدان الإفريقية بدأت تسجل في السنوات الأخيرة نموا متزايد نوعا ما، وهذا ما شجع في ظهور طبقة وسطى على نطاق واسع في القارة ووصول جيل جديد إلى مصاف رجال الأعمال، بالإضافة إلى إرتفاع محسوس في معدلات التعليم ومجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما يسمح أخيرا لإفريقيا بجني فؤائد التكامل والدخول بعمق في الاقتصاد العالمي، كما أنه يمكن الإستثمار في أهم نقطة قوة لدى القارة الإفريقية التي تزخر بطاقات بشرية تصنف على أنها الأصغر سنا في العالم، فهي تقارب 200 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين سن 15و24 سنة وهو رقم يتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2045.[2]

[1]Nations unies commission économique pour l’afrique, document final de la réunion régionale d’application de l’afrique pour les processus de suivi post-rio+20 **dans https://sustainab le devlopment.un.org/content/documents/2893africa-RIM%20 out come%20 fre.pdf.(25/05/2017) .p1**

[2]Une action aucotés de l’afrique point spécial sur l’afrique du sud :https://www.oecd.org /fr/relationsmondiales/africa-2013-fr-web.pdf.(25/05/2017)

**ملخص الفصل :**

إن فعالية أي سياسة تكاملية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وخاصة في جانبها الإقتصادي تعتمد على طريقة تنفيذها ، وهذا ما يبرز بصفة مباشرة على الدول الإفريقية التي تحكمها مجموعة من التحديات، فالتكامل على الصعيد الإقليمي والقاري وما حققه من طرف التجمعات الإقتصادية الإفريقية من إنجازات، وتماشيا مع الخطوات المحددة في معاهدة أبوجا، فإن وتيرة ذلك التكامل كانت بطيئة نسبيا، ولا يزال التكامل الإقليمي يعاني من عدة تحديات، ومن أبرزها مشكلة تلقي المعونات من طرف الدول المانحة، والتي تم الاعتراف بهذه المشكلة بزمن طويل حيث يشترط في تلقي المعونات على البلدان المستفيدة أن يكون لديها مؤسسات حكومية قادرة على تمثيل مصالح بلدانها، والأمر ليس كذلك بالنسبة لغالبية الدول الإفريقية، بسبب ضعف الهياكل الأساسية وسوء الإدارة، بالإضافة إلى إنعدام الأمن والنزاعات الحدودية والحواجز التي تعرقل التجارة وحركة رؤوس الأموال، وتداخل العضوية فيما بين الجماعات الإقتصادية الإقليمية فكلها تحديات يجب على الدول الإفريقية تجاوزها من أجل تحقيق التكامل فيما بينها .

إن تشارك الأهداف بين خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تصب في رزنامة إتفاقية أبوجا، فكلاهما تكمل الأخرى وتنفيذهما يساهم بشكل كبير في التعجيل بعملية التكامل الإفريقي، لذا يجب على الدول الإفريقية والجماعات الإقتصادية تخصيص كل الجهود والقدرات الإفريقية لتنفيذها وأخذ التجربة من الماضي في عدم إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطط والبرامج الدولية على حساب الخطط الإفريقية والتغلب على أهم عائق أمام تحقيق التنمية والتكامل داخل القارة،وهو مشكلة التمويل في تنفيذ الخطط المبرمجة في القارة، وذلك عن طريق تكثيف الجهود الرامية إلى تفعيل المؤسسات المالية الإفريقية من طرف الدول الأعضاء والتجمعات الإقتصادية في القارة .

**الاستنتاجات :**

تعتبر مسألة التكامل الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه الدول في وقتنا الحالي وذلك بفعل الانتشار الواسع لفكرة التكتل والتجمع الإقليمي والدولي، بغرض تحقيق المصالح التنموية والتغلب على الظروف الصعبة التي تتجاوز قدرات الدول، التي يفرضها الواقع في ظل العولمة واقتصاد السوق .

ولقد طرح الوضع الإفريقي غير المستقر العديد من الإشكالات الاقتصادية، وذلك مع وجود وبروز عدة مؤشرات للدول الهشة والفاشلة داخل القارة، والجهود المبذولة على المستوى الداخلي والخارجي الذي تشهده القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، من قبل الإتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية المعتمدة في تسطير مجموعة من الأهداف التنموية، التي تصب في أهداف الألفية للتنمية، بالإضافة إلى برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وبرنامج التنمية البشرية،كلها تعتبر أدوات لتعزيز النمو الاقتصادي داخل الدول الإفريقية وفيما بينهم، فالجهود الإفريقية والدولية هي محاولات عملية للنهوض بالاقتصاديات الإفريقية والتنمية الحقيقية في القارة ، خاصة بعد تعرضها لمختلف الأزمات الناتجة أساسا عن إنخفاظ أسعار البترول، التي تقوم عليها مختلف الاقتصاديات الإفريقية .

بدأت القارة الإفريقية مسيرتها التكاملية منفردة لكنها قامت بتوسيع الوساطة لتشمل كل الفاعلين على المستوى الدولي، و خطة عمل لاغوس واتفاقية أبوجا تعدان خارطة طريق جيدة للوصول إلى مراحل الاندماج والتكامل الإفريقي، وذلك بناءا على احتوائهما على توافق تصوري للتنمية على أساس مبدأ الحكم الذاتي وسعي الدول لتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية،وتصور لطبيعة المرحلة القادمة والتزام الأطراف في المستقبل بدفع التكامل الإفريقي نحو التجسيد الميداني، غير أنه بعد انطلاق مسيرة التكامل الإقليمي من قبل التجمعات الاقتصادية حسب المراحل المسطرة في اتفاقية أبوجا يتضح أن النتائج في الوقت الحالي غير كافية ،ولا تجسد ما أتفق عليه من طرف التجمعات الاقتصادية في الوصول إلى المرحلة الثالثة، لتحقيق منطقة التجارة الحرة وإتحاد جمركي ، ويعود ذلك لأهم سبب وهو تداخل وتعدد العضوية من طرف الدول الأعضاء داخل التجمعات .

كما أن الوضع الاقتصادي في إفريقيا يبقى غير مستقر تماما رغم التحسن الملحوظ في الجانب الأمني، وبروز نوع من النضج السياسي ومكافحة الفساد، على غرار دولة نيجيريا وإثيوبيا وتنزانيا والوعي الشعبي في

بوركينافاسو، فكل هذا يقود إلى طرح عدة أسئلة حول مستقبل التكامل وإمكانية تطبيق خطة عمل لاغوس واتفاقية أبوجا وفق مراحل الاندماج والتكامل داخل القارة، ومن المؤكد أنها لن تتحقق إلا في حالة التزام جميع التجمعات الاقتصادية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي بكل خطوات التكامل الاقتصادي .

لقد وجدت الدول الإفريقية نفسها في مواجهة تحديات قديمة مرتبطة بالنشاط الإرهابي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والصراعات الموروثة عند الاستقلال، وأخرى جديدة أفرزتها الأحداث الأخيرة كالأزمة المالية سنة 2008 وموجة الربيع العربي في شمال القارة وخارجها التي أدت إلى تراجع كبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية والتي تعتمد عليها غالبية الدول الإفريقية في اقتصادياتها، ما نتج عنها حالة عدم الاستقرار في القارة ككل، وقد عمد الإتحاد الإفريقي على التعامل مع هذا الوضع وفق إستراتجية تكاملية تعتمد على مجموعة من التجمعات الاقتصادية .

أما فيما يخص التعامل الإفريقي مع تحديات التكامل التي تعرفها التجمعات الاقتصادية في القارة فيتضح من لرزنامة اتفاقية أبوجا كما بقي خلال الدراسة بأن الإتحاد الإفريقي بقي محافظا على مبادئه الثابتة في إحترام الإستراتجية لتطوير البنية التحتية للعقود المقبلة ، ويتضح ذلك داعما للعملية التكاملية في إفريقيا مع الخطة في جدول أعمال 2063 الذي يوضح رؤية إفريقيا للتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية،بالإضافة إلى تنظيم اللجنة الاقتصادية الإفريقية للعديد من الأعمال تحت شعار التكامل الإنتاجي في سياق التحول الهيكلي الإفريقي الذي يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي،

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أنه لم يتمكن الإتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية من تحقيق الأهداف التكاملية المرجوة لعدة الأسباب التالية :

- من السابق لأوانه الحديث على مدى إحترام وتجسيد لرزنامة أبوجا وذلك للمدة التي تلت توقيع الاتفاقية وبداية التنفيذ، فمنذ دخولها حيز التنفيذ سنة1994 إلى وقتنا الحالي مرة 23 سنة ولم تحقق هدفها الأول لسنة 2015 فهي بوادر فشل المراحل الموالية، خاصة بالنظر للأهداف المسطرة من هذه الاتفاقية على مستوى التجمعات الإقليمية .
- هشاشة الدولة في إفريقيا التي كانت وما زالت خاضعة للدول المتقدمة وقلة تجربتها في عمليات التكامل الإقتصادي .

- عدم الاستقلالية المالية والارتباط بالدول الاستعمارية في مختلف المجالات وخاصة التكاملية منها .
- وفي الأخير قد خلصت الدراسة إلى إستنتاجات وإثبات فرضيات الدراسة حيث :
- **1**-تقوم التجمعات الإقتصادية في إفريقيا على خلفية أهداف الألفية للتنمية، التي تعتبر منبثقة من برنامج الأمم المتحدة في القارة الإفريقية .
- **2**-يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تطبيق إتفاقية أبوجا من أجل التكامل الإفريقي والتي كانت من بين الأهداف التي ورثها وتبناها الإتحاد من طرف منظمة الوحدة الإفريقية .
- **3**-كلما عملت التجمعات الإقتصادية على إحترام رزنامة إتفاقية أبوجا كلما تحققت مراحل الإندماج والتكامل وذلك لإدراك حكومات الدول الإفريقية، لضرورة التكامل الإقتصادي كخطوة أولى للوصول إلى التكامل السياسي والإجتماعي وينعكس ذلك في مدي التقدم و تحقيق لمراحل أبوجا **الستة**

# قائمة المصادر والمراجع

**الموسوعات :**

1. موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، ***التجمعات الإفريقية مقومات النجاح ومعوقات التكامل***، ديسمبر 2014.

**2. الكتب باللغة العربية:**

المدني،توفيق.***اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتجديد***. مشق: إتحاد الكتاب العرب،2006.

1. خليل،حسين. ***المنظمات الإقليمية والقارية***. بيروت: منشورات الحلبي،ط2، 2011.
2. محمد،عمر مصطفى.***التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكاملال اقتصادي في الدول النامية***.القاهرة : مؤسسة طيبة،ط.1 ،2014.
3. شورمان،روبرت. التغلب على الهشاشة في إفريقيا.المعهد الجامعي الأوروبي،للدراسة المتقدمة.
4. عبد الحي،وليد. ***مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي***. أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط.1،2000.
5. عبد الحي، وليد. ***مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية***. الأردن: جامعة اليرموك،ط.1،2002.
6. سفيان كرومة(وآخرون) ***نحو سوق إفريقية مشتركة للمنتجات الزراعية*** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: دائرة السياسات التجارية شعبة التجارة والأسواق.ط.2008.

**المقالات:**

1. لوبيز ،كارلوس. ***(التقدم ببطء نحو التكامل)،التمويل والتنمية،منتدى صندوق النقد الدولي***،جوان2016.

2. السيد أحمد،سامي.***التكامل الإقليمي الإفريقي خبرة الماضي وأفاق المستقبل***، المركز العربي للبحوث والدراسات،جوان2015.

3. بوبوش محمد ، ًالتكامل الإقتصادي الإفريقيً ،قراءات إفريقية،ع.24 (أفريل 2015)،ص ص.56-67

4. مهدي محمد عاشور ،ًمستقبل التكامل الإقليمي في إفريقياً،قراءات إفريقية،ع. 6(سبتمبر2010)،ص ص.27-40

**التقارير**

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون،***الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا***،افريل2012.

2. الإمارات العربية المتحدة،مركز زايد للتنسيق والطباعة،***اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية***، جوان 2001.

3. أديسأبابا،إثيوبيا،لجنةالخبراءالتابعةللجنةالاقتصاديةلإفريقيا***تقييمالتقدمالمحرز في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا***،مارس2008.

4. مراكش، اتحاد المغرب العربي، ***معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي،1989 ،المادة التاسعة عشر.***

5. هيئة الأمم المتحدة، مؤتمرا لأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ***الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما لإفريقيا***، ماي 2012.

6. النيجر، الجامعة الإسلامية بالنيجر، ***دور النزاعات والحروب في إعاقة التنمية في إفريقيا***،10-11 ديسمبر2008.

7. قطر ،المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، ***رؤية عربية للقمة الاقتصادية*** ، نوفمبر 2007.

8. أوغندا، السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، ***مؤتمر قمةالكوميسا16لرؤساءالدول والحكومات*** ،نوفمبر2012.

9. تقرير الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،تقرير **الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني** بالحسابات القومية،ديسمبر2016.

10. جنيف،مركز التجارة الدولية،***وثيقة البرنامجالموحد2010،14-15***، ديسمبر2009.

11. مركز الجزيرة للدراسات، موسوعة الجزيرة، ***البنك الإفريقي للتنمية***،2015/06/11.

12. مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية ومؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء المالية والاقتصاد، ***تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا***، مارس 2013.

13. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منشورات اليونسكو، ***تقرير اليونسكو للعلوم*** حتى عام 2030،2015

**المجلات**

1. خدا،فوزية ، عزيز كرم. النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا، جامعة بغداد:كلية العلوم السياسية،ع. (201).2012.

2. دون كاتب،تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي السادك ، ***مجلة إفريقيا قارتنا*** ، ع.8.، نوفمبر2013.

3. عبد الرحمان حسن، حمدي. الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، **دراسات إستراتيجية، ع.162.(2011).**الخرطوم-السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، انضمام ***جنوب السودان إلى تجمع دول شرق إفريقيا الفرص والأفاق***،أفريل2017.

4. عيسى محمد محمود،ولد محمد. معوقات التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية ،***مجلة الباحث***،ع. 10.2012.

5. منى حسين عبيد، "منظمة الإيجاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية"***مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات***،ع.(35) 2007.

**المذكرات :**

1. خليفة ،عصموني . التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة غير منشورة. جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015/2014.
2. رميدي، عبد الوهاب . التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2007/2006.
3 . كاية ريمة ،العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011/2010

**الملتقيات العلمية:**

1. ياسين،عبيدات. بيوض محمد العيد، (تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل،الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،(8-9) ديسمبر 2014.

**المواقع الإلكترونية:**

1. **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،التقريرالسنويلعام2016(الملحق:18)،في :**

**www .uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/com/com2016/ecosoc-report-ar-e21601046a.pdf.**

2. **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016،إيجاد حلول معافى:**

**http :llwww.imf.org/external/arabic/pubs/ft/Ar/2016/PDF/ar-16-ara.pdf.**

3. **البنك الدولي،التقرير السنوي لعام 2016،عرض عام عن السنة المالية في:**

**2www.albankaldawli.org/ar/about/annual-raport/regions/afr.le.**

**4. موسوعة الجزيرة، ، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، في:**

**http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/events/2016/12/1.**

5.مهدي محمد عاشور ،" الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديان،" في
:*http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%*

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**الكتب الفرنسية:**

1. Nairobi, ***assemblée des chefs et de gouvernement, accord portant création del'autorite intergouvernemtale pour le développement*(IGAD),**21mars1996.

**قرارات منظمات دولية:**

2. Nations unies, ***commission économique pour l'Afrique, état de l'intégration régionale en afrique***,november 2013.
3. African development report, ***Africandevelopment bank group, regionalintegrationforinclusive grouth***,2014..
4. United republic of Tanzania,estAfricancommunity, overview of eac,2000-2017.
5. Este African community, EAC DEVELOPMENT STRATEGY(2011l12-2015l16)DEEPENING AND ACCELEATING INTEGRATION,2011..
6. C .F .E.A.C_E .C.C.A.S, ***communauté économique des états de l'Afrique centrale ,traite***
7. Iroisièmepublicatio, commission de l'union africaine**,** ***etatdel'intégrattionenafrique,juilet*** 2011.
8. Maxwell mkwezalamba,***african union commission,regiona and marketintegration***,aprile 2011.
9. par ladji ouatta,agenda2063opportunité et défi pour l'Afrique,thinkingafrica,vol(21),(janvier2015. (

10. [1]Commission économique pour l'afrique,***reflets du 21éme siècle*** ,mécanisme africain d'evaluation pour les pairs (maep) partiques exemplaires et enseignements tirésés.2011

11. Southern African developekment community,sadc major achievements and challenges hand book,***25 years of regionql cooperation and integration***,01/10/2005

**المواقع الإلكترونية:**

1. Nations unies commission économique por l'Afrique SADC-communauté de développement d'Afrique- australein :,www.uneca-org/fr/oria/pages/sadc-communté-de-devloppement-dafrique-australe .
2. United nations economic for africa,SADC-free movement of person in:http://www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons.
3. United nations economic commission for africa,EAC-trade and maret integration in:**http://www.uneca.org/oria/page/eac-trade-and-market-integration.**
4. United nations economic for africa,cen-sad-free movement of person in:**,www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons.**
5. United nations economic for africa,comesa-free movement of person:**,www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons. .**
6. United nations economic for africa,IGAD-free movement of person in:**,www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons.**
7. United nations economic for africa,eccas-free movement of person,in:**http://www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons**
8. United nations economic for africa,ECOWAS-free movement of person in:**http://www.uneca.org/pages/anu-free-movement-persons.**
9. Nations unies, couverture des réunions&communiqués de press,dans :**http://www.org/press/fr/2016/sgsm17704.doc.HTM.**
10. organisations de la sociétécivile, participons au mecanismeafricanin d'evaluation par les pairs(MAEP) 2010 ,dans :
11. organisations de la sociétécivile, participons au mecanismeafricanin d'evaluation par les pairs(MAEP) 2010 ,dans **:http://www.pacweb.org/documents/aprm/gwide-MAEP-jan2010%28haute-resolution%29.pdf.**
12. OSAA, bureau du conseil spécial pour l'afrique,le mécanisme de coordination régional pour l'afrique(MCR-afrique) dans :**http://www.un.org/fr/africa/osaa/advocacy/rcm.shtml.**

13. Département de l'information des nations unies,afrique renouveau partenariat chine-afrique:un bilan positif, dans :**www .un.org.africarenewal files/africa-renewal.jan-2013-fr.pdf .**
14. Nations unies commission économique pour l'afrique,lutte contre la corruption renforcement de la gouvernance en afrique,dans :**http://www.org/fr/publications/lutte-contre-la-corruption-renforcement-de-la-gouvernance-en-afrique** .
15. nations unies commission économique porl'afrique,rapport sur la gouvernance en afrique IV,dans **:http://www.uneca.org/fr/publications/rapport-sur-la-gouvernance-en-afrique-IV** .
**16.** Nations unies, commissionéconomiquepour l'afrique(2016),cadre pour les bourses dela CEA ADDIS ABABA, dans :**,http://repository.uneca .org/handle/10855/23329 .**
17. Nations unies commission économique pour l'afrique, document final de la réunion régionale d'application de l'afrique pour les processus de suivi post-rio+20 dans :https://sustainab le devlopment.un.org/content/documents/2893africa-RIM%20 out come%20 fre.pdf..p1 .
18. Une action aucotés de l'Afrique point spécial sur l'affriquée du sud dans :***https://www.oecd.org /FR/relations mondiales/africa-2013-fr-web.pdf .***
19. Knowledge partners. United nations economic commission forAfrica(uncap),in**::www.greengrowth knowledge.org/organization/united-nations-economic-commission-africa-uneca**.
20. Nations unies, assemble générale, nouveau partenariat pour le développent de l'Afrique :**deuxième rapport complet sur les progrès de** *la mise en œuvre et de l'appui international*, out 2004,p.1.
21. **https://www.unodc.org/documents/southernafrica/Stories/UNODC_-_SADC_-_Regional_Programme_-_online.pdf**.

| الفهرس | الصفحة |
|---|---|
| | |
| **شكر وإهداء** | |
| **ملخص الدراسة** | |
| **مقدمة** | **1** |
| **الفصل الأول :ماهية التجمعات الاقتصادية الإفريقية** | **11** |
| **المبحث الاول : التجمع الاقتصادي في شمال إفريقيا** | **11** |
| **المطلب الاول : تجمع دول الساحل والصحراءCEN-SAD** | **11** |
| **المطلب الثاني:إتحاد المغرب العربي UMA** | **14** |
| **المبحث الثاني :التجمعات الاقتصادية في الشرق وجنوب القارة** | **18** |
| **المطلب الاول : السوق المشتركة للشرق وجنوب القارة كوميسا COMESA** | **18** |
| **المطلب الثاني :جماعة شرق إفريقيا EAC** | **23** |
| **المطلب الثالث :جماعة تنمية الجنوب الإفريقي SADC** | **26** |
| **المطلب الرابع :هيئة التعاون والتكامل الإقليمي إيجاد IGAD** | **29** |
| **المبحث الثالث:التجمعات الاقتصادية في وسط وغرب القارة** | **33** |
| **المطلب الأول :الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا إيكاس ECCAS** | **33** |
| **المطلب الثاني :الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإكواس ECWAS** | **36** |
| **الفصل الثاني :الجهود التنموية لتحقيق التكامل الإفريقي** | **42** |
| **المبحث الأول :الجهود التنموية الإفريقية** | **44** |
| **المطلب الأول : خطة عمل لاغوس واتفاقية أبوجا** | **44** |
| **المطلب الثاني : بنك التنمية الإفريقي** | **51** |
| **المطلب الثالث : الشراكة الجديدة من أجل التنمية نيباد** | **52** |
| **المبحث الثاني : الجهود التنموية الخارجية** | **57** |
| **المطلب الأول : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الإقتصادية الإفريقية** | **57** |
| **المطلب الثاني :الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية** | **65** |
| **الفصل الثالث : تحديات التكامل الإفريقي وسبل تجاوزها** | **70** |
| **المبحث الأول :تحديات التكامل الإفريقي** | **72** |
| **المطلب الأول :هشاشة الدولة الإفريقية** | **72** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني :التنافس الدولي على القارة الإفريقية | 75 |
| المبحث الثاني :سبل تحقيق مراحل الإندماج والتكامل الإفريقي | 78 |
| المطلب الأول : تفعيل أليات المراقبة وتقييم النظراء | 78 |
| المطلب الثاني : الإلتزام والتنسيق والمتابعة لخطوات أبوجا | 81 |
| الخاتمة | 84 |
| قائمة المراجع | 87 |
| الفهرس | 95 |